

دكتور / اسمعيل بن علي بن محمد

إستاذ الاقتصاد السياسي

مدرسة كلية التجارة

جامعة القاهرة

التحليل الاقتصادي الكلي

١٩٩٨

الناشر
مكتبة الجلاء الحديثة
بيور سعيد

اهداءات ٢٠٠٤

أ.د / رمزي زكي
القاهرة

الدكتور / سعيد الخزري

إستاذ الاقتصاد السياسي

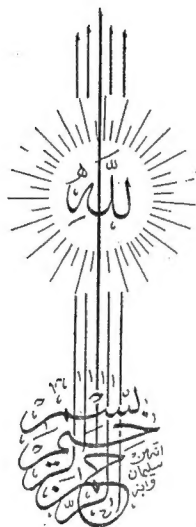
عميد كلية التجارة

جامعة قناة السويس

التحليل الإقتصادي الكلي

١٩٩٨

الناشر
مكتبة الجلاء الحديثة
ببور سعيد



قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا
 إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ
 صدق الله العظيم

الباب الاول . تمهيد وتقديم

آثرنا على خلاف عادة جميع الاقتصاديين في مصر، وكذلك في العالم العربي وربما العالم الثالث كله، ان نضع الامور في نصابها الصحيح، وان ننسب النظرية الاقتصادية التي يقتصر عليها وحدها تدريس علم الاقتصاد في جميع الجامعات والمعاهد العلمية في العالم الثالث الى اصحابها، والى الذين قاموا بابتداعها علماء وتطبيقا في مجتمعاتهم لأول مرة في العالم الغربي، والذين نقلوها اليها وقاموا بإدارة اقتصادياتنا العربية على هداها في فترة استعمار دول العالم الغربي لدول العالم العربي وبتيه دول العالم المتخلف.

هذه النظرية التي استخدمت ادواتها في تسهيل استنزاف موارد العالم الثالث سابقا، والتي كان ثمن تطبيقها هو التخلف الذي ترسب فيه دول هذا العالم حتى الان، والتي ثبت اخيرا انه لا يمكن الاعتماد عليها في تنمية المجتمعات المتخلفة او تطوير اقتصادياتها لتخرج من التخلف التي تقدم بتطبيقها او بتطبيق نظرية التنمية الغربية القائمة على قواعد هذه النظرية الاقتصادية الغربية.

ولقد اثبت التطبيق العملي لهذه النظرية تاريخيا قصورها عن حل المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع الانساني، وانها عاجزه عن الوفاء باقل متطلبات الانسان الضرورية المادية (مثل ضمان ضروريات الحياة للكافة) او المعنوية (مثل توفير فرصة عمل لكل ليحقق من خلالها ذاته الاجتماعية والاقتصادية والنفسية... الخ)، وهو ما اظهره واكده الكساد العالمي الكبير ابتداء من عام ١٩٢٩ حتى الحسرب العالمية الثانية، والذي كان من نتيجته سقوط التحليل الاقتصادي الكلاسيكي والاقبال على تطبيق التحليل الاقتصادي الكينزي.

الا أن التطبيق العملى مرة اخرى اثبت فشل الكينزية
فيما سبق ان فشلت فى تحقيقه النظرية الكلاسيكية ، بل لقد تعمقت
البطالة وزادت نسبتها وكذلك ارتفعت معدلات التضخم المستمر
فى العالم المتقدم وكذلك فى الدول المتخلفة المطبقة
للكينزية . بل ولقد اضطرت دول العالم الراسالى المتقدم
نتيجة للكينزية ان تكون اكثر عدوانية على بقية دول العالم
وخاصة دول العالم الثالث لتفرض على دولة مسارا اقتصاديا
يعمق تبعيتها اليه ويربط اقتصادياتها باقتصادياته لكى
تستطيع ان تحل او تخفف من مشاكلها على حساب هذا العالم
الثالث . فكان نقل التضخم الى العالم الثالث ، وحل مشكلة
البطالة عن طريق رفع مستوى الطلب الفعال ابتداء من طلب
العالم المتخلف الحتمى المجر عليه سواء على السلع
الاستهلاكية او الانتاجية ؛ و الاسلحة ومعدات الحرب والتسليح
تصاغ التنافس بين دول العالم الثالث لتصبح حروب تغنى
فيها هذه الاسلحة ليتجدد الطلب عليها من فترة لأخرى . ولعل
ازمة العالم الثالث الاولى حاليا ، والخاسقة لهذا العالم
- ازمة الديون الخارجية - انما هى تعبير عن هذا المسار
الحرب الذى سارت وما زالت تسير فيه دول العالم الثالث
جميعا فى ظل الفكر الاقتصادى الغربى سواء فى النمو او التنمية
الذى يقوم اساسا على النظرية الاقتصادية الغربية .

ومع كل ذلك فان النظرية الاقتصادية الغربية ما زالت
هى المتبعة للفكر الاقتصادى والوحيدة التى يتم تدريسها
فى جامعات ومعاهد العالم الثالث حتى الان دون بديل اخر
وذلك تأسيا بالعالم الغربى المتقدم ، رغم الفروق الهامة
والجذرية بين طبيعة الحياه الاجتماعية والاقتصادية والفكرية
والفلسفية فى الشمال الغربى المتقدم وذلك الجنوب المتخلف .
ولعل ذلك من اهم العوامل التى تقطع السبيل على امكانية
تبلور نظرية اقتصادية اخرى تتبع من العالم الثالث ، ابتداء

من ظروفه المادية والمعنوية لتحل محل النظرية الغربية في إدارة اقتصاديات هذا العالم وتقوده إلى حل مشاكله التي تتفاقم وتعمق كلما زاد الاقبال على تطبيق النظرية الاقتصادية الغربية وجهها في دول هذا العالم الثالث .

وللنظرية الاقتصادية الغربية فروع متعددة لا تقتصر على التحليل الاقتصادي الجزئي ، والتحليل الاقتصادي الكلي بل تشمل نظريات النقود والائتمان ، والمالية العامة والتجارة الخارجية ، والتنمية الاقتصادية . ولقد اثربنا أن نوضح أن كل ما تتم دراسته في مجال النظرية الاقتصادية ليس لنا فيه من فضل كاساتذة للجامعات والمعاهد المتخصصة إلا فضل الحفظ والنقل والشرح ، وإن طريقة الشرح على الفتون كطريقة للتعليم في كل فروع العلوم الاجتماعية قد تم نبذها تماماً كطريقة بائدة ومختلفة لنقل المعرفة ، إلا أنها ما زالت هي الوحيدة المستخدمة حتى الآن في مجال التعليم في علم الاقتصاد في العالم المتخلف . ومع ذلك فإن هناك الكثير من المحاولات الجادة لتقديم البديل الأكثر ملائمة لظروف دول العالم المتخلف وخاصة في دول العالم العربي والإسلامي ، إلا أن هذه المحاولات لم تستطع حتى الآن أن تحل محل النظرية الاقتصادية الغربية لأسباب متعددة ، أهمها التبعية الفكرية والاقتصادية والسياسية .

ومع ذلك فإن دراسة النظرية الاقتصادية الغربية ليس عديم الفائدة فهو يعتبر دراسة لأول صياغة علمية مدرسية للفكر الإنساني حول النشاط الاقتصادي للفرد والمجتمع ، وهو بمنح فرصة للمبتدئ في علم الاقتصاد وكذلك للمتخمين في التعرف على أحد المناهج الإنسانية في علاج المشاكل الاقتصادية وكيفية المعالجة العلمية لهذه المشاكل من منظور المجتمع الأوربي الغربي . وهو لا يمنع من أن يكون لكل مجتمع أسلوبه العلمي في إدارة النشاط الاقتصادي أو معالجة مشاكله ، إلا أنه

في هذه الحالة لن يكون غربي الاصل والنشأة ، او غربي المعالجة
والتصرف ، وهذا ما نبغيه من فعل الفكر الاقتصادي الغربي
عامه بكل نظرياته ليظل غريباً ، وحتى لا يدعى عليه بأنه وطني
أو يظهر وكأنه وطني لأنه مكتوب بالعربية أو يدرس بهــــا
وليظهر الى جانبه البديل الوطني بكل مقومات الوطنية التي
يفقدها التحليل الاقتصادي المدرس في كل الجامعات حالياً .

ولعل اهم ما يعرفنا بالنظرية الاقتصادية الغربية
او ما يعتبر مدخلا اليها هو التحليل الاقتصادي الجزئي ، والتحليل
الاقتصادي الكلي ، والذي نفرد المؤلف الحال لايضاح الجسـء
الاخير منها .

.....

التحليل الاقتصادي الجزئي والكلّي .

يعتبر التحليل الاقتصادي الجزئي والتحليل الاقتصادي الكلّي من أهم مكونات النظرية الاقتصادية الغربية ، اذ يكونان القاعدة الفكرية الاساسية للانطلاق الى التعرف على باقئى مكونات هذه النظرية ، مثل الاقتصاد النقدي والمصرفى واقتصاديات العلاقات الاقتصادية الخارجية ، واقتصاديات المالية العامة ... وكذلك لا يمكن فهم الواقع والوقائع الاقتصادية فى المجتمعات التى تدار على أساس هذه النظرية الا بفهم نوعى التحليل الجزئي والكلّي ، اذ يعتبران الاساس الفكرى لهذا الفهم . وهذان النوعان من التحليل ليسا شيكان مختلفان بلدر ماهما شيكان متجانسان يخدم كلاهما الآخر فى عملية التحليل الاقتصادي ، وفى الوصول الى الاسلوب الامثل لتحقيق الاهداف الاقتصادية .

التحليل الاقتصادي الجزئي ، هو تلك الدراسة الاقتصادية التى تهتم بسلوك الجزئيات من النشاط الاقتصادي او الوحدات الاقتصادية ، ولذلك يسمى عند البعض بالتحليل الاقتصادي الوحدى ، Macroeconomic (١) . وهذا النوع من التحليل يهتم بكل ما يتعلق بأحاد النظام الاقتصادي ، سواء على مستوى الفرد . الطبيعي أو الفرد المعنوى من ناحية كونهما وحدات تسلك سلوكا اقتصاديا يؤثر فى النشاط الاقتصادي السائد فى المجتمع الذى يحويهما . ولذلك فانه كما يهتم بدخل الفرد ، يهتم بدخل الوحدة الانتاجية (أرباحها) ، وكما يهتم بسلوك الفرد وكيفية توزيع دخله على السلع المتاحة كى يحقق أقصى أرباح ممكن ، فانه يهتم بالوحدة الانتاجية وكيفية توزيع نفقاتها على عوامل الإنتاج لتحقيق أقصى أرباح ممكنه .

وهكذا فإن الاقتصاد الجزئى يدرس الأحداث الفردية والمجموعات الفردية مثل الدخل الفردى والطلب الفردى، والعرض الفردى، والاستهلاك والادخار الفردى، أثمان السلع والخدمات والأجور ودخول عناصر الإنتاج، والصناعات الفردية ونفقات كل صناعة وإيرادات كل صناعة .

أما التحليل الاقتصادى الكلى ، فإنه يهتم بدراسة المجاميع، والمتوسطات التى تشمل الاقتصاد القومى، مثل الدخل القومى والاستهلاك القومى، والاستثمار القومى، والطلب الكلى والعرض الكلى، وكذلك يهتم بالمستوى العام للأسعار والمستوى العام للأجور، وهيكىل التكاليف، أى أنه اقتصاد جُمعى " Aggregative Economic " يفحص العلاقات بين المجاميع المختلفة ويدرس محدداتها وأسباب تقلبها. فهو يبحث الشؤون الاقتصادية الكبرى والأبعاد الكلية للحياة الاقتصادية، إذ يقيم الأداء الكلى للحياة الاقتصادية بعيد عن الأجزاء المنفردة سواء متصلة ببعضها أو منفصلة، وكما يقول الأستاذ أكلى " Ackley " أنه يدرس خصائص الغائبة مستقلا عن الأشجار المكونة لها ويعرف النظر عن كل شجرة منها على حدة .

ويعرف الاقتصاد الكلى، بأنه نظرية للدخل والعمالة فهو يهتم بمشاكل البطالة، والتقلبات الاقتصادية والتضخم والانكماش والتجارة الدولية والنمو الاقتصادى . ويدرس أسباب البطالة ومحددات العمالة . وبالنسبة لدوائر الأعمال يهتم بدراسة أثر الاستثمار على الناتج الكلى، والدخل الكلى والعمالة الكلية. وفى المجال النقدى يدرس أثر حجم النقود الكلية على المستوى العام للأسعار. وفى التجارة الدولية يدرس مشاكل ميزان المدفوعات والمعونات الخارجية من وجهة نظر التحليل الاقتصادى الكلى. بالإضافة إلى أن الاقتصاد

الكلية يناقش المشاكل المحددة للدخل القومي في كل بلد
واسباب تقلباته . واخيرا يدرس العوامل المسببة والمعوقة
للنمو الاقتصادي في الدول المتقدمة ، والدافعة للتنمية في
البلاد المتخلفة .

وكل من التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي يهتم بالمجاميع
ولكن التحليل الاقتصادي الجزئي يرتبط بالمواطنين سواء
أفراد طبيعية أو أفراد معنوية كالمنشآت الفردية والصناعات
الفردية أو مجموعاتهما . فالصناعة في مفهوم التحليل الجزئي هي
مجموع الوحدات والمنشآت العاملة في صناعة معينة ، مثل صناعة
الأحذية مثلا ، أو صناعة الصلب . أما مفهوم الصناعة في التحليل
الكلي فإنه مجموع الصناعات جميعا في كل المجالات الإنتاجية
الصناعية على مستوى الاقتصاد القومي ، وعلى ذلك فإن المجموعات
المرتبطة بالأفراد والمواطنين والمؤسسات إنما تعتبر
مجموعات داخل إطار التحليل الاقتصادي الجزئي ، وإذا كانت
المجموعات مرتبطة باقتصاد القومي ككل فإنها تقع داخل
التحليل الاقتصادي الكلي .

العلاقة بين التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي ، علاقة
وطيدة للغاية ، فإذا كان الاقتصاد الكلي يشرح ويفسر أدا
الاقتصاد القومي ككل ، فإن هذا الأداء يعتمد بالدرجة الأولى
على أدا الأفراد والمشروعات لوظائفهم الاقتصادية ، والاقتصاد
الجزئي في معالجته لحجم إنتاجه ، وحجم عناصر الإنتاج التي
يقوم بتشغيلها ، وحجم النفقات التي ينفقها ، إنما يفترض أن
مستوى الناتج القومي والتوظيف الكلي والاتفاق القومي
والمستوى العام للأسعار من الثوابت المعطاة ، وهم التي
يعتبرها الاقتصاد الكلي من المتغيرات التي يدرس كيفيية
التأثير فيها بالتغيير .

وهذا الفعل ليس فعلا قاطعا بين نوعي التحليل الاقتصادي
بقدر ما هو فعل لتأصيل كل من نوعي الدراسة ، ولكن الواقع

الفعلی للدراسة الاقتصادية لیست بهذا التحدید ، فقد یستلزم دراسة أحد موضوعات التحلیل الاقتصادي الكلی تتبع المتغیرات التي تؤثر علیه فی مجال التحلیل الاقتصادي الجزئی ، أو الكلی ، لدراسة الرفاهية الاقتصادية یستلزم الأخذ فی الاعتبار كل من الجوانب الاقتصادية الكلية والجزئية معاً .

تطور التحلیل الاقتصادي الكلی

ترجع بداية التحلیل الاقتصادي الكلی الى رائد المدرسة الطبيعية ، فرانسوا كینیه ، وهی المدرسة الاقتصادية التي سادت فرنسا فی النصف الثاني من القرن الثامن عشر . ولقد وضع كینیه الجدول الاقتصادي ، الذي وضع فيه كيفية تداول الثروة بین طبقات المجتمع الثلاث (الفلاحین ، والملاك العقاريین و الطبقة العقيمة) ، و أوضح كيف ان الانتاج یخلق الدخل وكذلك اوضح التدفق الدائري للدخل الكلی والانفاق الكلی .

ویأتی بعد ذلك الاقتصاديین الكلاسیك مثل ولیم بیتنی و آدم سميث وریكادو ، وغيرهم ، وهؤلاء الكتاب لم یهتموا بالاقتصاد الكلی ، بل كان اهتمامهم بالاقتصاد الجزئی ، الا أن المیاهات الكلية التي نسبت اليهم كانت من استنتاجات وصل اليها اقتصادیین لاحقین لهم . أما الكتابات الاقتصادية النيوكلاسیكية التالية للفكر الاقتصادي الكلاسیكي ، مثل كتابات كارل منجر ، وجيوفنز ، والفريد مارشال ، وفلسراس وباريتو ، فلقد كانت تحلیلاً جزئياً فی الغالب یطرح علی الذکر الاقتصادي لأكثر من مائة عام (١٨٣٠ - ١٩٣٠) ، ثم یأتی بعد ذلك كینز الذي یعتبر أول من أوجد فعلاً اصول التحلیل الاقتصادي الكلی ، بعد أن قدم نظريته فی التشغيل والنقود والفائدة عام ١٩٣٦ ، لتكون الاساس المنهجي والعلمي لطريقة تحليل جديدة غیرت من معالم علم الاقتصاد .

الباب الثاني - النظرية الكلاسيكية

الاقتصاديين الكلاسيك ، تسمية اطلقها ماركس على
الاقتصاديين الذين يتبعون منهج ريكاردو ، سواء كانوا سابقين
عليه مثل آدم سميث أو لاحقين له مثل جون ستوارت ميل .
وهؤلاء الكتاب كونوا مدرسة اقتصادية ذات سمات محددة ، وفلسفة
خامة تحكمه الفكر الاقتصادي لهذه المدرسة ، وكذلك تحكم الاداء
الاقتصادى للمجتمع المطبق لها .

وفى الواقع ان بداية تكوين النظرية الكلاسيكية
(التقليدية) تاريخيا كان على يد العالم الانجليزى وليام
بتي " William Pety " (١٦٢٣ - ١٦٨٧) ، وكذلك على يد
العالم الفرنسى فرانسواه كينييه " Francois Quesnay " .
(رائد المدرسة الطبيعية) . الا ان نهايتها لا يمكن ان يحدد
لها تاريخ معين ، ذلك ان النظرية الكلاسيكية سيطرت على
الفكر الاقتصادى حتى ظهور المدرسة الاقتصادية الاشتراكية
بقيادة كارل ماركس (Karl Marx) ، والتي كانت
مناقضة تماما للفكر الاقتصادى الكلاسيكى وناقده له بعنف
بالخ وشد يد سواء على مستوى النظريات والافكار المكونه له
او على مستوى التطبيق العملى لهذه النظرية ، وما ادى اليه
هذا التطبيق من بناء لنظام اقتصادى هو النظام الرأسمالى
ومن ثم كان رد فعل هذا النقد المبرر ان ظهرت النظرية
الاقتصادية النيوكلاسيكية لتواجه ما قدمه ماركس من فكر
اقتصادى جديد ، ولترد عليه وتحاصره بكل الوسائل . ورغم ان
البعض من الاقتصاديين يظن ان نهاية التحليل الاقتصادى
الكلاسيكى قد حدت بظهور النظرية الكينزية على يد كينز
عام ١٩٣٦ ، وبما تبعها من كتابات لتلاميذه والمؤيدين لانكاره ،
الا ان مقومات الفكر الكلاسيكى هى نفس مقومات الفكر الكينزى
ولم يخرج كينز على مسمات الكلاسيك الا فى التوازن التلقائى
الذى وافق على أن تتدخل الدولة لاقامته فقط (١) .

(١) انظر فى تفصيلات ذلك فى الدراسة التالية :
- دكتور سعيد الخضرى ، أزمة التشغيل والعمالة فى
الفكر الاقتصادى الرأسمالى (من الكلاسيك الى كينز) دار النهضة
العربية ، القاهرة ، عام ١٩٨٩ .

ومن الطبيعي أن تبدأ دراسة التحليل الاقتصادي الكلى بدراسة النظرية الكلاسيكية ، إذ تشكل الأساس الفكرى والايدولوجى لما يتلوهما من النظريات النيوكلاسيكية او النظرية الكينزنية . او الفكر الاقتصادي الجديد لما يسمى بمدرسة شيكاغو . أو النقديين ، التى ترتد الى الامول القديمة للكلاسيك . وكذلك لابد من تفهم النظرية الكلاسيكية فى التحليل الكلى لانها بالذات هى الأساس الذى بنى عليه كينز تحليله الكلى المتكامل بدأ من هدم كثير من النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية بعد أن اعتبر كلاهما شيء واحد ، ورغم اعترافه بغالبية الامول المنهجية والمسلّمات الفكرية التى بنيت عليها كل من النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية كما سوف نرى (باستثناء فكرة التوازن التلقائى) .

وعلى ذلك فان الدراسة فى هذا الباب سوف تنقسم الى :

- ١ - الفصل الاول - الامول المنهجية والمسلّمات الفكرية للنظرية الكلاسيكية .
- ٢ - الفصل الثانى - نظرية الطلب الكلى عند الكلاسيك .
- ٣ - الفصل الثالث - نظرية العمالة عند الكلاسيك .
- ٤ - الفصل الرابع - نظرية سعر الفائدة عند الكلاسيك .
- ٥ - الفصل الخامس - تقييم النظرية الكلاسيكية .

الفصل الاول - الاصول المنهجية

والمسلعات الفكرية

للتنظرية الكلاسيكية .

ان الفضل الاكبر لبناء الهيكل الفكرى للنظرية الكلاسيكية فى شكل مسلمات عرفت بها هذه النظرية ، وما زالت متداولة فى الفكر الاقتصادى . السائد حتى الان ، انما يرجع الى كل من ريكاردو وآدم سميث ، وهى فى الواقع تشمل الاسس التى يقوم عليها النظام الرأسمالى .

أولا - الحرية

وجوهرها هى حرية الانسان لى كل تصرفاته الاقتصادية ودون تدخل من الدولة ، حرية الانتاج والاستهلاك والعمل ، وحرية الملكية والبيع والشراء والتعاقد . ويرجع الاندفاع السى تأميل فكرة الحرية الى أهم فلاسفة ذلك العصر . مثل دافيد هيوم وجون لوك ، والبتي كانت رداً وتخليفاً للمجتمع من تسلط الحكم المطلق الذى مارسه الملوك بدعوى الحق الالهى المقدس ، وكذلك للتخلص من فساد الحكومات وعدم كفاءتها فى القرن الثامن عشر .

وابتداءً من الحرية فان الانسان يصبح كاشفاً رشيداً يبحث عن اعظم المنافع كمستهلك ، واعلى الارباح كمنتج ، عن طريق الحساب الاقتصادى الذى يقوم به ليختار افضل اسلوب لتوزيع دخله بين الاستهلاك والادخار ، وافضل توزيع للجزء من دخله الموجه الى الاستهلاك على السلع الاستهلاكية ، ومن ثم يعظم منفعته الى اقصى حد كمستهلك . وكذلك يقوم ايضا عن طريق الحساب الاقتصادى بتوزيع نفقاته على عوامل الانتاج ليعظم منفعته بتعظيم الربح الذى يعود عليه من التحالف بين عناصر الانتاج كمنتج أو منظم .

ومن البديهي أنه إذا كان هناك حرية بالنسبة للفرد هو تعظيم منفعة إلى أقصى حد سواء كاستهلاك أو كمنتج، فإن المجتمع سوف يحقق أيضا أقصى منفعة وأقصى سعادة ممكنة، إذ أن سعادة المجتمع ماضي إلا مجموع سعادات الأفراد .

ثانيا - القانون الطبيعي واليد الخفية

ويرى آدم سميث أن الحركة اليومية للإنسان داخل هذا الكون للبحث عن إشباع حاجاته وتحقيق رغباته، هذه الحركة ليست ارادية ولكن يحكمها قانون طبيعي قاهر لكافة القوى وخاصة الإنسان، ولابد للإنسان أن يسلم لهذا القانون عملية إدارة الحياة الاقتصادية مختارا بدلا من أن يضطر إلى هذا التسليم جبرا .
ولكن ذلك يقول آدم سميث " أنه برغم أن كل الأفراد يبحثون عن مصالحهم أو مصالح الطبقة التي ينتمون إليها ، وكذلك رغم تناقض الأفراد وتناقض الطبقات فإنهم جميعا يعملون من خلال القوانين الطبيعية أو العناية الإلهية، والتي سماها آدم سميث باليد الخفية التي تقود ما يظهر أمامنا من أحداث في شكل تناقضات إلى مسيره للخير أو إلى توافق خيري . وهذه اليد الخفية ليست من تصميم أحد ولكن يوجها نظام العمل الذي ينبثق من القوانين الطبيعية " (١) ويصل آدم سميث إلى أبعد من ذلك عندما يقول " أن الإنسان تقوده اليد الخفية ليمتثل لتأديج لم تكن موجودة في وعيه ولم تكن جزءا من إرادته (٢) .
وفي موقع آخر يقول " حسنا أن الطبيعة تفرق علينا هذا الملوك، وهذا الوهم الخاطئ الخادع الذي يوجد ويستمر في كل حياة الإنسان . هو الذي دفعه في البداية لزراعة الأرض وبناء المساكن وإيجاد المدن والشوارع عموما، وليخترع ويحسن كل العلوم والفنون التي مكنته من رفع مستوى وقدرة الحياة

1. A.Skinner, " Introduction to wealth of Nation", Penguin, 1970, sec.2.

2. Ibid., p. 40.

الانسانية وتنميتها وزخرفتها" (١).

وهكذا فإى الناس عند آدم سميت منقادين بواسطة اليد الخفية الى العمل الاجتماعى الافضل وإلى انجار كل تطور الى المدينة الافضل دون قصد من ارادتهم او حركتهم الذاتية. ويتابع آدم سميت ليعطى ما أسماه باليد الخفية سمه اخلاقية سامية وليربطها بقدره الله تعالى وحكمته فيقول ' عندما تقودنا مبادئ القانون الطبيعى الى الوصول الى هذه النتائج التى هى نعمة ونور مهداه الينا ، ونكون جديرين به .. فذلك يصور حكمة الانسان هى فى الحقيقة حكمه الله " (٢).

ثالثا - المنافسة الكاملة

لعل الاطار الذى تموره الكلاسيك الذى يمكن أن تتحقق من خلاله الحرية الكاملة دون أى عوائق ، هو المنافسة الكاملة التى تنطوى على عدة شروط منها : اساسا : حرية الباعين والمشتريين ، أى كبر عددهم بحيث يكون نصيب كل منهم ضئيلا للغاية لدرجة انه لا يستطيع أن يؤثر فى الثمن السائد للسلعة وكذلك تجانس السلعة المنتجة تجانسا مطلقا ، ثم توافر المعلومات كاملة عن كل ظروف السوق والتبادل والاشمان لكل الباعين والمشتريين ، وكذلك حرية الدخول الى السوق وحرية الخروج منها دون أى عوائق . واخيرا ، حرية انتقال عناصر الانتاج بين الانشطة الانتاجية دون أى عوائق ايضا .

1 Ibid., p. 23.

2. Ibid., p. 26 - 27.

— يلاحظ ان فكرة القانون الطبيعى انتقلت من مجال العلوم الطبيعية الى العلوم الاجتماعية فى الوقت الذى ظهرت فيه قوانين نيوتن فى انجلترا (١٦٤٢ - ١٧٢٧) ، ولافازيه فى فرنسا (١٧٤٢ - ١٧٩٤) ، وهذه الفترة سميت بعصر نيوتن . ولقد استخدمت فكرة القانون الطبيعى فى مجال العلوم الاجتماعية لاداءات تحولات فكرية عن القيم الفكرية السابقة ، فقد استخدم فى الاقتصاد لايضاء الحكومة والتخلص من تدخلها فى العهد

وتبعاً لشروط المنافسة الكاملة، يسود ثمن واحد للسلعة محل النظر، وذلك الثمن الذي يتساوى مع النفقة المتوسطة، والذي سوف يكون أقل ثمن يمكن البيع به، ومن ثم تكون المنافسة الكاملة مفضية إلى تحقيق مصلحة المستهلك في تخفيض الثمن إلى أقصى ما يمكن بتخفيض النفقات إلى أقل ما يمكن وهو ما لا يستطيع أن يقوم به إلا المنتجون الأكفاء فقط. أما الأقل كفاءة التي تزيد نفقات إنتاجهم فانهم يخرجون من السوق لأن ثمن انتاجهم من السلعة سوف يرتفع ولن يتقبل على الشراء منهم أحد (١).

رابعاً - ميكانيكية جهاز الثمن

ويرى الفكر الكلاسيكي أن ميكانيكية جهاز الثمن إنما هي أفضل الأساليب الموجهة للنشاط الانتاجي والتي تقود إلى أقصى تخصيص للموارد، وكذلك المحقق لسيادة المستهلك. فإذا ما أراد أمثال الأفراد على سلعة، وزاد الطلب عليها بالتالى فإن ثمنها يرتفع بأعلى من ثمن التوازن وهو ما يعنى زيادة أرباح المنتجين لهذه السلعة. وزيادة معدل أرباح المنتجين لهذه السلعة يدفع عوامل الانتاج إلى الانتقال إلى مجال إنتاج هذه السلعة (فى ظل افتراض الكلاسيك سهولة انتقال عوامل الانتاج)، وهكذا يزيد عرض السلعة المنتجة مما يؤدي

= السابق - التجاريين - وكذلك فى السياسة استخدمت لاسقاط فكرة الحق الإلهي المقدس التي كانت تعطى الملوك سلطات مطلقة على الشعوب ابتداءً من هذا الحق المقدس الممنوح لهم، ومن ثم فإن رئيس الدولة أو الملك لم يعد مطلق الحرية فى فعل أى شئ أو عمل، بل اقتضت مهمته على الكشف عن القوانين الطبيعية وإصدار التشريعات، التي تحكم الواقع فى إطار هذه القوانين، وهؤلاء الملوك والزعماء فى كنفهم عن هذه القوانين الطبيعية إنما يستلهمون العقل ويلتزمون رأى العام، وهو ما جعل رأى العام رقيباً على سلطة الحكام فى ابتداء التشريعات من القانون الطبيعي، ومن ثم فعفت سلطاتهم المطلقة لحساب جموع الشعب.

الى انخفاض ثمنها الى ثمن التوازن . اما اذا اعرض الأفراد عن استهلاك سلعة ، فـ " الطلب عليها ينخفض ، بما يخفض ثمنها ويخفض الأرباح التى يحصل عليها المنتجين . وهو ما يؤدى الى خروج بعض المنتجين للسلعة بنقل عوامل الإنتاج الى مجال انتاجى آخر ، مما يخفض عرض السلعة ويرفع ثمنها الى ثمن التوازن .

وهكذا فان جهاز الثمن انما يعكس رغبات الأفراد ، ويدفع الى تخصيص الموارد لمجالات الإنتاج التى يرغب فيها الأفراد . وهكذا فان تخصيص الموارد تبعاً لجهاز الثمن يكون أكثر كفاءة باستجابته لتفضيلات الأفراد . وكذلك فان سيادة المستهلك تصبح واضحة فى هذه الحالة إذ تتوجه الموارد الى مجالات الإنتاج التى يرغب فيها .

.....

انظر فى نقد ميتافيزيقية القانون الطبيعى من وجهة نظر الفكر الإسلامى ما يلى :

- دكتور سعيد الخضرى ، الفكر الاقتصادى الغربى فى الضوء ، نظرة انتقادية من العالم الإسلامى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، عام ١٩٨٩ م .

(١) انظر فى نقد فكرة المنافسة الكاملة المؤلف التالى :

- دكتور محمد رضا العدل ، الاقتصاد الكلى ، غير مبين جهة النشر ، عام ١٩٨٣ م ، ٤٢ - ٤٥ .

الفصل الثاني - نظرية الطلب الكلى

لعل أفضل من يوضح هذه النظرية الاقتصادى الفرنسي جان باتست ساي فيما عرف عنه باسم قانون المنافذ. ويسرى ساي أن الواقع الاقتصادى يقوم على أن المنتجات تتبادل مع المنتجات، وأن المنتجات تشتري المنتجات، وأن النقود ماضية الا وسيط فقط للمبادلة وليس لها أى دور أو تأثير على النشاط الاقتصادى أو عملية الانتاج، فهي عربة لنقل القيم وليس لها أى دور فى خلق هذه القيم الاقتصادية أو التأثير فيها. فالمزارع يشتري بانتاجه الزراعى المنتجات، ومالكم ينتج شيئا لن يشتري شيئا أما المنتجات التى يتم تصريفها (بيعها)، فذلك ليس لعدم توافر النقود، اذ أن ذلك يجعل الوسيلة سببا، وهو خطأ، انما لم يتم تصريفها لانه لا توجد المنتجات الاخرى التى تتبادل بها. ونتيجة لذلك فقد انتهى ساي الى هذه الحقائق .

١ - أن زيادة الانتاج تؤدي الى زيادة الانتاج (اتساع المنافذ) بما يساوى زيادة الانتاج الاول .

٢ - ان ازدهار صناعة يؤدي الى ازدهار صناعة اخرى وازدهار اقليم يؤدي الى ازدهار اقليم آخر.

٣ - ان استيراد السلع المنتجة فى الخارج (واردات) يؤدي الى زيادة صادرات السلع الوطنية، اذ تشتري السلع الوطنية السلع الاجنبية.

ولقد انتهى ساي من قانون المنافذ السابق الى حقائق ومسلّمات لم بها الفكر الكلاسيكى وهى :

أولاً: التوازن الكلى الدائم

إذا كانت المنتجات تتبادل بالمنتجات فإن معنى ذلك أن العرض يخلق الطلب المساوى له ، ولا يعدو الطلب أن يكون نتاج وجود العرض عند كل مستوى من مستويات التشغيل ، وأنه لابد يتساوى العرض الكلى مع الطلب الكلى ، ومن ثم يتساوى ثمن العرض الكلى مع ثمن الطلب الكلى عند كل مستوى من مستويات التشغيل . وبذلك انتهى الكلاسيك إلى أن الطلب مفعول العرض ويساويه دائماً وهو ما يعنى التوازن الدائم المستمر للاقتصاد القومى ، ويعنى كذلك عدم وجود أى اختلال للتوازن بزيادة العرض الكلى على الطلب الكلى (أزمة افراط انتاج) أو زيادة الطلب الكلى على العرض الكلى (أزمة نقص انتاج) .

إلا أن الكلاسيك مع ذلك سلموا إلى إمكانية حدوث زيادة فى انتاج بعض السلع افراط انتاج سلعة ، ومن ثم انخفاض ثمنها ، وكذلك نقص انتاج سلعة ، ومن ثم ارتفاع ثمنها ، إلا أنهم اعتبروا أن هذه حالات استثنائية ، يخل فيها التوازن الجزئى لسوق سلعة أو أخرى " وفسروا ذلك الاختلال بعوامل خارجة عن التحليل الاقتصادى ، مثل وجود كوارث طبيعية أدت بمحصول زراعى ، أو وجود حرب ، أو ظروف سياسية ... الخ . وميكانيكية حركة الاثنان سوف تؤدي إلى القضاء على هذه الحالة بحيث يعود التوازن إلى الأسواق الجزئية الخاصة بالسلع ، حيث تنتقل الاستثمارات إلى مجال انتاج السلعة التى ارتفع ثمنها لنقص عرضها ليزيد هذا العرض وينخفض ثمنها ، والعكس بالنسبة للسلعة التى انخفض ثمنها لزيادة عرضها ، حيث تنسحب منها عوامل الانتاج والاستثمارات ليقل انتاجها ويرتفع ثمنها .

وهكذا أمان الكلاسيك يعتقدون أن التوازن الكلى يظل موجوداً بصفة مستمرة على الرغم من وجود الاختلالات الجزئية .
فى أسواق معينة ، حيث تعتبر عارضة مؤقتة وتنتهى فى الخنصرة

الطويلة . وبذلك يستحيل من وجهة نظر الكلاسيك تصور ازمسة
الفرط إنتاج أو نقص إنتاج ، أو حدوث دورة اقتصادية تستند
في معيادها أو هيوطها الى عوامل داخل النظام الاقتصادي .

ثانيا - حجم التشغيل يعتمد على الموارد :

ذلك أنه طالما ان العرض يجد الطلب المساوى له ، فإن
عملية التشغيل لا يدفعها الطلب ، ولا يتسبب في زيادة مستوى
التشغيل زيادة مستوى الطلب ، أو العكس لا يتسبب في نقص مستوى
التشغيل نقص مستوى الطلب ، فالطلب تابع للعرض ، والعرض سوف
يتوقف إذن على وفرة الموارد الطبيعية ، والقوى العاملة
مستوى كفاءتها الانتاجية ، وعلى حجم المدخرات .

.....

ثالثا - التوازن الكلى ليس تجميعا للتوازنات الجزئية

فإذا كان هناك توازن دائم بين الطلب الكلى والعرض الكلى ، وكذلك يحتمل أن يكون هناك عدم توازن جزئى فى أسواق بعض السلع . فإن ذلك يعنى أن التوازن الكلى ليس نتيجة لجمع التوازنات الجزئية . ولكن كيف يمكن أن يكون ذلك ، وهو ما يعتبر مغالفة للمنطق البسيط ؟ فى الواقع أن هذا التفسير إنما يرجع إلى نظرة الكلاسيك إلى النقود ، التى لا تعد أن تكون وسيلة للمبادلة فقط ، فالمنتجات تشتترى المنتجات ، والنقود لا تطلب إلا لتحقيق هذا التبادل فقط وهو ما يعنى أيضا أنه لا يوجد اكتناز للنقود ، وكل النقود يتم إنفاقها . وهذا التوجه الكلاسيكى يعنى أن التوازن الكلىس يترتب على طبيعة النقود ، لا على مجموع التوازنات الجزئية (١)

رابعا - أن التحليل الكلاسيكى تحليل ساكن

يسقط عامل الزمن :

فالتحليل الكلاسيكى ينصرف إلى أن أى تغير فى أحسند العوامل الاقتصادية يؤدي دون إبطاء (أى دون مرور زمسن يذكر) إلى تغيرات فى العوامل الاقتصادية الأخرى . وهكذا يركز التحليل الكلاسيكى على الوقت الحالى ، ويسقط عنصر الزمن من التحليل ، وما يحدث من آثار ، وبذلك يسقط عنصر التوقعات ولا يأخذها فى الاعتبار . ومن ثم يصبح تحليلا استاتيكيًا ساكنا غير واقعى .

خامسا - استبعاد أثر النقود

فالنظر إلى حياض النقود فى التحليل الكلاسيكى ، ومن ثم التلميح بأنها ليس لها أى دور فى عملية الإنتاج ، وجعل

(١) دكتور رفعت المحجوب ، الطلب الفعلى ، مع دراسسة خاصة بالبلاد الآخذة فى النمو ، دار النهضة العربية ، القاهرة عام ١٩٨٠ ص ١٤ - ١٥ .

الدور كاملاً يتوقف فقط على عوامل الانتاج ، اضطر الكلاسيك الى أن يقوموا بإصل التحليل الاقتصادي الى مجالين منفصلين تحليل ميني ، وتحليل نقدي " وفي القطاع العيني تتحدد قيمة المتغيرات بشكل مادي ، أما القطاع النقدي فان المتغيرات تتحدد فيه بشكل نقدي . وعلى الرغم من أي التغيرات فـ في القطاع العيني الحقيقي تؤثر في التغيرات في القطاع النقدي فان العكس لا يحدث فالمتغيرات في القطاع النقدي لاتحدث أي آثار على القطاع العيني الحقيقي . وهو ما يسمى بالفصل الكلاسيكي ، ويرى الكلاسيك انه لن تتغير طبيعة الاشياء بالانتقال من التحليل العيني الحقيقي الى التحليل النقدي أو العكس لذلك لن يغير من النتائج التي نصل اليها .

ساساً - العرض يخلق الطلب

وتعتمد مقولة ان العرض يخلق الطلب المساوي له عند كل مستوى من مستويات التشغيل على ان الدخل ينفق بالكامل والجزء الذي لا ينفق على الاستهلاك ينفق على الاستثمار . وهذا يستتبع ان يتم تحويل كل اثار الى استثمار (شراء أدوات الإنتاج) ، وذلك نتيجة لآثر سعر الفائدة ، اذ لا يمكن لأي شخص عاقل رشيد اقتصادياً (وهي صفات مسلم بوجودها عند الإنسان ابتداءً من فكرة النفعية لهنتام) أن لايقبل دخلاً على مدخراته ويغفل إكتنازها . وهكذا فان كل عرض يخلق طلباً مساوياً له ، وكل دخل لابد ان ينفق ، وما يدخر من الدخل يتحول الى استثمار . وهكذا فان الحياة الاقتصادية انما تعتمد على العرض فقط وهو الذي يتحكم في الحياة الاقتصادية .

ساساً - العرض يتجه تلقائياً نحو التشغيل الكامل

وهي نتيجة منطقية للمسلمة السابقة ، فما دام كل عرض وكل انتاج يجد طلباً عليه مساوياً له ، فليس هناك أي مشكلة

امام المنتجين الذين سوف يتنافسون في استخدام عوامل الانتاج المختلفة لزيادة الانتاج ، وكل زيادة في الانتاج (زيادة العرض) تجد طلبا جديدا ، اسفيا مساوي لها . وعلى ذلك فليس هناك ما يمنع المنتجين من زيادة التشغيل والانتاج حتى يتم تشغيل كل الموارد الانتاجية المتاحة ، اي الوصول الى التشغيل الكامل .

وهكذا يقوم المنتجين بتشغيل عوامل الانتاج حتى تتساوى انتاجيتها الحدية مع نفقتها الحدية ، ولن يكون هناك من عائق الاضمان وجود المنافسة الكاملة التي تسمح بزيادة حجم الانتاج تلقائيا ، وتسمح بتساوى الانتاجية الحدية للعنصر الانتاجي مع المكافأة التي يمنحها المنتج له دون أي تأثير من الحكومة او نقابات العمال ، او وجود عناصر احتكارية ومن ثم لن يبقى الا الربح دافعا للمنظمين الى الوصول الى التشغيل الكامل .

العمل الثالث - نظرية العمال

تعتقد النظرية الكلاسيكية ان التوظيف الكامل هو الحالة العادية التي يكون عليها الاقتصاد القومي عندما يعمل السي التوازن ، وذلك بشرط عدم تدخل الدولة او نقابات العمال في الحياة الاقتصادية ، اى عندما تسود المنافسة الكاملة . وكذلك تعتقد بان هناك علاقة عكسية بين مستوى الاجور ومستوى التشغيل والتوظيف ، فكلما انخفض مستوى الاجور كلما ارتفع مستوى التوظيف والعكس صحيح . وهكذا أكدت نظرية بيجوان خفض مستوى الاجور يجعل النشاط المنامى اكثر ربحية ، وهو ما يدفع الى زيادة اقبال ارباب الاعمال والرأسماليين على توظيف مزيد من العمال . فطالما ان هناك بطالة فان الاجور لابد ان تنخفض وتزيد الارباح ، ونتيجة لزيادة الارباح يزيد حجم التوظيف حتى يتم تشغيل كل العمال العاطلين ، ومن ثم نحصل على التوازن ويتحقق التشغيل الكامل .

وعلى ذلك فان الاقتصاديين الكلاسيك لا يعترفون بوجود البطالة الاجبارية ، وان كانوا يعترفون بإمكانية حدوث البطالة الاحتكاكية (او التكنولوجية) والبطالة الاختيارية .

البطالة الاجبارية . هي الحالة التي يكون فيها العامل راجيا في العمل وقادرا عليه ، وكذلك قابلا لتقديم عمله وجهده في مقابل الحصول على مستوى الاجر السائد للعمل في المجتمع ، ولكنه مع ذلك لا يجد فرصة عمل .

اما البطالة الاحتكاكية (التكنولوجية) ، وهي البطالة التي تنشأ نتيجة للتغير في الفنون الانتاجية ، وادوات الانتاج بحيث يتم الاستغناء عن بعض العمال التي لا تتناسب كفاءتها

الانتاجية مع الغنوم الانتاجية الاحدث ،وبذلك يزداد حجم البطالة ،وكذلك تدخل البطالة الموسمية ضمن هذا النوع من البطالة .

والبطالة الاختيارية ،هى البطالة التى يففلها العمال عندما يتخفف مستوى الاجور من ذلك المستوى الذى يرغبون فيه اذ يففلون البطالة عن العمل باجر اقل ،ومن ثم فان هذه البطالة تتم باختيار العمال وبارادتهم وليس رغما عنها .

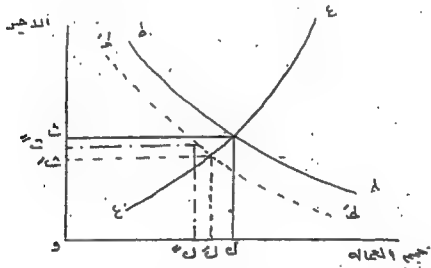
ويرى الكلاسيك ان التشغيل لعنصر العمل تحكمه قاعدتين اساسيتين هما :

١ - الاجر لابد أن يساوى الإنتاجية الحدية للعمل : من ناحية الرأسمالى صاحب العمل ، لايمكن أن يُقدم على تشغيل عامل اضافى الا اذا كانت انتاجيته الحدية مساوية للاجر المدفوع له ،اى أن قيمة الإنتاج الذى يضيفه هذا العامل الاخير تساوى على الاقل الاجر المدفوع له . او بمعنى آخر (القيمة المضافة) بأن تتعادل القيمة المضافة اذا ما استغنينا عن هذا العامل مع الاجر الذى كان يدفع له . ف اذا كان لدينا عشر عمال يقومون بانتاج ١٠٠٠ وحدة من سلعة وقمنا بتشغيل عامل اضافى ، ليزيد الانتاج الى ١٠٨٠ وحدة فان الانتاجية الحدية فى هذه الحالة تعادل ٨٠ وحدة من السلعة ، ف اذا كان ثمن الوحدة من السلعة وحدة نقدية (جنيه) فان قيمة الانتاجية الحدية للعامل تعادل ٨٠ جنيه ،وبذلك لان اجره سوف يكون ٨٠ جنيهه لا اكثر ولا اقل .

٢ - منفعة الاجر لابد أن تساوى المشقة الحدية للعمل : ومنفعة الاجر انما تنصرف الى كمية السلع والخدمات التى يستطيع الاجر شرائها (اى الاجر الحقيقى) اما المشقة

الحدية للعمل، فهى كل العوامل التى يتحملها العامل ليقوم ببذل الجهد المطلوب لاداء العمل . ويرى الكلاسيك أن العامل لن يقبل على العمل الا اذا كانت المشقة الحدية للعمل تساوى على الأقل الاجر الحقيقى الذى يحمل عليه من العمل اما اذا كانت منفعة الاجر النقدي الذى يحمل عليه أقل من المشقة الحدية للعمل فإن العامل يفضل البطالة على العمل .

وبتطبيقه الحال يفترض الكلاسيك ان القاعدة الاولى تعطينا منحنى الطلب على العمل، والثانية تعطينا منحنى عرض العمل، وذلك فى ظل عدم تدخل الحكومة او نقابات العمال لفرض مستوى من الاجر اعلى من المستوى التوازنى الذى يحدده التقاء منحنى عرض العمل ومنحنى الطلب على العمل على النحو الذى يوضحه الرسم التالى (شكل رقم ١) .



ومن الواضح انه بتطبيق المقولتين السابقتين وحسب قوى عرض العمل والطلب على العمل فى سوق المنافسة الكاملة يتحدد مستوى الاجر التوازنى W ويتحدد كمية التوظيف التوازنية، أى حجم العمالة المشغلة L . فاذا ما

انخفض حجم الطلب على العمل تبعاً لتغير ظروف الطلب على القوى العاملة إما كانت أسبابه ، فإن منحني الطلب على العمل يتراجع إلى الخلف مقترباً من نقطة الأصل ليتقاطع مع منحني عرض العمل ليحدد ثمن توازني جديد للعمل أقل ، أي يتحدد أجر توازني جديد أقل هو W و T ، وتتناقص الكمية التوازنية للتعويض إلى W وهي أقل .

وفي هذه الحالة يرى الكلاسيك أن هذه البطالة بطلاة اختيارية وليست بطلاة اجبارية ، ذلك أن العمال لا يقبلون العمل عند أجر أقل (بعد انخفاض مستوى الأجر التوازني) بل يفضلون البطالة على العمل بأجر أقل ، بل أكثر من ذلك فإن الكلاسيك يرون أن تدخل الدولة أو نقابات العمال لفرض مستوى من الأجر أعلى من المستوى التوازني للأجر ، فإن ذلك سوف يتسبب في نقصان حجم التشغيل وزيادة حجم البطالة . وذلك لأن الرأسماليين سوف يخفون حجم العمالة عما كانت عليه بحيث لا تحصل إلا على القدر المخصص للانفاق على العمل فقط من نفقات الإنتاج . وتبعا للرسم السابق (شكل رقم ١) نجد أنه عندما تفرض الحكومة أو نقابات العمال مستوى من الأجر و T أعلى من الأجر التوازني فإن حجم العمالة يتناقص أكثر إلى W ، وهو حجم أقل من الحجم السابق ، والسبب فيه تدخل الحكومة أو نقابات العمال التحكيمي في الحياة الاقتصادية برفع مستوى الأجور تحكيميا ، أو تحديد حدا أدنى للأجور .

ويرى الكلاسيك أن قبول العمال للعمل عند أجر أقل سوف يودي إلى زيادة أرباح الرأسمالي صاحب المشروع ، وهذه الأرباح المتزايدة سوف تتراكم ليعاد استثمارها في مشروعات إنتاجية جديدة تتطلب مزيداً من العمال بما يؤدي إلى تشغيل العمال الذين هم في حالة بطالة ، ومن ثم يعم التشغيل الكامل ولهذا نجد أن الكلاسيك يقررون مبدأ عاماً هو أنه في حالة

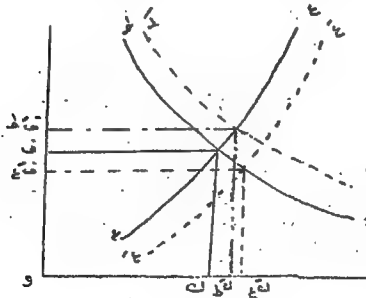
وجود البطالة العامة أو الإبراط في الانتاج ، فإن الحل الأمثل هو تخفيض المستوى العام للاجور ، ذلك اشهم اقترافوا شبكات الطلب الكلى .

.....

الفصل الرابع - نظرية الادخار والاستثمار.

يرى الاقتصاديين الكلاسيك أن سعر الفائدة ثمن الادخار وتأجيل الاستهلاك ، وهذا الثمن (سعر الفائدة) مثل ثمن أي سلعة . ولذلك فليقد افترضوا علاقة موجبة بين حجم الادخار وسعر الفائدة ، أي أنه إذا زاد عرض الادخار فإن ذلك يؤدي إلى نقصان مستوى سعر الفائدة ، وإذا انخفض عرض الادخار أدى إلى ارتفاع مستوى سعر الفائدة . وكذلك نجدهم يفترضون أيضا علاقة سلبية بين الطلب على الاستثمار وسعر الفائدة ، فإذا ارتفع سعر الفائدة. نقص الطلب على الاستثمار، وإذا انخفض سعر الفائدة زاد الطلب على الاستثمار .

وهكذا نجد تلاعب قوى العرض والطلب على كل من الادخار والاستثمار تنتهي إلى سعر فائدة توازن يساوي بين الادخار والاستثمار على النحو الموضح في الرسم التالي (شكل رقم ٢)



(شكل رقم ٢)

ويوضح الرسم ان تلاعب قوى الطلب والعرض تساوى بين حجم الادخار والاستثمار ليكون سعر الفائدة المتوازنى و ف وحجم الادخار والاستثمار هو و ك ، فإذا زاد الادخار وانتقل منحني عرض الادخار للخلف الى ع' ع مع ثبات الطلب على الاستثمار ، فإن سعر الفائدة ينخفض الى و ف' ع ، ويصبح حجم الادخار والاستثمار و ك' ع . أما إذا افترضنا العكس فإن انخفاض حجم الادخار لينتقل من ع' ع الى ع مع ثبات حجم الاستثمار ، فإن سعر الفائدة سوف يرتفع من و ف' ع الى و ف ويقل حجم الادخار والاستثمار الى و ك ، وكذلك نفس الحال بالنسبة للاستثمار مع افتراض ثبات عرض الادخار ، فإن زاد حجم الاستثمار بما يؤدي الى انتقال منحني الطلب على الاستثمار الى الامام ط' ط مع ثبات منحني الادخار ع' ع ، فإن سعر الفائدة يرتفع الى و ف' ط ، ويصبح حجم الادخار والاستثمار و ك' ط ، والعكس صحيح ، فانخفاض الطلب على الاستثمار مع ثبات الادخار يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة من و ف' ط الى و ف ، وينقص حجم الادخار والاستثمار الى و ك .

وهكذا فإن حركات سعر الفائدة تفنن التساوى بين الادخار والاستثمار ، وكذلك يحقق افتراض الكلاسيك عدم الاكتناز اذ ان كل ما لا ينفق على الاستهلاك ينفق على الاستثمار . وبذلك استبعد الكلاسيك عنصر الزمن من التحليل الاقتصادي واستبعدوا التوقعات ، واعتبروا النقود وسيطاً للمبادلة فقط ، وليس لاختزان القيم الاقتصادية أو للاكتناز .

وكذلك فإن افتراض الكلاسيك التساوى بين الادخار والاستثمار دائماً ، إنما يعنى ان الجهاز الممرى لا يستطيع خلق الاثمان ، اذ ان حجم الادخار هو حجم الاستثمار ، ولا مجال لزيادة حجم الاخير على حجم الاول . ولعل ما دفع الكلاسيك الى ذلك هو افتراضهم ثبات حجم الدخل القومي ، فكل من منحني الادخار ومنحني الاستثمار إنما يتغيران بالاستقلال عن بعضهما البعض ، وليس بينهما اى رابطة الا سعر الفائدة الذى يتحدد بتغير كل منهما بالنسبة للاخر .

الفصل الخامس - تقييم النظرية الكلاسيكية .

التحليل الاقتصادي الكلاسيكى اهتم بالدرجة الاولى بسى
بالعرض المنطقى المنطق ، اكثر من الاهتمام بالدراسة العلمية
المجردة للواقع الاقتصادى المعاش ، للوصول الى العلاقات
الحقيقية بين المتغيرات الاقتصادية ، والمؤثرات الفعلية فى
النشاط الاقتصادى . فاثروا أن يصفوا نظريات غاية فى
الادكام والدقة وان كانت مخالفة للواقع ، ولكن تعبر عن ما
يتصوره الكلاسيك فى ابراهيم العاليه البعيدة عن المسار
الفعلى للنشاط الاقتصادى فى مجتمعاتهم ، ولذلك جاءت فى شكل
نظريات اقتصادية يقلب عليها طابع التبرير الايديولوجى
المطلعى ، وليس التحليل العلمى المنطقى الواقعى ، وتفسس
بالمسلّمات والمنطلقات الفكرية التى يعتبرها الكلاسيك شىء
واقعى مسلم به ، وهى مسلمات ليس لها وجود فى الواقع أو فى
الحقيقة الا فى تصورات الكلاسيك المطلحية فى تحيزهم للطبقة
الرأسمالية الناشئة (فى هذه الفترة التاريخية) فى مواجهة
باقى طبقات المجتمع الأوربي .

ولذلك لم يكن غريباً أن نجد النظريات الكلاسيكية
الاقتصادية نفسى بالتناقضات والافراط العلمية ، التى كان
الكلاسيك لا يجدون لها مبرراً ، ولذلك كانوا يبتدون لها مبررات
من خارج التحليل الاقتصادى كما سوف نرى حالا . وكذلك كسان
شيئا طبيعيا ان تتسم كل النظريات الكلاسيكية بالشلل الكامل
فى تفسير الكساد العالمى الكبير الذى بدأ عام ١٩٢٩ ليستمر
سنوات ، وكذلك بالفشل الذريع فى معالجة هذا الكساد والخروج
منه ، رغم فداحة ما اصاب البشرية خلال سنواته العجاف ، ثم
أخيرة لعدم القدرة على الصمود امام التحليل الاقتصادى
الكينزى ابتداءً من عام ١٩٣٩ تاريخ نشر رسالة كينز عن

النقود والفائدة والتشغيل ، التي بدأت يهدم النظريات الكلاسيكية واحدة بعد الاخرى ، لتنتقل النظرية الكلاسيكية من مركز الصدارة في التحليل الاقتصادي الى متحف التاريخ الاقتصادي . (١)

أولاً - نقد المقومات الفكرية للنظرية

تقوم النظرية على الفلسفة الفردية النفعية ، وان الانسان رشيد اقتصاديا بطبعه ، ويسعى في كل الاحوال لتحقيق مصلحته ، وان تحقيق المصالح الفردية يحقق المصالح الجماعية ولذلك فالدولة لا بد ان تترك المجال الاقتصادي للأفراد يتصرفون اقتصاديا بكامل الحرية . ونسيت النظرية الكلاسيكية ان المجتمع يتكون من طبقات متعددة ، وليس طبقة الرأسماليين اصحاب المشروعات فقط ، وان المصالح قد تتعارض سواء في المجال الفردي ، او بين المجال الفردي والمجال الجماعي ، ومن ثم لا بد من دور تقوم به الدولة لموازنة المصالح لكل الطبقات والفئات ، ولموازنة المصالح الفردية بالمصالح الجماعية وهو الدور الذي اوجب كينز على الدولة القيام به .

اكتشفت النظرية الكلاسيكية عالما استاتيكيًا يقوم على المنافسة الكاملة ، ليس لها وجود في الواقع الا في ذهن الاقتصاديين الكلاسيك ، وهو نوع من التجريد حاولت نقله من مجال العلوم الطبيعية الى مجال العلوم الانسانية والاجتماعية وهذا التجريد الذي تبناه الكلاسيك انما اسقط كثير من الجوانب الواقعية والجوانب الحقيقية للحياة الاقتصادية ، ومن ثم كان التحليل الكلاسيكي بعيدا عن الحقيقة وليس ممثلا لها والتقدير اي قدرة على وصف الواقع بدقة وبالشأى عجز عن معالجة مشاكله .

والمثال الواضح لهذا التجريد غير الواقعي هو افتراض سيادة المنافسة الكاملة بشروطها المعروفة ، التي يصعب

وجودها في أي مجتمع من المجتمعات، ولم يحدث أن كانت موجودة بالشكل الذي عرضه الكلاسيك، إذا العوامل الاحتكارية لم تتخلف عن أي سوق سابقة وإلا فلهذا. إلا أي الكلاسيك تصوروا أن هذه المنافسة الكاملة هي النظام المثالي الذي يجب أن يسود، لكن يسمح بالحرية الفردية، وتحقيق المصالح الخاصة وبما يمكن أن تضمنه المنافسة من توازن اقتصادي واجتماعي بما لا تسمح به المنافسة الكاملة من وجود أي عناصر احتكارية أو تنظيمات جماعية تكتليه اقتصادية أو مهنية أو غيرها. ولكن الواقع العملي أثبت أن مبدأ المنافسة الكاملة أدى إلى الاحتكار وإتلاخ القوى الاقتصادية القوية للقوى الاقتصادية الضعيفة، وهو ما جعل المجتمعات تتسم باختلال التوازن الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم سيادة الصراع بكل أنواعه.

قدم الكلاسيك نظرياتهم الاقتصادية في إطار ما يسمى بالقانون الطبيعي كشيء ميتافيزيقي واجبة اتباع، وكذلك قدموا فكرة اليد الخفية التي تحقق التوافق الاجتماعي بين المصالح الخاصة والعامة، وتقود الأفراد إلى فعل الخير دائما، بحيث تنتهي إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية بتطبيق القوانين والنظريات الاقتصادية الكلاسيكية. وهذه المقولات ليس لها أي أساس علمي، وليس لها وجود في الواقع الفعلي. تمون الكلاسيك، والتي تستخدم لإقناع الأفراد بمحة النظريات الكلاسيكية. ولقد أثبت الواقع التاريخي أن كل النظريات الكلاسيكية تحتوي على أخطاء منهجية وعلمية لا يمكن أن تؤدي إلى رفاهية الإنسان أو المجتمعات المطبقة لها كما يتناول كينز.

ثانيا - نقد نظرية الطلب الكلي

تقوم النظرية على فرض التشغيل الكامل في كل وقت وعلى عدم الاكتناز، ومن ثم فإن كل الدخل تنفق في الاستهلاك

أو في الاستثمار ومن ثم فالعرض لابد ان يجد الطلب المساوى له .

وفي الواقع ان كل الدخل لا ينفق ، وان هنالك جزء من الدخل لا يتم انفاقه بل يكتنز ، اى لا ينفق على الاستهلاك أو على الاستثمار ، وهو ما يؤدي الى قصور الطلب عن مساواة العرض ويؤدي الى افراط الانتاج اى زيادة المعروض من السلع عن المطلوب منها .

وإذا نظرنا الى حجم الانتاج الكلى في اى مجتمع ، نجد انه يعتمد على نوعين من العوامل الهامة . أولها : توافر قوى الانتاج بالمعنى المزدني لها ، وهى تشمل حجم السكان ، وحجم أدوات الانتاج (رأس المال المادى) ، ودرجة خصوبة الأرض والتكنولوجيا . أما الثانى : فهو الطلب على المنتجات ، وهو يعتمد أساسا على أسلوب توزيع الدخل ، وملكية الأرض ، والتجارة الداخلية والخارجية .

فإذا ما كانت قوى الانتاج موجودة فانه لن يتحقق الانتاج الا بوجود طلب على هذه القوى لتستخدم في عملية الانتاج ، اما اذا لم يوجد عليها طلبا فان عملية الانتاج لن تتم . ويفسر مثالا على ذلك ماالتس بالنسبة لزيادة السكان . فوجود الطبقات العاملة ، وكذلك رغبتهما القوية في الحصول على السلع والخدمات لا يمكن أن يقدم شيئا لعملية الانتاج ، اذ لابد أن يوجد أولا طلب على قوة العمل يحمل منه العامل على دخل يطلب على أساسه السلع المنتجة ، وما لم يوجد طلب على قوة العمل ، فان مجرد وجودها أو زيادتها لن يحول دون انخفاض الطلب اللازم لتشغيل قوى الانتاج .

ومن ثم نجد أن مالتس انتهن إلى أن مستوى الانتاج يتوقف على مستوى الطلب الكلى ، وأن مستوى الانتاج القومى يتحدد بمستواه ، وأن انخفاض (مستوى الطلب الكلى) ، يؤدى إلى نقص مستوى التشغيل والانتاج ، وارتفاع مستواه يؤدى إلى ارتفاع مستوى التشغيل والانتاج ، وأنه من المتصور حدوث أزمة إفراط انتاج عند انخفاض الطلب الكلى .

وأكثر من ذلك فإن مالتس يرى أنه بالنسبة لطبقة الملاك العقاريين والرأسماليين ، فهم لا يستهلكون كل دخولهم (أرباحهم) ، إذ أن ميلهم للاستهلاك أقل من ميلهم إلى الانتاج وكذلك فإن العمال لا يملكون القدرة على استهلاك كل ما ينتجون إذ أن استهلاك كل ما ينتجون يعنى انعدام ربح الرأسماليين وهكذا فإن طلب الرأسماليين والملاك لا يكفي للوصول إلى التشغيل الكامل ، وكذلك طلب العمال ايها لا يكفي للوصول إلى التشغيل الكامل (ذلك أن مالتس يسلم بأن ما ينتجه العمال لا يحملون عليه بل لابد أن يحمل الرأسماليون على جزء من نفسه والا فانهم لن يقبلوا تشغيل هذه العمال) . ومن ذلك استنتاج مالتس أن سبب انخفاض استهلاك العمال من انتاجهم إنما يعود إلى ضرورة قيام الربح الذى يحصل عليه الرأسمالى والضرورى لتشغيلهم .

وأكثر من ذلك فإن مالتس يرى أنه بالنسبة لطبقة الملاك العقاريين والرأسماليين ، فهم لا يستهلكون كل دخولهم (أرباحهم) . إذ أن ميلهم للاستهلاك أقل من ميلهم للانتاج ومن ثم فهم يقبلون على الادخار من دخولهم لكي يعيدوا استثمارها في زيادة الانتاج ، وعلى ذلك فهم يملكون القدرة على الاستهلاك ولكن لا يرغبون فيه . أما بالنسبة للعمال فانهم ايضا لا يستهلكون كل ما ينتجون ، ذلك أن جزء مما ينتجونـه

يذهب الى الرأسماليين في شكل فاضل للقيمة تكون أرباح
الرأسماليين، وفي التي تشكل الخافز لدى الرأسماليين
لتشغيل العمال. وهكذا فان طلب الرأسماليين والملاك العقاريون
لا يكفي للوصول الى التشغيل الكامل، وكذلك طلب العمال
لا يكفي أيضا، ومن ثم فان نقص الطلب الكلي على المنتجات
هو الوضع العادي والسائد.

وبذلك فان مقولة الكلاسيك بان العرض يخلق الطلب
المساوي له دائما مقوله غير صحيحة، وان الأكثر أهمية في
تحقيق التشغيل الطلب الكلي وليس العرض الكلي .

ثالثا - نقد نظرية العمالة

يتركز انتقاد النظرية حول رفض الكلاسيك لوجود البطالة
الاجبارية بالمفهوم السابق . فالعمال يعلمون جيدا أن الأجور
النقدية التي يحصلون عليها قد تنخفض قيمتها الحقيقية
بفعل التضخم وارتفاع الأسعار وزيادة نفقات المعيشة
ويحاولون مقاومة تخفيض أجورهم النقدية، الا انه لا يمكن أن
يرفض العامل العمل باجر أقل اذا ما كان البديل هو البطالة
وفقدان الدخل كاملا. ولا يقل أن يرفض أكثر من ثلث القوى
العاملة في الولايات المتحدة العمل منذ اجر نقدي أقل فليس
الكساد الكبير، او لأن المشقة الحدية للعمل أكبر من الاجر
الذي يحمل عليه العامل، وان تتزامن ثلث القوى العاملة
لرفض العمل وتفضيل البطالة لان الأجور النقدية انخفضت عما
كانت عليه . ولذلك نجد كينز يقول ان العمال يطبعهم
اقتصاديين معقولين عن الاقتصاديين الكلاسيك .

أما ما الترضه الكلاسيك من أن تخفيض الأجور يؤدي الى
زيادة معدل الأرباح، ومن ثم تزايد الأرباح المتراكمة
واستثمارها يستوعب مزيدا من العمال، ويتحقق التشغيل
الكامل لكل العمال، فهو غير صحيح ولا يمكن تحقيقه . وخلصا

الكلاسيك في هذه الجزئية انما يرجع الى خطأ منهجي ففسر التفكير الكلاسيكي ، فلقد تصور الكلاسيك أن ما يحدث ففسر المنظمة الواحدة . او المشروع الواحد يمكن أن ينطبق على كل الاقتصاد القومي . وأن تخفيض اجور العمال في كل المشروعات يؤدي الى نفس النتيجة التي تحدث عند تخفيض اجور مشروع واحد ، أي ارتفاع معدل الأرباح . الا أن الواقع أن تخفيض الاجور بشكل عام في كل المشروعات يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية بمقدار تخفيض الاجور ، ومن ثم تخفيض الطلب الكلي بما لايساوي العرض الكلي ، ومن ثم يتراكم الانتاج (العرض الكلي) دون ان يتم شراؤه بالكامل ، وهو ما يدفع المنتجين الى تخفيض الانتاج وبالتالي تخفيض مستوى التشغيل ، ولقد كان خطأ الكلاسيك هو اعتبارهم الاجور نفقة انتاج فقط ، ولسم يفتنوا الى انها احد محددات الطلب الاستهلاكي ، وان تخفيضها يخفض الطلب الكلي بما يؤدي الى وجود عرض ليس عليه طلب اي وجود أزمة افراط انتاج . وهكذا تنهار نظرية الطلب الكلي عند الكلاسيك تبعا لانهايار فكرة ان العرض يخلق الطلب المساوي له ، ومن ثم يمكن ان تكون هناك أزمة افراط انتاج .

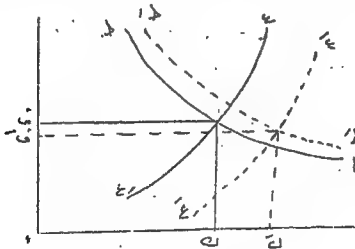
رابعاً - نقد نظرية الادخار والاستثمار

افترض الكلاسيك أن الفائدة تمن تأجيل الاستهلاك ، وان هناك علاقة طردية بين سعر الفائدة وحجم الادخار أي كلما ارتفع سعر الفائدة كلما زاد عرض الادخار والعكس صحيح ، وان هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة وحجم الاستثمار ، فكلما ارتفع سعر الفائدة قل الطلب على الاستثمار والعكس صحيح . ومن ذلك استنتج الكلاسيك انه لايمكن ان يكون هناك اكتناز ، وان كل ادخار يتحول الى استثمار تحت اثر سعر الفائدة .

وخطأ الكلاسيك في ذلك مزدوج ، فاولاً ، ليس سعر الفائدة ثمناً للادخار ، او ثمناً لتأجيل الاستهلاك ، وان سعر الفائدة

لا يؤثر مباشرة في حجم الادخار بالزيادة او النقص لان الادخار مرتبط بحجم الدخل وليس بسعر الفائدة ، فالتغير المدقع الذي لا يكاد دخله يكفي ضروريات حياته لن يدخر ، حتى ولو ارتفع سعر الفائدة الى ١٠٠٪ ، وكذلك الغنى المترف الذي يصل دخله الى اضعاف اضعاف تكلفة معيشته المترفة ، لابد أن يدخر حتى ولو كان سعر الفائدة صفراً .

أما الخطأ الثاني ان الكلاسيك لم يستطيعوا أن يتجاوزوا دور الميكانيزم الضيق لزيادة الطلب على الاستثمار عندما ينخفض سعر الفائدة ، ومن ثم لم ينظر الكلاسيك الى اثر زيادة الاستثمار على الدخل ، ومن ثم اثر التغير في الدخل نتيجة لزيادة الاستثمار على عرض الادخار . فاذا ارتفع حجم الاستثمار فمن المتوقع زيادة حجم الدخل القومي مما سوف يؤدي الى زيادة الادخار (في حالة ثبات العوامل الاخرى المؤثرة على زيادة الاستهلاك) ، ومن ثم فان سعر الفائدة قد ينخفض ولا يرتفع كما يرى الكلاسيك ان ارتفاع الطلب على الاستثمار سوف يؤدي الى ارتفاع سعر الفائدة . ولذلك يعلق كينز على ذلك بقوله أن الكلاسيك لا يستطيعون ان يجيبوا . على ذلك ، أي على المستوى الذي سوف يكون عليه سعر الفائدة عند زيادة الطلب على الاستثمار ، كما هو موضح في الرسم التالي (شكل رقم ٣) .



(شكل رقم ٣)

فكما هو واضح من الرسم (شكل رقم ٣) ، ان ارتفاع الطلب على الاستثمار بانتقال منحني الطلب الى الامام P^* فان زيادة الدخل سوف تؤدي الى زيادة حجم الادخار لينتقل منحني عرض الادخار الى الخلف بعيدا عن نقطة الاصل ، ويتلاقى منحني الطلب على الاستثمار الجديد مع منحني عرض الادخار الجديد ليحدد سعر الفائدة. التوازن عند المستوى W^* ، وهو اقل من المستوى السابق W ، وينخفض سعر الفائدة ولا يرتفع كما تمور الكلاسيك .

.....

الباب الثالث - نظرية الحل القومي •

تحتل نظرية الدخل القومي مركز المدارة في التحليل الاقتصادي الكلي ، ذلك أن كل ما يهتم به التحليل الكلي من موضوعات يرتبط بصفه مباشرة بالدخل القومي ويؤثر فيه ، بل يمكن القول أن التحليل الكلي ما هو الا تحليل للدخل القومي لفحص مكوناته من استهلاك كلي وإدخار كلي ، وتحديد العوامل المؤثرة في مستوى كل منهما . وكذلك يبحث التحليل الكلي في تحول الإدخار الكلي إلى استثمار والعوامل المؤثرة في مستوى الأخير . كما ينشغل التحليل الكلي بمستوى الدخل القومي ، والعوامل المحددة لهذا المستوى بالارتفاع أو بالانخفاض .

ودراسة الدخل القومي تعتبر حديثة العهد نسبياً إذ لم تأخذ الاهتمام الكافي بها إلا بعد ظهور المؤلف الهام لكينز عام ١٩٣٦ في " النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقد " والكتابات المختلفة حولها . وهو نفس التاريخ الذي جعل فيه التحليل الكلي على الدفعة القوية والاساس العلمي السلي الذي جعل له أهمية بالغة تفوق أهمية التحليل الاقتصادي الجزئي الذي كان يحتجز أكبر مساحة من الفكر الاقتصادي قبل ظهور النظرية العامة لكينز .

ومستوى الدخل القومي يرتبط بمستوى التشغيل والعمالة ولقد كان الفكر الاقتصادي السابق على كينز يفترض ثبات الدخل القومي ، وكذلك يفترض أن التشغيل الكامل هي السمة العامة التي يتمتع بها الاقتصاد القومي عند التوازن ، وليس ظل سيادة فكرة التوازن التلقائي للاقتصاد القومي (سواء عند الكلاسيك أو النيوكلاسيك) فإن هذا التوازن يتحقق عند مستوى التشغيل الكامل دائماً . إلا أن كل هذه الأفكار تغيرت تماماً بعد كينز إذ أصبح توازن الاقتصاد القومي القوي يتم بمصرف النظر عن تحقق التشغيل الكامل ، فهو يحدث مع التشغيل الناقص ومع سيادة البطالة . ولعل ذلك هو ما جعل كينز يخرج

على كل الاقتصاديين السابقين عليه ويرفض مقوله التوازن
التلقائي للاقتصاد القومي ، ويقرر - ضرورة تدخل الحكومة في
النشاط الاقتصادي لتقييم التوازن العام ، وترفع مستوى
التشغيل ، وتقلل من حجم البطالة .

وهكذا ظهرت السياسة الاقتصادية بمكوناتها من سياسات
أهمها السياسة المالية والسياسة النقدية ، والتي يجب أن
تفهمها الحكومة وتلتزم بها السلطات الاقتصادية في الدولة
والتي تهدف إلى زيادة الدخل القومي ، وإلى معالجة المشاكل
التي يعاني منها الاقتصاد القومي مثل مشكلة البطالة أو مشكلة
التفخم

وسوف تبحث نظرية الدخل القومي في فصول أربعة :

- الفصل الأول - الانتاج القومي .
- الفصل الثاني - الناتج القومي .
- الفصل الثالث - الدخل القومي .
- الفصل الرابع - دورة الدخل القومي .

العمل الأول • الإنتاج القومي

الإنتاج القومي ماهو الا قيمة ما اسفرت عنه عملية الإنتاج الاجتماعي في مجتمع من المجتمعات من سلع وخدمات قادرة على اشباع الحاجات الفردية والجماعية لهذا المجتمع او هو قيمة ما انتهى اليه النشاط الانساني في مجتمع مسن سلع وخدمات صالحة لاشباع الحاجات على اختلاف انواعها داخل المجتمع •

وهكذا فان الإنتاج القومي ماهو الا مجموع الانتاج الزراعي بمختلف أنواعه، والإنتاج الحيواني، والإنتاج الصناعي والاستخراجي ... وكذلك مجموع الخدمات التي تم انتاجها مثل خدمات النقل والمواصلات بأنواعها، الى خدمات التخزين وتوزيع الانتاج، بالإضافة الى الخدمات التعليمية والمعينة والخدمات الاستشارية مثل خدمة المحامي والمحاسب وغيرهما.

ويتعتمد لمعرفة حجم الإنتاج القومي أن يتم قياس وحداته، ولا توجد مشكلة في ايجاد وحدة لقياس كل سلعة اذ يمكن قياس حجم الانتاج من القطن بالقنطار، وحجم الانتاج من القمح بالطن، وحجم انتاج المنسوجات بالمتر لكل نسوع والسيارات بالسيارة حسب السعة اللترية للمحرك في كل نسوع منها، وهكذا لكل سلعة من السلع المنتجة.

وكذلك بالنسبة للخدمات فانه يمكن قياس حجم الخدمات التي تمت بواسطة وحدات مناسبة مثل حجم البضائع المنقولة بالطن، او بالمتر المكعب (خدمة النقل) او بالكيلو متر الطولي في نقل الركاب، او عدد الاستشارات الطبية، او عدد ليالى المبيت في الفندق ... الخ.

الا أن تقدير الناتج القومي على مستوى المجتمع يتطلب جمع كل ما قام المجتمع بانتاجه من سلع وخدمات، وهو ما يقتضى اختيار وحدة للقياس يمكن بها قياس كل هذه المنتجات جميعاً، تتجاوز كل الاختلافات بينها من وزن وطول وشكل ... الخ. ولن يحل هذه المشكلة إلا عدد هذه المنتجات ابتداءً من قيمتها السوقية التى يمكن التعبير عنها بالنقود. وهكذا يتم تحديد قيمة كل وحدة من السلع المنتجة والخدمات المقدمة للمجتمع بالنقود، ويكون مجموع قيمة انتاج كل سلعة او خدمة هو حاصل ضرب قيمة الوحدة النقدية فى عدد السلع المنتجة او الخدمات المقدمة فى كل نوع من السلع داخل كل نسوع انتاجى، ويكون حاصل جمع القيم النقدية لهذه المنتجات من السلع والخدمات مناوياً لحجم الانتاج القومى .

وهكذا فان الانتاج القومى ماهو الا القيمة النقدية للسلع والخدمات التى انتجها المجتمع خلال فترة زمنية ولتكن عام، بالاثمان السائدة فى السوق لهذه السلع والخدمات.

ومضى ذلك فان ما يدخل فى حساب الدخل القومى مسن سلع وخدمات، هى تلك السلع والخدمات التى يتم تبادلها بالنقود وتتحدد لها ثمن، ومن ثم اعتبرت بعض الخدمات رغم اهميتها البالغة خدمات غير انتاجية او غير اقتصادية لاتدخل فى حسابات الدخل القومى . مثال ذلك خدمة ربة البيت فى المنزل، او خدمة الرجل لنفسه كما لو قام بالكتابة على الاله الكاتب لاهجائه ومؤلفاته. وليس معنى ذلك عدم اهمية هذه الخدمات، انما يرجع عدم دخولها فى حسابات الدخل القومى الى معوقات عملية فى الحساب، وهو ما جعل كل دول العالم لاتدخلها الى حسابات الدخل القومى . ولكن اذا ما تمت هذه الخدمات بواسطة افراد اخرين يتقاضون اجورا لقاء

القيام بها مثل الطباخ ، او كاتب الاله الكاتبة ، فانهم
تعتبر خدمات اقتصادية منتجة وتدخل بقيمة (ثمنها) مَادْفَع
لقائها في حسابات الدخل القومي ، ومن ثم تزيد قيمة الانتاج
القومي بقيمتها . ونفس الحال ينطبق على السلع المنتجة والتي
تخص للاستهلاك الذاتي ، مثل القمح الذي لا يبيعه المنتج الزراعي
ويختمه لاستهلاكه الشخصي ، وكذلك الزهور التي يزرعها الفرد
في حديقته الخاصة ويزين بها منزله دون ان يبيعها في السوق
وهذه السلع ايضا سلع اقتصادية ذات منفعة ، ولكنها لا تدخل في
حساب الانتاج القومي ، وتنقص قيمته بقيمتها .

....

المحل الثاني : الناتج القومي

وإذا نظرنا إلى السلع المكونة للإنتاج القومي السابق الحديث عنه فسنجد أن القالبية العظمى من السلع والخدمات التي تم إنتاجها قد استخدمت في عملية إنتاجها سلع أخرى أي أن عملية إنتاج السلعة أو الخدمة قد تم من خلال استهلاك سلعة أخرى استخدمت كمادة أولية لإنتاج السلعة أو الخدمة الأولى، وبذلك فإنه في الغالب لا يتم إنتاج سلعة أو خدمة إلا باستهلاك وإفناء سلع أخرى. فإذا نظرنا إلى السيارة مثلاً نجد أنه لإنتاجها لا بد من استهلاك كمية من المطب، وهذا المطب لا يتم إنتاجه إلا باستهلاك كمية من الحديد، وكذلك الخبز لا يتم إنتاجه إلا باستهلاك كمية من الدقيق، والدقيق لا يوجد إلا باستهلاك كمية من القمح، وهكذا كل السلع والخدمات غالباً .

فإذا أردنا معرفة حجم الناتج الكلي للاقتصاد القومي لا بد أن نتعرف ونحصر الإضافات التي تضيفها كل عملية إنتاجية إلى السلعة محل عملية الإنتاج فقط، ثم نقوم بجمعها وحدها حتى لا يحدث ازدواج وتكرار لعملية حساب نفس القيمة أكثر من مرة. فإذا افترضنا أن قيمة الخبز تساوي ١٥٠ جنيه، وأن قيمة الدقيق ١٢٠ جنيه، وأن قيمة القمح ١٠٠ جنيه، فإذا قمنا بجمع القيم الثلاثة لسكان الناتج $100 + 120 + 150 = 370$ جنيه وفي هذه الحالة نكون قد قمنا بإضافة قيمة القمح ثلاث مرات مرة كمنتج زراعي ١٠٠، ومرة ثانية داخل قيمة الدقيق ١٢٠ جنيه، إذ أن قيمة الدقيق تحتوي على قيمة القمح، ثم مرة ثالثة كخبز قيمته ١٥٠ جنيه، إذ أن قيمة الخبز تتضمن قيمة الدقيق. ولذلك فإنه يجب أن نحسب الإضافات إلى قيمة السلعة التي تستخدم كمادة أولية فقط في كل عملية إنتاجية، أي نحسب القيمة المضافة نتيجة كل عملية إنتاجية. فإذا

كانت قيمة القمح تساوى ١٠٠ جنيه. فان عملية انتاج الدقيق تستخدم القمح كمادة اولية، وتضيف الى قيمته بتحويله الى دقيق لتصبح قيمة الاخير ١٢٠ جنيه، اى اضافت قيمة جديده تساوى ٢٠ جنيه على القمح. وكذلك عملية انتاج الخبز التى تستخدم الدقيق كمادة اولية تدولته الى خبز قيمته ١٥٠ جنيه اى اضافت الى قيمة الدقيق ٣٠ جنيه. وهكذا عندما نحسب الناتج القومى نقوم بحساب القيم المضافه فيكون ١٠ + ٢٠ + ٣٠ = ١٥٠ جنيه وليس ٣٧٠ جنيه.

ونفس الاسلوب يحدث فى حساب قيمة انتاج السيارة، اذ نحسب قيمة الحديد الخام، ونضيف اليه ما اضافته عملية تحويله الى حلب، ثم نضيف اليه قيمة ما اضافته عملية تحويل الحلب الى سيارة. وبذلك فان مجموع القيم المضافة من كل عملية انتاجية على مستوى الاعتماد القومى يعطينا قيمة الناتج القومى.

ويمكن التوصل الى نفس النتيجة عندما نأخذ بالتفرقة بين السلع والمنتجات الوسيطة، والسلع والمنتجات النهائية والسلع والمنتجات الوسيطة لانتاج لذاتها، ولكنها تطلب لتدخل فى انتاج المنتجات النهائية التى يطلبها المجتمع. ولذلك فان ما يحتاجه المجتمع هو المنتجات النهائية القادرة على اشباع حاجات افراده، ومن ثم فان حسابات الناتج القومى سوف تتضمن المنتجات النهائية الصالحة لاشباع الحاجات، وهذا لن يخل بقيمة الناتج القومى اذ ان السلع والخدمات النهائية تتضمن السلع والخدمات الوسيطة. وهذه الطريقة اسهل حسابيا وهى المتبعة دوليا فى قياس الناتج القومى، وبذلك يمكن القول أن :

الناتج القومى = القيمة المضافة = لقيمة المنتجات النهائية

مكونات الناتج القومي

الناتج القومي الذي يتمثل في السلع والخدمات النهائية التي أنتجها المجتمع خلال فترة عام، هي الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي القومي، وهو اشباع حاجات أفراد المجتمع، وهو ما يعنى استخدام أفراد المجتمع لهذه السلع النهائية. وهذا الاستخدام تحكمه طبيعة السلع والخدمات المنتجة وكذلك نوعية الاستخدام. والسلع والخدمات إما أن تكون سلع وخدمات استهلاكية، أو سلع وخدمات إنتاجية، والسلع والخدمات الاستهلاكية هي التي تشبع الحاجات الاستهلاكية الحالية للأفراد والتي تغنى وتتلأش السلعة باستهلاكها، مثل السلع الغذائية أو الإستهارة الطبية إلا أن هناك بعض السلع الاستهلاكية المعمرة التي تستهلك على مدى طويل نسبياً تشبع فيه حاجة المستهلك طوال مدة وجودها مثل الثلاجات أو السيارات أو التلفزيونات، وفي جميع الأحوال فإن هذه السلع والخدمات تعتبر سلعاً استهلاكية لأشباع حاجات المستهلك وإما النوع الثاني من السلع والخدمات فهي السلع والخدمات الإنتاجية، وهي التي تستخدم لفترة طويلة من أجل إنتاج السلع الاستهلاكية مثل الآلات والمعدات أو خدمات النقل للمنتجات. ولذلك تسمى هذه السلع والخدمات الإنتاجية، أو السلع الاستثمارية تفرقة بينها وبين السلع الاستهلاكية. وهكذا فإن مكونات الناتج القومي لا تخرج عن كونها سلعاً وخدمات استهلاكية، أو سلعاً وخدمات استثمارية، ومن ثم فإن الناتج القومي يتكون من استهلاك واستثمار.

الاستهلاك

والاستهلاك ينقسم إلى نوعين: استهلاك خاص، واستهلاك عام، والاستهلاك الخاص هو الذي تقوم به الأفراد والعائلات

يسمى بالاستهلاك العائلى ،ويضاف اليه نوع من الاستهلاك المشابه تماما ،هو استهلاك الهيئات والمنظمات الخاصة التى لاتهدف الى تحقيق ارباح مثل النوادى الرياضية والاجتماعية والجمعيات الخيرية . ويشمرف هذا النوع من الاستهلاك على استهلاك السلع اللازمة لاشباع ضروريات الحياه مثل الطعام والشراب والملابس والمساكن ،وكذلك السلع التى تسهل الحياه مثل الادوات المنزلية المعمره من ثلاجات ومواقد طهى وسيارات خاصة ،وكذلك السلع التى تزيد من بهجة الاستمتاع بالحياه ادوات الموسيقى والتلفزيون والكتب وغيرها .

أما الاستهلاك العام فهو الاستهلاك الذى تقوم به السلطات الحكومية ،سواء السلطات المركزية كالوزارات او السلطات المحليه مثل المجالس الشعبية المحلية ،او الهيئات العامة كالجامعات والاجهزة الحكومية والهيئات العامة . وهذا الاستهلاك يتمثل فى استهلاك مستلزمات تسيير المرافق العامة وتقدسيم الخدمات العامة ،مثل الادوات الكتابية ،وادوات الدلائع العسكرية ،وادوات الضبط الشرطية ،ومستلزمات خدمات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والترفيهية . وكذلك يضاف على الاستهلاك العام ما تدفعه الحكومة من معاشات لقدامى الموظفين واعانات اجتماعية للفقر ١٦ ،وما تدفعه ايضا لخدمة الديون العام . وهذه المدفوعات ليس القصد منها الحصول على خدمات الافراد الذين يحملون عليها ،ولكنها تعتبر مدفوعات لاقامة التوازن الاجتماعى ،ومن ثم تسمى مدفوعات تحويلية ،اذ يتم تحويل بعض الدخل الى هذه الفئات لاسباب اجتماعية واقتصادية

والاستهلاك العائلى بالاضافه الى الاستهلاك العام يكونان الاستهلاك الكلى ،او الاستهلاك النهائى ،او الاستهلاك غير الانتاجى ،والذى يعبر عنه بكلمة الاستهلاك مجردة من اى وف .

الاستثمار

والاستثمار ايضا ينقسم الى قسمين ، استثمار داخلي واستثمار خارجي . والاستثمار الداخلي هو الذي يتم داخل المجتمع ، وهو ينقسم بدوره الى استثمار في تكوين رأس المال الثابت ، وصالى المخزون السلعي في آخر العام . اما الاستثمار الخارجى فهو الاستثمار الذي يتم خارج البلاد ، وهو عبارة عن الزيادة فى قيمة الصادرات عن قيمة الواردات ، ويسمى صالى الاستثمار الخارجى .

والاستثمار فى تكوين رأس المال الثابت الداخلى يعتبر اهم اقسام الاستثمار جميعا ، وتعتبر منه زيادة الأصول الرأسمالية ، أو الأصول الإنتاجية الثابتة ، مثل الآلات والمعدات والتجهيزات الفنية ، والمبانى والانشاءات ، ومحطات الطاقة والمحركات ، ووسائل النقل والمواصلات من قطارات وعربات وسفن وطائرات ، ومكونات رأس المال الاجتماعى من طرق وكبارى وأنهار وقناطر وسدود ... الخ ، وكل ما يستخدم فى عمليات الإنتاج أو يقدم خدمة لتسهيل هذه العمليات .

أما صالى المخزون السلعي فى آخر العام ، فإنه ينصرف الى تلك السلع التى تم انتاجها خلال العام ، والتى لم يتم استهلاكها سواء كانت مواد أولية أو نصف مصنوعة أو تامة المصنع . ويعبر عنها زيادة الرصيد من المخزون آخر العام عن رصيد المخزون أول العام . والفارق بين الأصول الإنتاجية المكونة لرأس المال الثابت وصالى المخزون آخر العام ، أن الأخير عبارة عن سلخ سوف يتم استهلاكها فى العام القادم سواء كانت سلعا استهلاكية نهائية مثل المعليات من المواد الغذائية أو سلخ وسيطة مثل خيوط الغزل القطنية ، أو منتجات تعتبر

مواد أولية مثل القطن الخام ،وبذلك فهي سوف تنتهي وتغنى في الفترة القادمة (العام القادم) ،وبذلك يعكس الأصول الانتاجية (راس المال الثابت) الذي يستمر استخدامه في عملية الانتاج لفترة أطول .

ويلاحظ ان الاستثمار ينقسم هو الآخر الى استثمار خاص واستثمار عام ،ويكون الاستثمار خاصا اذا قامت به الافراد والمشروعات الانتاجية الخاصة ،ويكون الاستثمار عاما اذا قامت به الدولة او السلطات العامة او المشروعات الانتاجية التي تمتلكها الدولة .

أما الاستثمار الخارجى فهو مقدار الفرق بين قيمة المصادرات التى يقوم بها الاقتصاد القومى وقيمة الواردات خلال نفس الفترة (عام) ،سواء كانت المصادرات او الواردات من السلع الاستهلاكية او السلع الانتاجية ، او من الخدمات بنوعها (مثل خدمات التامين او النقل او السياحة الخ) وقد لا يكون الاستثمار الخارجى فى كل الاحوال ايجابيا - أى ليس فى كل الاحوال تفوق قيمة المصادرات قيمة الواردات - بل يمكن ان يكون سلبيا بزيادة قيمة الواردات عن قيمة المصادرات ويجب ملاحظة ان الصافي الايجابى للاستثمار الخارجى يعتبر اضافة غير مباشرة للثروة القومية ، اذ يسمح بان يحصل المجتمع على حقوق له فى الخارج فى شكل عملات او اوراق مالية اجنبية ، او اصول انتاجية ثابتة كما لو استخدم فى شراء مشروعات انتاجية او خدمية فى الخارج .

وكما ان الاستثمار الخارجى قد يكون سلبيا بزيادة قيمة الواردات على المصادرات فان صافى المخزون قد يكون هو الآخر سلبيا فى اخر العام وليس ايجابيا ، حيث نجد رصيد قيمة المخزون

فى آخر العام أقل مما كان عليه فى أول العام . وكلاهما يعنى أن المجتمع قد استثمر واستهلك هذا العام ما لم يقوم نتاجه . وأن هناك كمية من الاستثمارات فى رأس المال الثابت من انتاج المجتمعات الأخرى ، وكذلك هناك كمية من الاستهلاك قادمة من انتاج مجتمعات خارجية . وفى هذه الحالة يتعين طرح قيمة الاستثمار السلبي الصافي الخارجى وصافى المخزون السلبي من قيمة تكوين رأس المال الثابت ومن قيمة الاستهلاك حتى نصل إلى حقيقة الناتج القومى خلال هذا العام . وهكذا تنتهى إلى أن الناتج القومى يتطابق مع الاستهلاك بالإضافة إلى الاستثمار إذ أن كل منهما يعبر عن شيء واحد ، ونعبر عن ذلك :

الناتج القومى = الاستهلاك + الاستثمار

حيث أن (=) تعنى تطابق كلاهما .

الناتج القومى الإجمالى والصافى

يتم حساب الناتج القومى على النحو السابق ويسمى بالناتج القومى الإجمالى . ذلك أنه يتم إضافة كل زيادة فى حجم رأس المال الثابت خلال العام محل القياس . ألا أنه يلاحظ أنه خلال هذا العام تم تشغيل رأس المال الثابت السابق تكوينه من الأعوام السابقة . وتشغيل رأس المال الثابت خلال العام يؤدى إلى نفس قيمته بالاستهلاك والبلى نتيجة استخدامه فى عملية الانتاج خلال العام . ورأس المال الثابت يستمر لفترة طويلة نسبياً مستخدماً فى عملية الانتاج رغم تناقص قيمته نتيجة للاستهلاك على النحو السابق ، ألا أنه قد يحدث أن يتم الاستغناء عنه فى عملية الانتاج رغم أنه قادر على الاستمرار فى الانتاج . وذلك يحدث عندما تظهر نوعيات جديدة من الآلات والمعدات تقوم بنفس عمليات الانتاج ولكن بطريقة أفضل فتخفف تكاليف الانتاج إلى حد كبير وتحسن جودة

المنتج الى مستوى اعلى ، مما يجعل استمرار استخدام راس المال السابق اكثر تكلفة ويستدعى استبداله بالانواع الجديدة الموفرة للتكاليف ، وهكذا يقال ان راس المال الثابت تقادم والتقاعد بذلك يختلف عن الاستهلاك العادى السابق الاشارة اليه ، الا أنه قد يحدث فقد آخر لراس المال الثابت مثل مناسبه الكوارث الطبيعية او الحرائق او الحروب من فقد وتضييع لراس المال ، وهو ايضا يعتبر نوع من استهلاك راس المال الثابت .

واذا أردنا ان نعرف الافاضة الحقيقية لراس المال الثابت خلال فترة عام فاننا لابد ان نطرح من قيمة راس المال الثابت السابق حسابها (رصيد راس المال الثابت مضافا اليه ما تم تكوينه من راس مال ثابت جديد خلال العام) قيمة استهلاك راس المال الثابت سواء نتيجة استخدامه فى عملية الانتاج او نتيجة تقادمه او نتيجة لفقد نتيجة للكوارث وبذلك يكون لدينا قيمتين لراس المال الثابت ، الاولى ، القيمة الاجمالية لراس المال الثابت ، والثانية : القيمة الصافية لراس المال الثابت ، والقيمة الثانية ماهى الا القيمة الاجمالية مطروحا منها قيمة استهلاك راس المال ، وعلى ذلك فان الاستثمار سوف يكون هو الآخر استثمارا اجماليا او صافيا على النحو التالى :

الاستثمار المالى = الاستثمار الاجمالى - قيمة الاستهلاك

ونفس الحال بالنسبة للنتائج القومية ، فانه يكون اجماليا او صافيا ابتداء من تقدير الاستثمار ، حيث يكون اجماليا عندما لا يتم خصم قيمة استهلاك راس المال الثابت او يكون صافيا اذا تم خصم الاستهلاك لراس المال الثابت .

فإذا كان الناتج القومى هو قيمة المنتجات النهائية التى حصل عليها المجتمع نتيجة للنشاط الانتاجى خلال عام فإن الانتاج الذى تحقق هذا العام انما يتفحص جزء من الانتاج الذى تم انتاجه فى اعوام سابقة وهو الجزء من راس المال الثابت الذى كان موجودا قبل حلول العام واستخدم فى عملية الانتاج ونقمت قيمته بالانتاج الذى تم فى هذا العام . وبذلك يتضمن انتاج هذا العام جزء من انتاج الاعوام السابقة ، وهو مقدار ما استهلك من راس المال السابق ليدخل فى قيمة انتاج هذا العام . ومن ثم فانه لمعرفة قيمة انتاج هذا العام الصافيه لابد من طرح قيمة الاستهلاك لراس المال الثابت من الناتج القومى الاجمالى لنحصل على قيمة الناتج القومى الصافى ، وعلى ذلك فان :

الناتج القومى الصافى = الناتج القومى الاجمالى - متباينل
الاستهلاك

وكذلك

الناتج القومى الصافى = الاستهلاك + الاستثمار الصافى

ولعله من المنطقى ان تتم الاحصاءات للناتج القومى على اساس الناتج القومى الصافى ، اذ هى اكثر دقة فى التعرف على حقيقة ما قدمه المجتمع من اضافته انتاجية خلال العام . الا ان الواقع ان الاحصاءات تتم على اساس الناتج القومى الاجمالى . والسبب فى ذلك ان عملية خصم استهلاك راس المال الثابت تقوم بها الوحدات الانتاجية بطرق مختلفة تراعى فيها كل وحده ظروفها الانتاجية وظروف راس مالها الثابت من جوانب متعددة . وهو ما لا يمكن التأكد منه بصفة عامة من دقة حساب هذا الاستهلاك على مستوى الامول الانتاجية كافة فى المجتمع ، ولذلك تفضل الاحصاءات الاخذ بحمايات الناتج القومى

الإجمالي . وان كان هناك بعض المحددات العامة التي يمكن تطبيقها للتعرف على الناتج القومي الصافي ، مثل خصم ١٠ ٪ من قيمة رأس المال الثابت بحيث يكون الناتج القومي الصافي مساويا $\frac{9}{10}$ لتسعة أعشار الناتج القومي الإجمالي ، ولكنها في الواقع طريقة أقرب إلى العشوائية منها الحقيقة .

.....

الفصل الثالث . الدخل القومي

وينصرف الدخل القومي الى مجموع الدخول التي مسادت على عوامل الانتاج المختلفة في الاقتصاد القومي خلال فترة معينة (عام) ، نتيجة لمساهمتها في عملية الانتاج الاجتماعي وتحقيق الناتج القومي المالى . ويمكن النظر الى الدخل القومي من وجهتى نظر مختلفتين ، من حيث تحقيق الدخل ، ومن حيث مآل الدخل ، وكل منهما يحقق نفس النتيجة . والنظر الى الدخل القومي من حيث تحقيق الدخل تؤدي الى حسابه ابتداءً من حساب الناتج القومي ، اما النظر اليه من حيث ما ينتهي اليه الدخل فتؤدي الى حسابه ابتداءً من توزيعه على عوامل الانتاج .

حساب الدخل القومي على اساس

الناتج القومي

الناتج القومي هو حجم الانتاج النهائى الذى انتجه المجتمع من سلع وخدمات خلال عام ، ويتم تقييمه كما سبق الايضاح على اساس ثمن السوق . اما الدخل القومي فهو عبارة عن الناتج القومي يسحب التكلفة ، اذ ان هذه التكلفة ما هي الا اثمان عوامل الانتاج المساهمة في عملية الانتاج .

والفارق بين حساب الناتج القومي بثمن السوق ، وحسابه بثمن التكلفة يتمثل في امرين . الاول هو الضرائب الغير مباشرة ، والثانى هو الامانات الحكومية .

الضرائب الغير مباشرة . وهي الضريبة التي تفرضها الدولة على السلع والخدمات الاستهلاكية ، ومن ثم يرتفع ثمنها بمقدار هذه الضريبة . وهذه الضريبة يدفعها المنتج او البائع للسلعة ، ثم يضيفها الى نفقات انتاج السلعة او الخدمة ، ويرفع بها ثمن السلعة ليدفعها المستهلك ، وهذه المدفوعات

التي يدفعها المستهلك - القريبة غير المباشرة - لاتوزع على عناصر الإنتاج المساهمة في عملية انتاج السلعة او الخدمة فاذا أردنا ان نعرف قيمة السلعة او الخدمة باثمان التكلفة فإنه لابد ان نضم من ثمنها قيمة القريبة غير المباشرة. وكذلك بالنسبة للنتاج القومي باثمان التكلفة فإنه يساوي النواتج القومي بثمان السوق مطروحا منه قيمة الضرائب المباشرة.

الامانات . وهي تنصرف الى المبالغ التي تتحملها الحكومة لتخفيض ثمن سلعة او خدمة ترغب في ان يقبل الافراد على استهلاكها ، وذلك بان تدفع للمشروع المنتج امانة لتخفيض نفقات الانتاج بحيث يستطيع ان يبيع بثمان منخفض ودون أن يؤثر في معدل ارباحه بالانخفاض . الا ان المنتج يقوم بدفع ثمن عناصر الانتاج ومن ضمن ما يدفعه هذه الامانة ، ولا يحمل من المستهلك مشتري السلعة او الخدمة على ما يقابل الامانة ، ومن ثم ينخفض الثمن الذي يدفعه المستهلك بقيمة الامانة .

وعلى ذلك فإنه للتعرف على قيمة الدخل القومي —
- الناتج القومي بثمان التكلفة - فإنه يساوي الناتج القومي بثمان السوق مضافا اليه الامانات الحكومية . وبذلك يكون :

الدخل القومي = الناتج القومي بثمان السوق - الضرائب المباشرة + الامانات الحكومية .

حساب الدخل القومي على اساس

لدخول عوامل الانتاج .

في واقع الامر ان الناتج القومي لم يتحقق في لحظة واحدة ، او في آخر العام محل التقدير ، ولكن تم انتاجه عبر العام كاملا وفي كل لحظة كانت تتم عملية انتاج ، ولذلك فإن

الناتج القومي في الواقع قد تحقق من خلال تيار مستمر مسن الانتاج طوال العام . وفي نفس الوقت فان المدخلات الى الانتاج من عناصر أيضا تدفقت الى عملية الانتاج الاجتماعي في شكل تيار مستمر أيضا طوال العام . وفي الوقت الذي يتحقق فيه الانتاج يتم توزيع هذا الانتاج على اصحاب عوامل الانتاج الذي شاركوا في انتاجه ، ومن ثم فهناك أيضا تيار من الدخول يذهب الى اصحاب عوامل الانتاج من خلال توزيع الانتاج عليهم .

وهكذا اذا ما انتظفنا حصر التوزيعات او انصبة ودخول اصحاب عوامل الانتاج من الانتاج يمكننا معرفة حجم الدخول القومي ، وكما هو معلوم فان عناصر الانتاج الاربعة التي تساهم في عملية الانتاج هي العمل والارض ورأس المال والتنظيم ويحمل العمال على الاجور والمرتببات والبدلات وكل ما يعادل قوة العمل التي قدمتها القوى العاملة في الإنتاج ، ويحصل ملاك الاراضي على الربح المقابل لخدمة الارض ، ويحصل اصحاب رأس المال على قدر من الفائدة يعادل خدمة رأس المال فسي عملية الانتاج ، اما الارباح فانها توزع على المساهمين في المشروع او يتم استبقاؤها كاحتياطي للمشروع . وهذه الدخول هي قيمة الانتاج الذي تحقق خلال العام ، ومن ثمة ان مجموع هذه الدخول على مستوى الاقتصاد القومي تعادل قيمة الناتج القومي الصافي .

وعلى ذلك فانه يستوى حساب الدخل القومي بطريقة الناتج القومي ، او بحسابه بتكلفة عوائد عوامل الانتاج ، ويجبان تكون النتيجة واحدة ، الا ان حساب الدخل القومي بكل أسلوب يؤدي الى قيمة تختلف عن قيمة الدخل القومي بالأسلوب الآخر ، ويرجع ذلك الى عدم دقة الاحصاءات في حساب الدخول الموزعة على المساهمين في عملية الانتاج . وفي اغلب الاحوال فان حساب الدخل القومي

يتم على أساس كلا الأسلوبين ويتم التقريب بين النتيجةين بعد معالجة الفرق بالطرق الإحصائية، في كل الأحوال فإن ما يعتمد بالدخل القومي هو الناتج القومي الصافي بشمن التكلفة .

مصائب الدخل القومي

على أساس الاتفاق القومى

كنتيجة لما سبق من أن الدخل القومي ماهو الا مجموع موائد مناصر الانتاج التى جمل عليها افراد المجتمع كمالكين لهذه العناصر الانتاجية خلال عام ، فان هؤلاء الافراد بطبيعة الحال سوف يقومون بانفاق هذه الدخول على الاستهلاك لتستمر حياتهم . سواء للحصول على السلع الضرورية مثل الطعام والشراب او المسكن او السلع الكمالية بانواعها المختلفة ،والتي لايقع اى من كلاهما تحت حصر .

الا أن كل الدخول المتاحة للأفراد لاتنفق فى الغالب على السلع الاستهلاكية ، بل يدخر منها جزء لايقوم الأفراد بانفاقه على السلع الاستهلاكية ، وهذا الجزء من الدخل يسمى بالادخار . وعلى ذلك فان الدخل القومي يمكن التعبير عنه كما يلى :

$$\text{الدخل القومي} = \text{الاستهلاك} + \text{الادخار}$$

واذا كان الجزء من الدخل الموجه الى الاستهلاك يعتبر انفاقا على السلع الاستهلاكية بانواعها ، فان الادخار غالبا ما يتوجه الى الانفاق على نوع اخر من السلع وهى السلع الاستثمارية . والسلع الاستثمارية هى السلع التى تستخدم لى عملية الانتاج لانتاج السلع الاستهلاكية او السلع الانتاجية ولذلك فاننا اذا ما نظرنا الى الدخول الموزعة على الافراد

فإننا نجد أنها موجهة. جميعا إلى الانفاق سواء على السلع
الاستهلاكية ، أو السلع الإستثمارية (بافتراض عدم وجود اكتنار)
وعلى ذلك فإن الدخل القومى يمكن التعبير عنه بواسطة
مجموع الانفاق القومى على سلع الاستهلاك وعلى سلع الاستثمار
وبذلك يمكن القول أن :

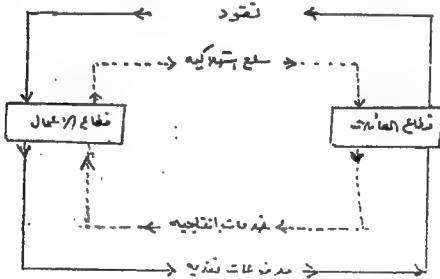
$$\begin{aligned} \text{الدخل القومى} &= \text{الانفاق على الاستهلاك} + \text{الانفاق على الاستثمار} \\ \text{الدخل القومى} &= \text{الانفاق القومى} \end{aligned}$$

.....

الفصل الرابع : دوره الدخل القومي

والتدفق الداخلى للدخل والنفقات يرجع الى مراحل تدفق الدخل القومى والنفقات القومية باستمرار خلال فترة معينة . ومكونات الدخل القومى والنفقات مثل الادخار والاستثمار ، والضرائب ، والإنفاق الحكومى ، الصادرات والواردات الخ . يمكن رؤيتها فى الرسم التالى الذى يوضح تداول الدخل القومى حيث يتساوى مع الإنفاق القومى .

وسوف نبدأ بافتراض أن الاقتصاد القومى تحتوى على قطاعين فقط هما قطاع الاعمال وقطاع العائلات . وقطاع العائلات يملك كل عناصر الانتاج الأرض ، رأس المال ، والعمل . وهذا القطاع يقوم افراده ببيع خدمات هذه العناصر لقطاع الاعمال وقطاع الاعمال يتكون من المنتجين الذين ينتجون المنتجات ويقومون ببيعها للمستهلكين فى القطاع العائلى . وهذا التدفق للقطاع العائلى يشترى منتجات قطاع الاعمال . وهذا التدفق للدخل والإنفاق يمكن ايفاحه فى الرسم التالى (شكل رقم ٣) حيث نرى تدفق عوامل الانتاج . من قطاع العائلات الى قطاع



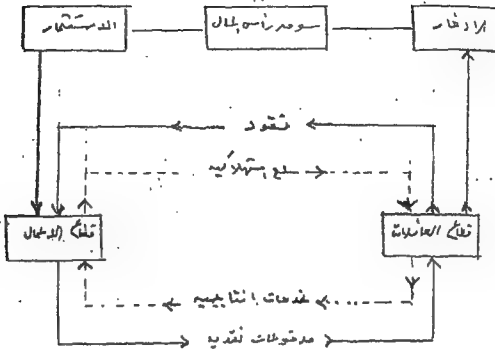
(شكل رقم ٣)

الاعمال ، وتتدفق العوائد النقدية لعوامل الانتاج من قطاع
الاعمال الى قطاع العائلات ، وتتدفق النقود من قطاع العائلات
الى قطاع الاعمال ، وتتدفق مقابلها السلع الاستهلاكية من قطاع
الاعمال لقطاع العائلات .

وهكذا يتم تداول المدفوعات من قطاع الاعمال لقطاع
العائلات ، ومن قطاع العائلات الى قطاع الاعمال كما هو واضح
في الرسم السابق . وكذلك يحدث تدفق للسلع والخدمات من
الاتجاه العكسي ، فالسلع تتدفق من قطاع الاعمال لقطاع العائلات
من خلال سوق السلع ، وتتدفق خدمات عناصر الانتاج من قطاع
العائلات الى قطاع الاعمال من خلال سوق عناصر الانتاج . وهذا
التدفق المزدوج يوضح ان التدفقات المتساوية للناتج القومي
الاجمالي تساوي تدفقات الدخل القومي .

الا ان الصورة السابقة للتدفقات ما هي الا محض افتراض
بعيد عن الواقع العملي وسوف نقرب اكثر من الواقع لإدخال
الادخار والاستثمار في الصورة . فالتداول السابق انما يحدث
فيه تسرب ، اذ ليس كل الدخل يتم انفاقها على السلع
الاستهلاكية ، وهذا التسرب من دوره الانفاق هو تسرب لإدخار
بعيدا عن دوره الانفاق ، ولكن يحل حله في دورة الانفاق
الاستثمار الذي يتساوى معه . ففي الرسم التالي (شكل رقم)
نجد ان تدفقات الدخل والانفاق تتغير بوجود الادخار والاستثمار
فالانفاق أصبح له مساران متميزان ، احدهما من قطاع العائلات
الى سوق السلع الاستهلاكية الى قطاع المشروعات ، اما الثاني
فمن قطاع العائلات الى سوق رأس المال الى الاستثمار في قطاع
الاعمال .

ويوضح الرسم التالي وجود سوق لرأس المال يتوسط بين
الادخار والاستثمار في تدفق الادخار من قطاع العائلات الى قطاع



(شكل رقم ٤)

الاعمال بعد تحوله الى استثمار من خلال هذه السوق . وسوق
رأس المال عبارة عن مجموعة من المؤسسات مثل البنوك التجارية
ومؤسسات الاقراض ، وسوق الأوراق المالية والسندات ، وهي التي
تتولى التنسيق بين المدخرات التي يعرضها القطاع المالي
وبين الاستثمارات التي تطلبها قطاع الأعمال .

بدره تدفقات الدخل القومي في
الاقتصاد يحتوي على ثلاث قطاعات

سوف نتقرب من الواقع اكثر وذلك بإدخال الحكومة
كقطاع ثالث للاقتصاد القومي . وسوف نضيف بذلك ما نطرحه
الحكومة من ضرائب وما تقوم به من مشتريات (انفاق) وتعتبر
الضريبة نوع من التسرب من التدفقات للدخل ، بينما تعتبر
المشتريات الحكومية نوعاً من الحقن لتدفقات الدخل في دورته .

أولاً - عندما تأخذ التدفقات بين قطاع العائلات والقطاع الحكومي، نجد أن الضرائب المباشرة على الدخل والضرائب غير المباشرة على السلع التي يدفعها أفراد قطاع العائلة كمستهلكين تعتبر تسرياً من تدفقات الدخل. ولكن مشترياء الحكومة لخدمات عناصر الإنتاج من القطاع العائلي، وكذلك نفقاتها التحويلية إلى كبار السن، وأمانات البطالة ومعونات المرفى ولوى العاهات... الخ، وكذلك كل انفاقها لمد الأفراد بالخدمات التعليمية والصحية والإسكان والمياه... الخ، يعتبر حقاً لتدفقات الدخل في دورته.

ثانياً - عندما تأخذ التدفقات بين قطاع الأعمال والقطاع الحكومي، نجد أن كل الضرائب المدفوعة من قطاع الأعمال إلى الحكومة عبارة تسرب من تدفق الدخل، ومن الناحية الأخرى فإن مشتريات الحكومة لكل مستلزمات من السلع من قطاع الأعمال، وكذلك المعونات التي تدفعها لقطاع الأعمال راية مدفوعات تحويلية للمشروعات لتشجيعها على الانتاج تعتبر حقاً لتدفق الدخل في دورته.

ولنأخذ قطاع العائلات، والقطاع الحكومي معاً لنرى تداول التدفقات الخارجية والداخلية. فكما قلنا أن الضرائب عبارة عن تسرب من التدفق، فهي تعمل على تخفيض الاستهلاك وكذلك الانفاق في القطاع العائلي بخلاف بدونه المشتريات من المنشآت ويخلف دخلها. ومن ناحية أخرى، الضرائب على المنشآت تخلف من استثماراتها ومن إنتاجها. والحكومة تواجه هذه التسريبات بقيامها بالشراء من قطاع الأعمال وشراء خدمات قطاع العائلات بما يساوي قيمة الضرائب. وبذلك تعود المساواة بين المشتريات وحجم انتاج المشروعات. وبهذه الطريقة يظل تداول التدفقات للدخل والاتفاق محتفظاً بالمساواة.

فإذا زادت مشتريات الحكومة عن صافي الضرائب فسيان الحكومة تواجه عجزا مساوي للفرق بين الاثنين ، أى عجز يساوى الفرق بين قيمة مشترياتها وقيمة صافي الضرائب . والحكومة تمويل هذا العجز بالافتراض من سوق رأس المال السيلى يعمل على ارضه من مدخرات القطاع العائلى . ومن ناحية أخرى إذا كان صافي الضرائب اكبر من مشتريات الحكومة ، فإن ذلك يعتبر فائضا فى ميزانية الدولة ، وفى هذه الحالة فإن الدولة تخلف الدين العام بحداد جزمته أو كله ، فإذا كان هناك فائضا أكثر فإنها تعد به المشروعات من طريق سوق رأس المال .

دوره تدفقات الدخل القومى فى الاقتصاد . يتكون من أربع قطاعات .

وبمزيد من الاقتراب من الواقع لابد من اضافة قطاع رابع هو قطاع التجارة الخارجية لتظهر علاقات الاقتصاد القومى مع العالم الخارجى ، حيث ان الواقع ان كل مجتمع له علاقات بالعالم الخارجى ويلعب فيه نشاط التجاره الخارجية دورا هاما ، وتعتبر الصادرات حقنا لتدفقات الدخل القومى الى داخل الدولة ، لى تخلق دخولا للمنشآت الانتاجية الوطنية ، عندما يشتري الاجانب منتجات هذه المنشآت . وعلى الجانب الآخر فإن الواردات تعتبر تسربا من الدخل القومى الى العالم الخارجى . فهناك مدفوعات القطاع العائلى لشراء السلع التى تم انتاجها لى العالم الخارجى . وسوف نرى تداول التدفقات الناتجة من الصادرات والواردات فى الرسم التالى (شكل رقم) .

وعندما نأخذ التدفقات الداخلة والخارجة من قطاعات الاعمال والعائلى والحكوى للقطاع الخارجى . فالقطاع العائلى يشتري الواردات من الخارج ويدفع فى مقابلها

جزء من دخله الذي يعتبر تسربا من الدخل القومي الى الخارج .
وقطاع العائلات يمكن ان يحصل على عوائد خدماته للعالم
الخارجى والتي يتم تحويلها من البلدان الاجنبية الى داخل
المجتمع المحلى ، وهو حقنا للدخل القومى .

وعلى الجانب الاخر ، قطاع الاعمال يصدر للعالم الخارجى
السلع الوطنية ويحصل على ثمنها من البلدان الاجنبية المستهلكة
لها وهو يعتبر حقنا للدخل القومى ، وب نفس الموزة فان الخدمات
التي تقدمها المنشآت الوطنية للعالم الخارجى مثل النقل
البحرى او التامين او الخدمة المصرفية .. الخ ويتسلمون عنها
مقابل من الخارج . وب نفس الموزة يتسلم الوطنيون فى الداخل
ارباح او فوائد استثمارات محلية تمت فى الخارج . وفى
المقابل ، فان قطاع الاعمال يقدم مدفوعات للعالم الخارجى
مقابل ما قام باستيراده من السلع والالات والمواد الاولية
والسلع الاستهلاكية والخدمات من الدول الاجنبية . وهذه المدفوعات
تعتبر تسربا من الدخل القومى .

وبالمثل فان القطاع الحكومى يصدر ويستورد السلع
والخدمات من العالم الخارجى ، ويقتضى ويقرض الدول الاجنبية
وفى مقابل الصادرات الدول تحصل على مدفوعات من العالم
الخارجى . وكذلك تحصل من الاجانب على ايرادات يدفعها السياح
الاجانب وكذلك المقيمين من الاجانب الذين يحملون على خدمات
داخل الدولة ، مثل خدمات التعليم . وكذلك تحصل على ايرادات
من العالم الخارجى اذا ما قدمت خدماتها للاجانب ، مثل خدمة
النقل او التامين او الخدمات المصرفية ، وتحصل ايضا على
ايرادات من استثمارات فى العالم الخارجى ، وكل هذه تعتبر
حقنا للدخل القومى . ويتقابل التسرب الذى يحدث نتيجة
المدفوعات للعالم الخارجى ثمنا للواردات والخدمات الاجنبية .

يمثلون تسرياً من تداول تدفقات الدخل القومي وكذلك فإن الاستثمار والانفاق الحكومي على المشتريات والصادرات يمثلون حقنا لتداول تدفقات الدخل القومي. ويلاحظ ان كل المعاملات الخارجية من صادرات وواردات انما تتم من خلال ما يسمى ميزان المدفوعات. فإذا تجاوزت قيمة الصادرات قيمة الواردات فإن الاقتصاد القومي يكون لديه فائض في ميزان المدفوعات والعكس يكون لديه عجز إذا ما تجاوزت قيمة الواردات قيمة الصادرات. إلا انه على المدى الطويل في أي بلد يتم توازن ميزان المدفوعات وتتعاقد الصادرات مع الواردات من خلال تطبيق السياسات الاقتصادية الخاصة بتوازن ميزان المدفوعات.

وكل ما سبق يمكن عرضه من خلال معادلات مبسطة على النحو التالي :

- (١) الدخل القومي = الانفاق القومي
- الدخل القومي = الانفاق الاستهلاكي + الانفاق الاستثماري والانفاق الحكومي .
- (٢)
- (٣) الدخل القومي = الانفاق الاستهلاكي + الادخار + الفرائب

ومن المعادلة (٢) ، (٣) يمكن ان نحمل على ما يلي :

$$س + ث + ف = س + د + في$$

حيث س تعبر عن الانفاق الاستهلاكي ، ث تعبر عن الادخار الاستثماري ، ف تعبر عن الانفاق الحكومي ، د تعبر عن الادخار و في تعبر عن الفرائب .

$$ث + ف = د + في$$

وبادخال اثر المعاملات الخارجية ، سوف نقسم الادخار الى استثمار محلي ، (ث م) واستثمار خارجي (ث ج) وبذلك نحصل على :

$$\text{ثم } + \text{شج} + \text{فب} = \text{د} + \text{في} \cdot$$

ولكن $\text{شج} = \text{ص} - \text{و}$. (حيث ص تمثل قيمة الصادرات ، و قيمة
الواردات) .

$$\text{ثم } + (\text{ص} - \text{و}) + \text{ف} = \text{د} + \text{في} \cdot$$

$$\text{ثم } + (\text{ص} - \text{و}) = \text{د} + (\text{في} - \text{ف}) \cdot$$

والمعادل الاخير توضح شرط توازن تداول تدفقات الانفاق

والدخل

....

الباب الرابع : نظرية الطلب الفعّال
معد كينز

الطلب الأول - الطلب الفعال

نقطة البداية في التحليل الاقتصادي الكينزي ، وكذلك في نظريته للتوظيف هي الطلب الفعال Effective Demand فلقد انتهى كينز الى ان مستوى التوظيف والعمالة في النظام الرأسمالي يعتمد على الطلب الفعال ، وان مستوى العمالة والتوظيف يعتمد على مستوى الطلب الفعال ، وان البطالة يتسبب فيها انخفاض مستوى الطلب الفعال ، وان رفع مستواه يرفع من مستوى التوظيف والعمالة .

تعريف الطلب الفعال

نحن نعرف ان الطلب لايعنى الاربعة ، الا انه لايصبح طلبا مفعالا الا عندما يتحول هذا الطلب الى قوة شرائية ، اى قدره على الانفاق على السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية ولقد استخدم كينز الطلب الفعال ليشير الى الطلب الكلى على السلع والخدمات عند مستويات متعددة من التشغيل . والمستويات المختلفة من التشغيل تؤدي الى مستويات مختلفة من الطلب الفعال . ولكن هناك مستوى معين من التشغيل يتساوى عنده الطلب الكلى والعرض الكلى ، وعند هذا المستوى يسمى كينز الطلب بالطلب الفعال . وكما يقول كينز " مستوى التشغيل يتحدد بالطلب الفعال ، الذى يتحدد بدوره باثمان الطلب الكلى واثمان العرض الكلى .

ثمن الطلب الكلى

ثمن الطلب الكلى على المنتجات عند اى مستوى من العمالة والتشغيل سيقوم بانتاجها حجم معين من العمال . وعلى ذلك فان ثمن الطلب الكلى هو كمية المتاحات النقدية التى

يتوقع رجال الاعمال الحصول عليها من بيع انتاجهم الذى تسم بتشغيل حجم معين من العماله . او بكلمات اخرى ، انه يرجع إلى المائد المتوقع من بيع حجم انتاج عند مستوى معين من العماله . والاشمان المختلفة للطلب الفعال ترتبط بمستويات مختلفة من العماله فى الاقتصاد القومى .

والبيغة التى توضح مستويات مختلفة من اشمان الطلب الكلى عند مستويات مختلفة من التشغيل هى جدول الطلب الكلى عند مستويات مختلفة من التشغيل ، او دالة الطلب الكلى حسب تعبير كينز ، التى تربط بين اى مستوى من العماله والايرادات المثوقة من كل مستوى منها . والجدول التالى (جدول رقم ١) يوضح جدول الطلب الكلى .

جدول رقم (١)

جدول الطلب الكلى

مستوى التوظيف بالمليون	ثمن الطلب الكلى بالمليون
٢٠	٢٣٠
٢٥	٢٤٠
٣٠	٢٥٠
٣٥	٢٦٠
٤٠	٢٧٠
٤٥	٢٨٠
٥٠	٢٩٠

والجدول السابق يوضح أن ارتفاع مستوى التشغيل يؤدي إلى ارتفاع المتحصلات النقدية ، وان انخفاض مستويات

التشغيل تؤدي الى تناقص المتاحلات النقدية المتوقعة، فعندما نمل الى تشغيل ٢٥ مليون عامل تصل المتاحلات النقدية المتوقعة تمل الى ٢٤٠ مليون جنيه، وعندما يرتاح مستوى التشغيل الى اربعين مليون ترتفع المتاحلات النقدية المتوقعة الى ٢٧٠ مليون جنيه . ومن ذلك يستنتج كينز ان الطلب الكلى دالة مستوى التشغيل ويعبر عنها بأن $P = D(M)$ حيث P هي المتاحلات النقدية المتوقعة، M حجم العمال المشغلة .

ويمكن التعبير عن الطلب الكلى بواسطة منحني يعبر من الجدول السابق، ويرتفع من ادنى اليسار الى اعلى اليمين وذلك لانه كلما زاد مستوى التشغيل فان ثمن الطلب الكلى يتزايد كما سوف نرى .

ثمن العرض الكلى

من المعروف انه بالنسبة لاي منشأة تقوم بتشغيل عمالة من اجل الانتاج تحتاج الى عناصر اخرى تتضافر مع العمل لكي تتم عملية الانتاج مثل الارض ورأس المال والمواد الاولية والطاقة... الخ، وسوف تدفع المنشأة مكافآت ليس للعمل فقط ولكن لكل اصحاب هذه المستلزمات الانتاجية، وهذه جميعها بالإضافة الى الربح العادى تتضمن الارباح العادى للمنشأة ونفس الحال بالنسبة للاقتصاد القومى، فكل مستوى من مستويات التشغيل انما يتطلب مستوى من التكاليف النقدية، والتي تسمى بثمن العرض، وهى مجموع التكاليف التى سوف تتحملها المشروعات والمنشآت على مستوى الاعتماد القومى بالإضافة الى الربح العادى، وهى التى يجب الحصول عليها من بيع الانتاج الذى تم انتاجه عند مستوى معين من التشغيل. وعلى ذلك فان ثمن العرض الكلى هو تلك المتاحلات النقدية التى يجب الحصول عليها من بيع الناتج، والتي تبرر تشغيل ذلك المستوى من

العمالة التي قام بتحقيق هذا الانتاج. وهو ما يعنى أن كل مستوى من التشغيل يرتبط بمستوى معين لثمن العرض الكلى وان تغير مستوى التشغيل بالارتفاع او الانخفاض يؤثر فى ثمن العرض الكلى بالارتفاع او الانخفاض.

والصفة التي توضح اثمان مختلفة للعرض الكلى عند مستويات مختلفة من العمالة والتشغيل هي جدول العرض الكلى بحيث يمكن القول ان دالة العرض الكلى تعبر عن جدول العرض الكلى الذى يوضح اقل كمية ممكنه من المتاحلات النقدية المطلوبة لتحقيق كل مستوى من مستويات التشغيل. والجدول التالي (جدول رقم ٢) يوضح جدول العرض الكلى.

(جدول رقم ٢)
جدول العرض الكلى

مستوى التشغيل بالمليون عامل	ثمن العرض الكلى بالمليون جنيه
٢٠	٢١٥
٢٥	٢٢٠
٣٠	٢٤٥
٣٥	٢٦٠
٤٠	٢٧٥
٤٠	٢٩٠
٤٠	٣٠٥

ويوضح الجدول السابق أن ثمن العرض الكلى يرتفع بزيادة مستوى التشغيل والعمالة. فاذا ما قام الرأسماليون بتشغيل ٢٠ مليون عامل فانهم يجب أن يحملوا على ٢١٥ مليون جنيه على الأقل من مبيعاتهم للانتاج الذين استخدموا نفس

تحقيقه . وكذلك فانهم اذا ما توقعوا الحصول على ٢٤٥ مليون جنيه فانهم سوف يقوموا بتشغيل ثلاثين مليون عامل ، اما اذا توقعوا على الاقل الحصول على متحصلات نقدية اقل فانهم سوف يقللوا من العمالة المشغلة . وكينز يرى ان دالة العرض الكلى دالة متزايدة تبعا لزيادة حجم العمالة المشغلة ويمكن التعبير عنها في $E = D C$ حيث في D ثمن العرض الكلى ، E هي حجم العمالة المشغلة .

ويمكن التعبير عن دالة العرض الكلى بواسطة منحنى يعبر عن جدول العرض الكلى السابق ، وهو يرتفع من ادنى اليسار الى اعلى اليمين ، لان المتحصلات النقدية الواجب الحصول عليها تتزايد بزيادة حجم العمالة المشغلة . ولكن عندما يصل الاقتصاد القومي الى مستوى التشغيل الكامل يصبح يأخذ المنحنى خط راسى ، اذ ان اى زيادة في ثمن العرض لن تؤدي الى زيادة في حجم التشغيل لان الاقتصاد القومي قد وصل الى التشغيل الكامل .

تحديد الطلب الفعال

بعد ايفاح المحددات للطلب الفعال كل على حده ، كما ان سوف نقوم بتحليل اسلوب تحديد مستوى التشغيل في الاقتصاد القومي . مستوى التشغيل يتحدد بالنقطة التى يتساوى عندها ثمن الطلب الكلى مع ثمن العرض الكلى . او بمفهوم اخر يتحدد مستوى التشغيل عند النقطة التى يتوقع عندها المنظمون ان يحصلوا على ما يجب ان يحملوا عليه من متحصلات نقدية تجعل ارباحهم اعلى ما يمكن . وعند هذه النقطة يسمى الطلب الكلى بالطلب الفعال ، وهى التى تمكن المنظمين من تحقيق ارباحهم العادية . اما عندما يكون ثمن الطلب الكلى اعلى من ثمن العرض الكلى ، فان تشغيل مزيد من العمالة يؤدي الى تحقيق ارباح أكثر

والمتاحلات المتوقعة (العائد) يرتفع بمعدل اكبر من ارتفاع
المتاحلات الواجبة الحصول عليها (التكلفة) وسوف يستمر هذا
الاتجاه حتى تصل الى المساواة بين ثمن الطلب الكلى وثمانين
العرض الكلى ، أى تصل الى نقطة الطلب الفعال، وهذه النقطة
تحدد مستوى التشغيل وكذلك تحدد حجم الانتاج القومى ونقطة
تحديد الطلب الفعال هي النقطة التى تحدد التوازن بين العرض
الكلى والطلب الكلى، ولكنها ليست بالضرورة نقطة التشغيل الكامل
بل قد يتم ذلك التوازن بين العرض الكلى والطلب الكلى مع
سيادة البطالة، وهو الوضع العادى فى النظام الرأسمالى. فإذا
حاول المنظمين ان يقوموا بتشغيل مزيد من العمال بمعدل
الوصول الى هذه النقطة ، فان ثمن العرض الكلى يزداد ويتجاوز
ثمن الطلب الكلى ، مشيراً الى ان التكاليف الكلية سوف ترتفع
التجاوز العائد . ومن ثم تحدث خسائر للمنظمين، ولذلك فان
المنظمين لن يقوموا بتشغيل أى عمال جديدة بعد الوصول الى
نقطة الطلب الفعال ، إلا فى حالة زيادة وارتفاع ثمن الطلب
الكلى ليلايل ثمن العرض الكلى عند نقطة توازن جديدة يزداد
فيها حجم التشغيل بزيادة. ثمن العرض الكلى والتي قد تكون
محقة للتشغيل الكامل. وإذا ما وصل الاقتصاد القومى الى
التشغيل الكامل ، فان أى زيادة فى ثمن الطلب الكلى سوف تقود
الى التضخم ، ولن تقود الى زيادة مستوى التشغيل او زيادة حجم
الانتاج الكلى ، والجدول التالى يوضح نقطة الطلب الفعال
(جدول رقم ٣) .

ويوضح الجدول انه طالما ان ثمن الطلب الكلى اعلى من
ثمن العرض الكلى ، فانه من المربح للمنظمين تشغيل مزيد من
العمال ، فعندما يتوقع المنظمين الحصول على ٢٣٠ مليون
جنيه أى اكثر مما يجب ان يحملوا عليه ٢١٥ جنيه فانهم
يشغلوا مزيداً من العمال ٢٥ مليون بدلا من ٢٠ مليون عامل

(جدول رقم ٢)
جدول ثمن الطلب الكلى و ثمن العرض الكلى
(بالمليون)

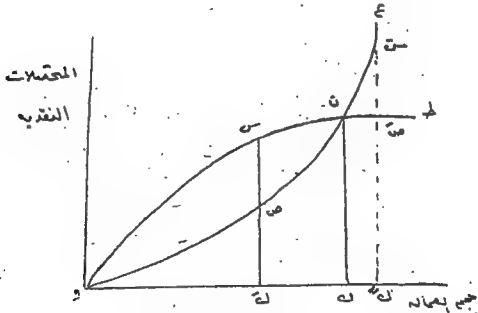
مستوى العمالة بالمليون	ثمن العرض الكلى بالمليون	ثمن الطلب الكلى بالمليون	
		سابق	لاحق
٢٠	٢١٥	٢٣٠	٢٢٥
٢٥	٢٣٠	٢٤٠	٢٤٥
٣٠	٢٤٥	٢٥٠	٢٥٥
٣٥	٢٦٠	٢٦٠	٢٦٥
٤٠	٢٧٥	٢٧٠	٢٧٥
٤٠	٢٩٠	٢٨٠	٢٨٥
٤٠	٣٠٥	٢٩٠	٢٩٥

وهكذا يستمرؤا فى زيادة حجم العماله المشغله حتى ٣٥ مليون عامل حيث تتماوى عند هذا المستوى من التشغيل المتحسسات النقدية المتوقعة ٢٦٠ مليون مع المتحسسات النقدية الواجب الحصول عليها ٢٦٠ مليون جنيه ، وعند هذه النقطة يتحدد مستوى الطلب الفعال . ويحدث التوازن الاقتصادى الكلى حيث يتساوى ثمن الطلب الكلى مع ثمن العرض الكلى .

وإذا كان حجم العماله فى المجتمع هى ٤٠ مليون ، فسان الوضع السابق يعنى ان الاقتصاد القومى متوازن عند مستوى من التشغيل الناقص وان هه توجد بطاله قدرها خمسة ملايين عامل . وهه الحالة هى الحالة العادية للاقتصاد الرأسمالى ان يتوازن عند مستوى التشغيل الناقص ، وان حالة التشغيل الكامل صادرة

الحدوث ، وإذا حدثت وصل المجتمع الى التشغيل الكامل فأنه لابد متراجعا الى التشغيل الناقص . ولعلاج هذه الحالة لابد من رفع مستوى الطلب الفعال ، بحيث يصبح ثمن الطلب الكلى اعلى مما كان عليه سابقا ، وهو الوقع الذى يظهر فى الجدول السابق فى العمود الاخير منه . وعندما يتم رفع ثمن الطلب الكلى الى مستوى اعلى ، نجد نقطة التوازن الذى يتساوى عندها ثمن الطلب الكلى الجديد (.اللاحق) مع ثمن العرض الكلى ٢٧٥ مليون جنيه ، وعندها يتم تشغيل كامل العمال (٥٠ مليون عامل) أى تصل الى التشغيل الكامل . أما بعد هذه النقطة فان أى زيادة فى ثمن الطلب الكلى لن تؤدي الى زيادة حجم التشغيل ولا زيادة حجم الانتاج . ويظهر ذلك فى المرحلة التالية ، حيث يرتفع ثمن الطلب الكلى الى ٢٨٥ مليون جنيه ويظل حجم العمال المشغله ٥٠ مليون دون أى زيادة .

ويمكن ايضا الطلب الفعال بالرسم البياني كما هو فى الرسم التالى (شكل رقم ٧) .



(شكل رقم ٧)

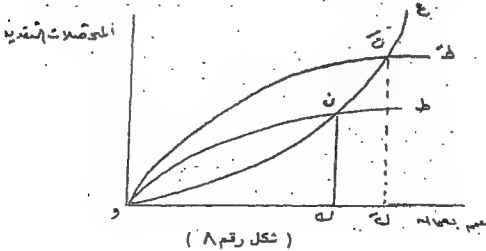
وفى الرسم نجد ان دالة الطلب الكلى يصير منها المنحنى ط ، بينما يصير المنحنى ع عن دالة العرض الكلى ، المحور الافقى يقين حجم العماله المشغله فى الاقتصاد القومى ، اما المحور الرأسى فيحدد حجم المتاحلات النقدية المتوقعة (العائد) والمتاحلات الواجب الحصول عليها (التكاليف) . وكلا المنحنيين يتلاقيا عند النقطة ن التى تحدد الطلب الفعال الذى يحدد حجم من التشغيل هو و ك من العماله . وعند هذه النقطة تتحقق الارباح التى توقعها المنظمين عند اقل حد . وعند اى نقطة اخرى غير النقطة ن فان المنظمين اما محققين لخسائر ، او لارباح اقل من العادية . فعند تشغيل حجم مسن العمال (و ك) فان المتاحلات المتوقعة (ك ص كعائد) اكبر من المتاحلات الواجب الحصول عليها (ك س كنفقة) . وهذا يدل على ان الارباح التى يحصل عليها المنظمين بتشغيل عماله اقل (و ك) سوف تتزايد بزيادة حجم العماله الى الحجم (و ك) الارتفاع المتاحلات النقدية المتوقعة (عائد) الى (ك ن) . وكذلك ليس من المربح للمنظمين زيادة حجم التشغيل الى (و ك) لان المتاحلات الواجب الحصول عليها (النفقات) سوف تكون اكبر من المتاحلات المتوقعة الحصول عليها (كعائد) ، وذلك لان (ك ص كنفقة) ، اذ يحققون خسائر مقدارها (ص س) .

وعلى ذلك فان النقطة (ن) هى النقطة المحددة للطلب الفعال المحدد للمستوى الحقيقى للعماله فى الاقتصاد القومى والمحققه لاقل ارباح للمنظمين ، وكذلك المحققه لتساوي الاقتصاد القومى عند مستوى من العماله اقل من مستوى التشغيل الكامل ، ومن ثم تظل البطالة موجودة داخل الاقتصاد القومى .

ويرى كينز ان داله الطلب الكلى تعتبر معطاء ، اى موجودة وشابته فى الفترة القصيرة ، ذلك انها تعتمد على الظروف التكنولوجية للانتاج ، وحجم المواد الاولية المتاح ، وحجم الالات ،

والمعدات... الخ، وهي الظروف التي تعتمد عليها تكوين العنصر الكلى، وهي لا تتغير في الفترة القصيرة. وبذلك تصبح دالة الطلب هي المتحكم الأول، والآخر في حجم التشغيل والعمالة في الفترة القصيرة. ودالة الطلب الكلى تعتمد على دالة الاستهلاك ودالة الاستثمار. ويتسبب في إبطاله انخفاض الانفاق الاستهلاكى أو الانفاق الاستثمارى أو كلاهما، ويمكن رفع مستوى العمال بواسطة زيادة الانفاق الاستهلاكى أو زيادة الانفاق الاستثمارى أو زيادة كلاهما. وعلى ذلك فإن دالة الطلب الكلى هي العنصر الفعال والتي تحتوى على الطلب الفعال وهي المؤثر في مستوى التشغيل والعمالة.

وعلى ذلك فإن الوضع العادى للاقتصاد هو التشغيل الناقص مع وجود البطالة، وحتى يمكن رفع مستوى التشغيل والعمالة إلى مستوى التشغيل الكامل، لأن من رفع نقطة الطلب الفعال إلى أعلى وذلك بزيادة الطلب الكلى. ويوضح ذلك الرسم التالى (شكل رقم ٨) حيث نجد أن النقطة (ن) هي نقطة توازن الاقتصاد القومى التي تحدد مستوى من التشغيل يساوى ك، وهو مستوى من التشغيل الناقص مع وجود البطالة ويلزم لزيادة حجم التشغيل واستيعاب البطالة أن نرفع نقطة الطلب الفعال إلى أعلى برفع مستوى الطلب الكلى من (و ط) إلى (و ط')، وبذلك تزايدت العمالة إلى (و ك').



ويلاحظ أن تزايد دالة الطلب الكلى إلى أكثر من ذلك وبما يتجاوز نقطة تحديد الطلب الفعال عند مستواه الجديد (ن) ، فإن العمالة لن تزيد ولكن سوف تنعكس زيادة الطلب الكلى في التضخم وارتفاع الأسعار وذلك لأن كل العمالة تم تشغيلها تبعاً لحجم الطلب الفعال الجديد، ومن ثم فلا يمكن زيادة الناتج الكلى أو زيادة حجم العمالة في الأجل القصير وبذلك تنعكس الزيادة في الانفاق (زيادة الطلب الكلى) في ارتفاع الأسعار والتضخم.

أهمية فكرة الطلب الفعال

وتعتبر أهم إضافة قدمها كينز للنظرية الاقتصادية الغربية هي فكرة الطلب الفعال ، التي أثرت في طريقة التحليل الاقتصادي وفي أسلوب الإدارة الاقتصادية للمجتمع ، فلقد أصبح الطلب الفعال هو المعول الأساسي عليه في تحديد حجم التشغيل والعمالة ، فزيادته تؤدي إلى زيادة التشغيل والعمالة ونقصه ينعكس في انخفاض مستوى التشغيل والعمالة . والطلب الفعال يساوى حجم الانفاق القومى على الاستهلاك والاستثمار ، وعلى ذلك فإن :

الطلب الفعال = قيمة الناتج القومى = الدخل القومى
 = الانفاق القومى = (الانفاق على الاستهلاك
 + الانفاق على الاستثمار) .

وفى رأى كينز أن الطلب الفعال يتكون من الطلب الاستهلاكى الكلى والطلب الاستثمارى الكلى للقطاع الخاص دون القطاع الحكومى ، إذ يفترض أن الانفاق الحكومى مستقل بذاته ، إلا أن الائتماديين التاليين لكينز يجعلون الانفاق الحكومى ضمن الطلب الفعال وأحد مكوناته . وعلى ذلك فإن :

الطلب الفعال = الاستهلاك الخاص + الاستهلاك الحكومى + الاستثمار الخاص + الاستثمار الحكومى .

وأهمية فكرة الطلب الفعال إنما تكمن أساساً في تحليل نقص التشغيل والعمالة ، وإن زيادة الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري الخاص لا يفيان لرفع مستوى الطلب الفعال إلى التشغيل الكامل ، وأنه لابد للحكومة أن تتدخل لرفع مستوى الانفاق الاستهلاكي أو رفع مستوى الانفاق الاستثماري للوصول إلى التشغيل الكامل ، وهذه الحقيقة التي قدمها كينز هي التي جعلته يعلم بضرورة تدخل الدولة والحكومة في النشاط الاقتصادي لرفع مستوى الطلب الفعال ، ومن مالم يكن يوافق عليه الاقتصاديين السابقين على كينز الذين كانوا يرفضون التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي .

وإزاء هذا التطور الذي أحدثته النظرية الكينزية فسي التعليل الاقتصادي فلقد تم رفض قانون ساي السابق للمنافذ الذي كان يقرر بأن العرض هو الذي يخلق الطلب ويحدد مستوى التشغيل الكلي ، وكذلك تسليمه بأن التوازن الاقتصادي دائماً ما يتحقق التشغيل الكامل كحالة عادية تحدث دائماً دون تدخل من الدولة في النشاط الاقتصادي . والواقع الذي اثبتته كينز أن العرض في الاقتصاد الرأسمالي يخلق في خلق الطلب المساوي له لأن كل الدخل المكتسبة لاتتفق بالكامل على السلع الاستهلاكية والخدمات ، بالإضافة إلى أن قرارات الادخار والاستثمار تتسم بواسطة افراد مختلفين لا يعلم أحدهم من قرارات الآخر شيئاً . ونتيجة لذلك فإن لا يمكن تحقيق التشغيل الكامل والنقطتية المحددة للطلب الفعال تحقق التوازن الاقتصادي ولكن عند مستوى التشغيل الناقص ، ومن ثم تستمر البطالة .

وكذلك اثبتت نظرية الطلب الفعال خطأ فكرة . بيجسو وبقية الكلاسيك من أن تخفيض مستوى الأجور يؤدي إلى زيادة العمالة والتشغيل ، ذلك أن تخفيض الأجور النقدية المدفوعة للعمال سوف تخفض مستوى الطلب الفعال وبالتالي تخفض مستوى العمالة والتشغيل .

تفسير تنافس وجود الفقر

في وسط الوفرة والغنى .

أوضحت نظرية الطلب الفعال لماذا يوجد الفقر في وسط الغنى والثروة في العالم الرأسمالي المتقدم . فالطلب الفعال يتحدد بالطلب الكلى على الاستهلاك والطلب الكلى على الاستثمار الذى يتكون من الانفاق الاستهلاكى والانفاق الاستثمارى . وهناك مبدأ هام قدمه كينز أيضا انه عند زيادة الدخل يزيد الاستهلاك ولكن بنسبة اقل (وذلك لانخفاض الميل الحدى للاستهلاك معن واحد صحيح) . ويعنى ذلك ان هناك فجوة بين الدخل والاستهلاك وان هذه الفجوة لايد ان تغطى ، ويمكن تغطيتها بزيادة حجم الانفاق الاستثمارى ، فاذا لم يستطع حجم الاستثمار الإضافى سد هذه الفجوة فان الطلب الفعال سوف يكون اقل من ان يحقق التشغيل الكامل وسوف تظل البطالة موجودة . اما اذا تم سدها وتغطيتها بواسطة مزيد من الاستثمار ، فان الاقتصاد القومى سوف يصل الى التشغيل الكامل . الا ان زيادة الاستثمار تعنى زيادة حجم الانتاج وزيادة حجم الدخل الموزعة بما يولدى الى زيادة الاستهلاك ولكن بنسبة اقل من زيادة الدخل ، وهو مما يعيد وجود الفجوة السابقة مرة اخرى ، لتتسبب في وجود البطالة .

ويمكن أيضا ان نعرف من نظرية الطلب الفعال ومما سبق ان الدول الفقيرة تكون فيها الفجوة بين الدخل والاستهلاك ضيقة . (وذلك لارتفاع الميل الحدى للاستهلاك في الدول الفقيرة) ومن ثم يمكن تغطيتها بكمية قليلة من الاستثمار الإضافى بسهولة لتصل الى التشغيل الكامل . اما بالنسبة للدول الغنية ذات الدخل المرتفعة فان هذه الفجوة بين الدخل والاستهلاك تسمح كبيرة لانخفاض الميل الحدى للاستهلاك ، وهو ما يستلزم حجم كبير من الاستثمارات ليتمكن تغطية هذه الفجوة لرفع مستوى الطلب الفعال وتحقيق التشغيل الكامل ، وفى الغالب سب

فان هذه الاستثمارات لا تكون متاحة للدول الغنية ،ومن ثم تظل هذه البجوة ويظل مستوى الطلب الفعال أقل من تحقيق التثقييل الكامل بالتالى توجد البطالة بشكل واسع فى البلدان الغنية .

بالاضافه الى ذلك فان الدول الغنية المتقدمة تتوافر لديها الامول الانتاجية ،وهو ما يقلل الحافز للاستثمار ،اذ الاستثمار الجديد يجد منافسة قوية من المشروعات المشابهة وضعف الحافز على الاستثمار يزداد تبعا لطبق مجالات الاستثمار اذ ان كل مجال استثمار توجد فيه مشروعات وقوى انتاج تقوم بالعمل والانتاج . هذا الجو الاستثمارى الذى يسوده . فعسف الحافز على الاستثمار ،يساهم فى تقليل الاستثمارات الجديدة وبالتالي تخفيف مستوى الطلب الفعال ،وهذا الجوالاستثمار ينتقل اثره الى الاستهلاك لينخفض هو الآخر مما يقود الى تخفيض الطلب الفعال ،ومن ثم نقص التثقييل والعماله ،وتزايد البطاله وبالتالي زياده الفقراء اكثر رغم غنى المجتمع ووفرة موارده .

الفصل الثاني : دالة الاستهلاك

أحد أهم مكونات الطلب الفعال هو الطلب الاستهلاكى وقد تقدم كينز دراسة للاستهلاك من خلال عرضه لاهم احدى ادواته التحليلية المعروفة بدالة الاستهلاك .

مفهوم دالة الاستهلاك :

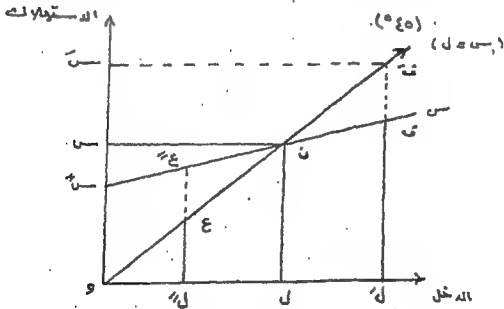
دالة الاستهلاك (او الميل للاستهلاك) انما تصور العلاقة بين الدخل والاستهلاك . فهناك علاقة دالية بين الدخل القومى الاجمالى والاستهلاك القومى . هذه العلاقة الدالية تكتب على النحو التالى ($K = D \cdot L$) حيث (ك) تعبر عن الاستهلاك الكلى ، (ل) تعبر عن الدخل القومى الاجمالى ، (د) انما تعبر عن العلاقة الدالية بينهما . حيث يكون الاستهلاك المتغير التابع والدخل هو المتغير المستقل ، ومن ثم يمكن تحديد العلاقة بينهما فى ظل ثبات باقى العوامل الاخرى المؤثرة على كسل منهما .

وفى الحقيقة الميل للاستهلاك او دالة الاستهلاك عبارة عن جدول يعبر عن حجم الانفاق على الاستهلاك من عدة مستويات مختلفة للدخل كما فى الجدول التالى (رقم) .

(جدول رقم)
جدول الاستهلاك والدخل

الدخل	الانفاق على الاستهلاك
٠	٢٠
٦٠	٧٠
١٢٠	١٢٠
١٨٠	١٧٠
٢٤٠	٢٢٠
٣٠٠	٢٧٠
٣٦٠	٣٢٠

ويوضح الجدول السابق أن الاستهلاك دالة الزيادة في الدخل، أي أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الانفاق على الاستهلاك . فعندما يكون الدخل مساويا صفر خلال فترة للكساد فإن الأفراد يقومون بالانفاق على الاستهلاك من مدخراتهم السابقة لأنهم لا يستطيعون وقف الاستهلاك نهائيا عن ضروريات الحياة مثل الطعام والشراب والكساء... الخ . ولذلك فإن الاعتماد على المدخرات السابقة يظل حتى يتحقق الدخل الذي يتساوى مع الاستهلاك الفوري . وبعد ذلك فإن الزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة الاستهلاك . ويوضح الرسم البياني التالي هذه الحقيقة .



(شكل رقم)

وسوف نقيس حجم الدخل على المحور الأفقي ، وحجم الاستهلاك على المحور الراسي ، وخط 45° الذي يبعد مسافة متساوية من كل من المحور الأفقي والمحور الراسي ، ومنحنى الاستهلاك (س) هو دالة خطية للاستهلاك الذي يتغير بطريقة منتظمة . ويرتفع ضغط دالة الاستهلاك إلى أعلى ناحية اليمين دلالة على زيادة الاستهلاك بزيادة الدخل ويعبر عن علاقة دالية متزايدة . وعند

النقطة (ن) يتقاطع منحنى الاستهلاك مع خط OE^* ويتسببواى الاستهلاك مع الدخل. ($OL = OS$) : وعندما يتزايد الدخل الى (OL') فان الاستهلاك يتزايد الى (OS') ولكن الزيادة فى الاستهلاك اقل من الزيادة فى الدخل ($SS' < LL'$) . وهذا الجزء من الدخل الذى لم ينفق على الاستهلاك يدخر وتعبّر عنه المسالة (FF') بين خط OE^* وخط الاستهلاك . وعلى ذلك فان دالة الاستهلاك لا تقيس حجم الدخل الموجه الى الاستهلاك فقط بل كذلك تقيس حجم الدخل الموجه للادخار . فخط OE^* هو خط عدم الادخار حيث الادخار يساوى صفر ، اما الخط (SS) فانه يشير الى انقسام الدخل بين الاستهلاك والادخار .

الميل للاستهلاك

يرتبط بدالة الاستهلاك الميل المتوسط للاستهلاك ، والميل الحدى للاستهلاك .

الميل المتوسط للاستهلاك . ويحدد الميل المتوسط للاستهلاك معامل يوضح الاستهلاك منسوباً الى مستوى الدخل ، ونحصل عليه بقسمة الجزء المنفق على الاستهلاك على الدخل ، اى ان الميل المتوسط للاستهلاك = $\frac{\text{الانفاق على الاستهلاك}}{\text{الدخل}}$ = $\frac{SS}{J}$.

وبطبيعة الحال فان هناك الميل المتوسط للادخار ، وهو معامل يقيس حجم الادخار منسوباً الى الدخل ، وعلى ذلك فـ $\frac{د}{J}$ = $\frac{\text{الجزء المدخر من الدخل}}{\text{الدخل}}$ = الميل المتوسط للادخار .

ومن الجدير بالذكر ان يكون مجموع كل من الميل المتوسط للاستهلاك ، والميل المتوسط للادخار مساوياً لواحد صحيح ، اذ ان كل منهما نسبة من شيء واحد وهو الدخل ، الذى ينقسم بطبيعة الحال الى استهلاك او ادخار .

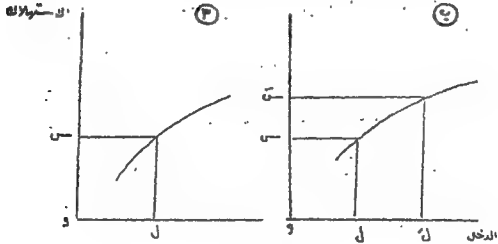
ويلاحظ أن الميل المتوسط للاستهلاك يتناقص كلما زاد مستوى الدخل وارتفع، وبالتالي نجد أن الميل المتوسط للاذخار يتزايد بتزايد الدخل وارتفاع مستواه. ويمكن أن نلاحظ هذه الحقائق من الجدول التالي (جدول رقم ١) وفي هذا الجدول نجد الميل المتوسط للاستهلاك في العمود الثالث يتناقص كلما ارتفع مستوى الدخل إذ ينقص الجزء الموجبه للاستهلاك من الدخل كلما ارتفع مستواه، وعلى العكس نجد الميل المتوسط للاذخار يرتفع كلما ارتفع مستوى الدخل، وذلك لزيادة الجزء الموجب للاذخار كلما ارتفع مستوى الدخل.

(جدول رقم ١)

الدخل	الاستهلاك	الميل المتوسط للاستهلاك	الميل المتوسط للاذخار	الميل الحدي للاستهلاك	الميل الحدي للاذخار
١٢٠	١٢٠	$1 = \frac{120}{120}$ $\times 100 =$	مفر	-	-
١٨٠	١٧٠	$0.92 = \frac{170}{180}$ $\times 92 =$	٠.٠٨	$0.83 = \frac{50}{60}$	٠.١٧
٢٤٠	٢٢٠	$0.91 = \frac{220}{240}$ $\times 91 =$	٠.٠٩ $\times 9 =$	$0.83 = \frac{50}{60}$	٠.١٧
٣٠٠	٢٧٠	$0.90 = \frac{270}{300}$ $\times 90 =$	٠.١٠ $\times 10 =$	$0.83 = \frac{50}{60}$	٠.١٧
٣٦٠	٣٢٠	$0.88 = \frac{320}{360}$ $\times 88 =$	٠.١٢ $\times 12 =$	$0.83 = \frac{50}{60}$	٠.١٧

ويمكن ايضاح ما سبق بيانيا (الشكل رقم ١)، حيث سوف نقيس الدخل على المحور الافقي وحجم الاستهلاك على المحور الراسي

ويمكن قياس الميل المتوسط للاستهلاك على أى نقطة على المنحنى (س) بقسمة الجزء الموضح لحجم الاستهلاك على الجزء الموضح للدخل كما فى الجزء (أ) من الرسم حيث الميل المتوسط للاستهلاك $= \frac{Y}{X}$ ، وكذلك يظهر من الرسم (أ)



(شكل رقم)

تناقص الميل المتوسط للاستهلاك ،والذى يدل عليه انسيحاب المنحنى (س) من اليسار الى اليمين .

الميل الحدى للاستهلاك

وهو ايضا معامل يقيس التغير فى الاستهلاك منسوباً الى التغير فى الدخل ،ويمكن الحصول عليه بقسمة التغير فى الاستهلاك على التغير فى الدخل وكذلك فان الميل الحدى للدخل معامل يقيس التغير فى الادخار منسوباً الى التغير فى الدخل ،ومجموع كلاهما لابد ان يساوى ايضا واحد صحيح . اذ ان كل منهما نسبة الى شئ واحد . وهو التغير فى الدخل . وعلى ذلك فان :

$$\frac{\Delta \text{الاستهلاك}}{\Delta \text{الدخل}} = \text{الميل الحدى للاستهلاك}$$

$$\frac{\Delta \text{الادخار}}{\Delta \text{الدخل}} = \text{والميل الحدى للدخل}$$

ويمكن حساب الميل الحدى للدخار على أساس انه يساوي
(١ - الميل الحدى للاستهلاك) كما هو موضح فى الجدول الساب

والرسم البيانى السابق (ب) يوضح الميل الحدى
للاستهلاك وهو يساوى $\frac{س}{ل}$ ، حيث (س) تعبر عن التغير
فى الاستهلاك ؛ (ل) تعبر عن التغير فى الدخل .

اهمية الميل الحدى للاستهلاك :

الميل الحدى للاستهلاك يمثل مقدار التغير فى الاستهلاك
منسوبا الى التغير فى الدخل. والميل الحدى للاستهلاك يتناقص
مع زيادة الدخل مثل الميل المتوسط للاستهلاك ، الا ان هذا
التناقص يكون اكبر بالنسبة للميل الحدى للاستهلاك عن تناقص
الميل المتوسط للاستهلاك. وعندما يتناقص الدخل فان الميل
المتوسط للاستهلاك يرتفع ، وكذلك الميل الحدى للاستهلاك ، الا ان
ارتفاع الميل الحدى للاستهلاك يكون أسرع من ارتفاع الميل
المتوسط للاستهلاك بنقصان الدخل. وهذه التغيرات تحدث فى
دورات تقلب الدخل بالزيادة والنقصان فى الفترة الطويلة
اما فى الفترة القصيرة فانه لا تغير فى الميل الحدى
للاستهلاك ، ويكون الميل الحدى للاستهلاك اقل من الميل المتوسط
للاستهلاك .

ولقد اعطى كينز اهتمامه أساسيا للميل الحدى للاستهلاك
اذ ان تحليله يهتم بالفترة القصيرة بينما الميل المتوسط
للاستهلاك له أهمية فى التحليل الاقتصادى للفترة الطويلة .
الا ان الاقتصاديين التاليين لكينز أنتهوا الى ان كلا النوعين
من الميل (المتوسط والحدى) له نفس الاهمية فى تحليل الفترة
الطويلة ، وفى الغالب تساوى كلاهما اثر تقريبا . ومع ذلك
كينز اعطى الميل الحدى للاستهلاك اهتماما اكبر ، فالمفروض ان
قيمه ايجابية واقل من واحد صحيح ، وهو ما يشير الى

الزيادة في الدخل لاتنفق كلها في الاستهلاك ، وكذلك على العكس فان الانخفاض في الانفاق على الاستهلاك ليس بنفس نسبة انخفاض الدخل ولا يمكن أن يمل الى المفر . وافترض كينز أن الميل الحدي للاستهلاك موجب وأقل واحد صحيح ذات أهمية خاصة في التحليل الاقتصادي ، فالى جانب انها تدلنا على أن الاستهلاك دالة الزيادة في الدخل ، اي يتزايد . يتزايد الدخل ، وان نسبة زيادته أقل من نسبة زيادة الدخل ، فانه يساعدنا في شرح قضايا ومشاكل متعددة ، مثل (١) الاحتمال النظري لوجود فائض انتاج أو توازن الاقتصاد القومي مع وجود بطالة . (٢) الاستقرار النسبي للاقتصاديات الصناعية المتقدمة ، وهذه المجتمعات ذات الدخل الاعلى تكون فيها الفجوة بين الاستهلاك والدخل كبيرة بالشكل الذي يعصب تغطية هذه الفجوة عن طريق الاستثمارات الإضافية وبالتالي يؤدي عدم تغطيتها الى أن يستمر تسوآن الاقتصاد القومي مع سيادة البطالة . وتكمن أهمية فكرة الميل الحدي للاستهلاك في تحديد كيفية تغطية هذه الفجوة . (٣) يوضح الميل الحدي للاستهلاك كيف يمكن استخدام فكرة المفاضل في تحقيق زيادة الدخل القومي كما سوف نرى لاحقا .

قانون كينز للاستهلاك

ويطلق عليه كينز القانون النفسي للاستهلاك Psychological Law of Consumption. والذي يكون أساس دالة الاستهلاك . والقانون يشير الى انه عندما يزيد الدخل فان الاستهلاك يزيد ولكن بنسبة أقل من زيادة الدخل وايضا عندما ينقص الدخل ، فان الاستهلاك ينقص ولكن بنسبة أقل وهذا القانون له ثلاثة أوجه .

١ - عندما يتزايد الدخل يتزايد الانفاق على الاستهلاك ولكن بكمية أقل من زيادة الدخل . والسبب في ذلك أن هناك اشباع متحقق من الدخل قبل زيادته ، ولذلك فان الزيادة في الدخل انما ينفق منها فقط على استكمال بعض جوانب الإشباع

فقط وبذلك لاتنفق الزيادة بالكامل ويكون المنفق من الزيادة أقل منها .

٢ - كلما كان الدخل الاصلى كبيراً كلما كان الانفاق من الزيادة فيه أقل . والسبب فى ذلك هو زيادة مستوى الاشباع مع الدخل الاصلى ، بحيث ان الزيادة فى الدخل لايفتح منها الا جزء يسير للغاية . وهكذا يزداد تناقص النسبة الموجهة للاستهلاك من الزيادة فى الدخل كلما استمر الدخل فى الزيادة .

٣ - ان الزيادة فى الدخل تؤدي الى زيادة الاستهلاك وكذلك زيادة الادخار ، وكلما كان الدخل الاصلى مرتفعاً كان الجزء الموجه للادخار اكبر من الجزء الموجه للاستهلاك . (الزيادة فى الدخل . ويوضح ذلك الجدول التالى (جدول رقم ٠)

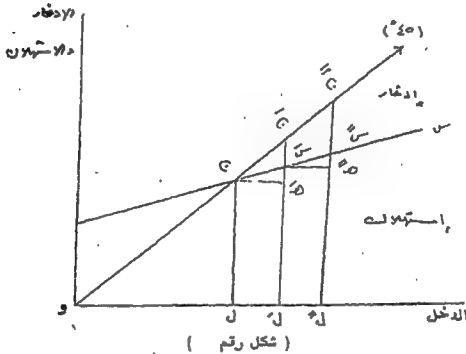
(جدول رقم)

الدخل	الاستهلاك	الادخار
٢٠	٢٠	٠
٦٠	٧٠	١٠
١٢٠	١٢٠	٠
١٨٠	١٧٠	١٠
٢٤٠	٢٢٠	٢٠
٣٠٠	٢٧٠	٣٠
٣٦٠	٣٢٠	٤٠

يظهر من الجدول ان الزيادة فى الدخل ٦٠ وحدة نقدية بينما الزيادة فى الاستهلاك ٥٠ وحدة نقدية ، فهناك زيادة فى الاستهلاك بزيادة الدخل . وكذلك يظهر الزيادة فى الدخل ٦٠ وحدة

انقسمت الى استهلاك ٥٠ وحدة وادخار ١٠ وحدات. ويتضح ايضا انه مع زيادة الدخل يتزايد الادخار من ١٠ ، ٢٠ ، ٣٠ ، ٤٠ على التوالي :

ومن الرسم البياني التالي (شكل رقم) تتضح نفس الحقائق .



من الواضح ان زيادة الدخل من (و ل) الى (و ل) ، أدى الى زيادة الاستهلاك من (ن ل) الى (س ل) ، ولكن الزيادة في الاستهلاك اقل من الزيادة في الدخل ، فاذ كانت الزيادة في الدخل تساوي (ه ن) ، فان الجزء المخصص من هذه الزيادة للاستهلاك (ه س) اقل من الزيادة في الدخل (ه س > ه ن) . وكذلك نفى الحال عندما يزيد الدخل (و ل) الى (و ل) فان الاستهلاك يزيد بمقدار (ه س) وهو اقل من مقدار الزيادة (ه ن) .

وكذلك يتضح مع زيادة الدخل التسارع فجوة الادخار، اى انه كلما زاد الدخل كلما زاد التوجه الى الادخار اكثر واكثر ومن ثم تتناقص النسبة من الزيادة فى الدخل الموجه الى الاستهلاك .

ويعتمد قانون الاستهلاك عند كينز على الافتراضات التالية :

١ - افتراض ثبات الظروف النفسية والمؤسسة التى تؤثر فى الانفاق الاستهلاكى ، مثل توزيع الدخل ، والادواق ، والعادات الاجتماعية ، وتحريك الاسعار ، والنمو السكانى .. الخ . وفى الاجل القصير فان كل هذه المؤثرات تظل ثابتة ، ومن ثم يهتم مستوى الاستهلاك على مستوى الدخل . وثبات هذه العوامل يسودى الى استقرار دالة الاستهلاك .

٢ - افتراض سيادة الاوضاع والظروف العادية ، اما وجود ظروف طارئة مثل الحرب ، او التخفم الجامح ، فان الافراد سوف ينفقون كل دخولهم على الاستهلاك .

٣ - سيادة الحرية ومبدأ دفعه يعمل الذى يقوم عليه النظام الرأسمالى ، وهو يسود فى الاقتصاديات الرأسمالية الفنية حيث لا يوجد تدخل حكومى . فالافراد سوف يكونون احرارا فى انفاق الزيادة فى دخلهم ، اما فى حالة تنظيم المشروعات الخاصة ، او تنظيم الانفاق الاستهلاكى بواسطة الدولة فان قانون الاستهلاك لا ينطبق . ولذلك فان القانون لا ينطبق فى الدول الاشتراكية وفى الدول التى تدير الدولة فيها الاقتصاد .

وفى الواقع ان قانون كينز للاستهلاك ينطبق على السلوك الكلى للمستهلكين فى الفترة القصيرة وفى الظروف العادية .

اهمية تضيق قانون كينز في الاستهلاك

١ - اثبات خطأ قانون ساي . قانون ساي يعلم بنسب العرض يخلق الطلب المساوي له ، وعلى ذلك فانه لا يوجد أزمة افراط انتاج عامة ، وكذلك لا توجد بطالة عامة . وقانون الاستهلاك لكينز انما يلغى قانون ساي ، لانه عندما يزداد الدخل فان الاستهلاك يزداد ولكن بنسبة اقل ، وبكمية اقل . اى ان كل ما ينتج (الدخل) لا يذهب بالكامل للسوق (ينفق) عند زيادة الدخل وعلى ذلك فالعرض يكون اقل من أن يخلق الطلب ، بل هو أكثر من الطلب ، ومن ثم يتود الى فائض انتاج والى وفرة السلع فى السوق بلامشترى ، ولذلك يقرر المنتجون تخفيض حجم الانتاج مما يوجد البطالة .

٢ - اثبات ضرورة تدخل الدولة : فى ظل قانون ساي فان التوازن التلقائى يتحقق بتساوى العرض الكلى والطلب الكلى فى ظل مبدأ دعه يعمل ، الا انه فى ظل قانون كينز فان التوازن التلقائى لن يتحقق ، اذ ان الزيادة فى الدخل لسن يقابلها زيادة فى الانفاق مساوية ، ومن ثم يكون قصور الطلب الكلى عن العرض الكلى ويظهر فائض الانتاج والبطالة . وليس من حل الا بتدخل الدولة لتعالج كلاهما من خلال السياسة العامة .

٣ - ايلاج الاهمية القاطعة للاستثمار : بعد ان اوضح قانون كينز للاستهلاك عدم اتفاق كل الزيادة فى الدخل معى الاستهلاك ، وهو ما يخلق فجوة بين الدخل والاستهلاك ، وبالتى لابد أن تغطى سواء بزيادة حجم الاستهلاك او زيادة حجم الاستثمار . والا فان المجتمع سوف يعاني من انخفاض الناتج وانخفاض حجم التوظيف . وبما دامت دالة الاستهلاك مستقره وثابته فى الفترة القصيرة ، اى ان الميل للاستهلاك ثابت فى الفترة القصيرة فان هذه الفجوة بين الدخل والاستهلاك يمكن ان تغطى بواسطة

زيادة الاستثمار ، وهكذا أوضح قانون الاستهلاك الدور الهام للاستثمار في زيادة حجم التشغيل والانتاج .

٤ - اثبات وجود التوازن الاقتصادي مع وجود البطالة :
تعتمد فكرة كينز على وجود التوازن الاقتصادي مع وجود البطالة على قانون الاستهلاك ، فنقطة تحديد الطلب الفعال التي تحدد التوازن الاقتصادي ، لاتمثل بالاقتصاد القومي الى مستوى التشغيل الكامل ، بل تكون عند مستوى التشغيل الناقص ، لان المستهلكين لم ينفقوا كامل الزيادة في الدخل على الاستهلاك وهو ما يجعل هناك نقص في الطلب الكلي . ومستوى التوازن الاقتصادي المحقق للعمالة الكاملة يتحقق اذا ما استطاعت الدولة ان تزيد الاستثمار لتسد الفجوة بين الدخل والاستهلاك .

٥ - ميل الكفاية العديدة لرأس المال الى التناقص
لقانون الاستهلاك لكينز يشير الى ميل الكفاية الحدية لرأس المال الى التناقص في الاقتصاد الحر الذي يقوم على مبدأ دعه يعمل الرأسمالي - فعندما يتزايد الدخل ولايتزايد الاستهلاك بنفس الكمية فهناك انخفاض في الطلب الاستهلاكي عن السلع الاستهلاكية ، وهذا سوف يسبب فائض السلع في السوق . والمنتجين سوف يضطرون الى تخفيض حجم الانتاج ، وهو ما يخفض طلبهم على السلع الرأسمالية ، وبالتالي يخفض معدل الارباح المتوقعة وحجم الاعمال المتوقعة ، وهو ما يتضمن انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال . وليس من الممكن ايقاف هذا الميل لانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال الا اذا تم رفع وزيادة المييل للاستهلاك .

٦ - خطورة دوام مزيد من الادخار او نزوم المجهود الاستثمارية :

يشير قانون الاستهلاك لكينز الى خطورة زيادة الادخار واستمرار فجوة نقص الاستثمار التي تظهر في الدول الرأسمالية

الغنية ، لان الافراد عندما يكونوا اغنياء فإن الفجوة بين الدخل والاستهلاك تتسع . وهذا الميل طويل الاجل لزيادة الادخار وانخفاض الاستثمار انما هما من الخصائص المميزة للكساد العام . فعندما يكون الافراد اغنياء ، فإن ميلهم للاستهلاك ينخفض ويدخرون اكثر . وهذا يضمن في نفس الوقت طلبا اقل على السلع والخدمات يؤدي الى انخفاض الاستثمار . وهذا الاتجاه من اهم مسببات الكساد .

الفصل الثالث - محددات دالة الاستهلاك

حدد كينز عاملين هامين يؤثران على دالة الاستهلاك ويحددان وضعها وميلها . وهما العوامل الموضوعية ، والعوامل الشخصية .

والعوامل الشخصية تتضمن خصائص الطبيعة الانسانية وسلوكها الاجتماعي ، وكذلك سلوك المؤسسات الاجتماعية . وهذه العوامل وان كانت ليست ثابتة ، الا ان تغييراتها ضئيلة للغاية في الزمن القصير ، وفي الظروف العادية . وهي عرضة للتغير في الظروف غير العادية مثل الظروف الشورية . وهي تحدد رفع وميل منحني الاستهلاك الذي هو مستقيم وثابت في الفترة القصيرة .

أما العوامل الموضوعية فهي التي تستطيع ان تحدث تغيرات في الاستهلاك ، ومن ثم تتسبب في نقل دالة الاستهلاك (منحني الاستهلاك) .

العوامل الشخصية :

وهي العوامل التي تحمل الشخص على تقليل الاستهلاك وزيادة الادخار وهي :

- ١ - تكوين احتياطي لمواجهة حوادث غير متوقعة .
- ٢ - تكوين احتياطي لمواجهة حوادث متوقعة مثل اعتزال الخدمة او الوصول الى سن المعاش .. الخ .

- ٣ - زيادة تنمية الاموال عن طريق سعر الفائدة .
 - ٤ - تحسين احوال المستقبل .
 - ٥ - التمتع بالاستقلال وحرية التصرف بتكوين ثروة تضمن ذلك .
 - ٦ - تكوين رأس مال يستخدم في المضاربة او التجارة او المشروعات الجديدة .
 - ٧ - ترك ثروة للورثة .
 - ٨ - تجنب البخل عند البخل .
- وكذلك يقوم الافراد والمنظمات الحكومية والمنشآت الخاصة بتقليل الاستهلاك تحت دوافع اخرى تدفعهم للادخار هي :
- ١ - باعث المشروع ، اى الرغبة فى تكوين احتياطي يمكن استثماره فى المستقبل .
 - ٢ - باعث السيولة ، وذلك لتكوين ثروة لمواجهة الاحتمالات والمصوبات المالية .
 - ٣ - باعث تحسين المشروع ، لزيادة التوسع فى اعمال المشروع .
 - ٤ - باعث الحكمة المالية ، لتكوين احتياطي يغطى سداد ديون المشروع او توقف العملاء عن الدفع للمشروع .

وهذه العوامل الشخصية تخلف من مجتمع لآخر حسب العادات السائدة ودرجة التعليم وانتشار الثقافة ، وكذلك تبعاً للمعتقدات السائدة ، وتبعاً للأمال المراد تحقيقها ، وتبعاً لطريقة توزيع الثروة والدخل . وهذه العوامل الشخصية ليست محللاً للتغير على المدى القصير ، ولذلك فان الميل للاستهلاك لا يتغير فى الزمن القصير تبعاً للعوامل الشخصية ، ولكن يمكن ان يتغير تبعاً للعوامل الموضوعية .

العوامل المؤثرة في

وهي العوامل المؤثرة في الميل للاستهلاك في الفترة
قصيرة وهي :

١ - تغير مستوى الاجور والاسعار : فالاجور الحقيقية
تؤثر بمستوى الاسعار فانفاق الشخص على سلعة يتأثر
بالتغيرات في الاسعار ، اذ يؤثر المستوى العام للأسعار على
الدخل الحقيقية ويؤدي الى تغير القيمة الحقيقية للنقود .

وكيثر لم يهتم بتحويل القيم النقدية الى قيم حقيقية
وعلى ذلك فان ما يعنينا هو الدخل النقدي بدرجة اكبر من
الحقيقي مع افتراض ثبات مستوى الاسعار في الفترة القصيرة .

٢ - التغير في اذواق المستهلكين : يؤدي التغير في
اذواق المستهلكين الى تغير الطلب على سلع الاستهلاك ، ولكن
هذا التغير لا يحدث في الفترة القصيرة بشكل كبير مؤثر في
الاستهلاك .

٣ - الارباح او الخسائر القدرية : وتنعكس
التغيرات القدرية في قيمة الاصول التي يملكها الافراد ، مثل
زيادة قيمة الأوراق المالية ، فربما ان دخول الافراد مالكيها
لم ترتفع الا ان زيادة قيمة اصولهم تشعرهم بالافتناء مما
يؤدي الى زيادة اقبالهم على الاستهلاك . وهذه التغيرات لا تؤدي
الى التأثير بشكل جوهري ايضا على الاستهلاك .

٤ - التغيرات في السياسة المالية : كما لو غيرت
الدولة من سياستها الضريبية بأن رفعت معدلات الضريبة
وفساتها بما يؤثر في دخول الافراد بالنقصان فيقلل ذلك من
اقبالهم على الاستهلاك ، او تخفيضها للضرائب بما يزيد من
دخول الافراد فيزيد اقبالهم على الاستهلاك . وكذلك فرض الضرائب

التصاعدية على التراكمت تقلل من ميل الافراد للدخار ليتحولوا الى الاستهلاك - وكذلك سياسة اعادة توزيع الدخل في صالح الفقراء - ومحدودي الدخل سواء من خلال برامج الخدمات العامة او التوزيعات للدخول انما يزيد الميل للاستهلاك على مستوى المجتمع .

٥ - التغيير في احتياجات الاستهلاك : وهو الجزء الذي يلتقطه المنظمون من ارباح المشروعات لتغطية استهلاك الآلات والمعدات والمباني والانشاءات ، فانها تقلل الارباح الموزعة على المساهمين ، وهو ما يخفف دخولهم ويخفف استهلاكهم . بل ان فترة الابطاء بين تحقيق الارباح وبين دفعها يبطل من عملى المراحل الاستهلاكية للمضاعف ويؤجل خلق الدخل لبعض الوقت . ولذلك فان زيادة ما تدخره المشروعات يقلل من الانفاق الاستهلاكي .

٦ - التغيير في التوقع : عندما يتوقع الافراد ما هو مخالف للظروف الحالية ، ينعكس اثر ذلك على الاستهلاك ، فلو توقع الافراد حدوث حرب مثلاً بما ي صاحبها من نقص في السلع الاستهلاكية ، فان الافراد يقبلون على شراء السلع الاستهلاكية اقبالاً شديداً مما يزيد من نسبة المنفق على الاستهلاك من الدخل .

٧ - التغييرات الكبيرة في سعر الفائدة : تغير سعر الفائدة بشكل كبير يؤدي الى تغيرات كبيرة في قيم الاستثمار والسندات ، ويؤدي الى ظهور الارباح القدرية ، وهو ما يؤثر على الاستهلاك . اما التغييرات في سعر الفائدة في الفترة القصيرة فان كينز يرى ان اثرها محدوداً علم حجم الانفاق .

٨ - التغيير في توزيع الدخل : اذا زادت دخول العمال فان الميل للاستهلاك يرتفع ، اما اذا زادت دخول الملكية والدخول

الربعية على حساب دخول العمل والاجور فان الجزء الاكبر سوف يذخر ولن يذهب الى الاستهلاك. وعلى ذلك فانه باستثناء الظروف غير العادية كالحروب او الثورات او الكوارث الطبيعية فان الميل للاستهلاك يكون مستقرا في الفترة القصيرة. وعلى ذلك انتهى كينز الى افتراض ثبات الميل للاستهلاك في الفترة القصيرة ، وكقاعدة عامة يعتمد مقدار الاستهلاك الكلي على حجم الدخول الكلية .

الطبل الرابع . دالة الاستثمار

في الحديث الدارج ، الاستثمار يعني شراء الاسهم والسندات والاوراق المالية والعروض الموجودة والمتداولة في سوق راس المال . ولكن هذا ليس استثمارا حقيقيا ، اذ انها ببساطة نقل للاصول الموجودة من مالك لآخر . وهذه تسمى بالاستثمارات المالية التي لا تؤثر في الانفاق الكلية . ففي مفهوم كينز الاستثمار يعني الاستثمار الحقيقي الذي يضيف الى الطاقة الانتاجية او الى راس المال الاالى . فهو يقود الى الزيادة في مستوى الدخل والانتاج بزيادة انتاج وشراء السلع الرأسمالية وعلى ذلك الاستثمار يتضمن المشروعات الجديدة ، والالات ، وكذا الانشاءات ، وزيادة راس المال الاجتماعي مثل المدود والطرق والمساكن ... الخ . بالإضافة الى ما في الاستثمار الاجنبي والمخزون السلعي والاسهم في المشروعات الجديدة . وبكلمات جوان روبنسون " الاستثمار يعني الاضافة الى راس المال ، مثل بناء مسكن جديد ، ومنشأة جديدة ، أو يعني الاضافة الى السلع الحاضرة .

وراء المال من ناحية اخرى ، يرجع الى الاموال الحقيقية مثل المشروعات والمبانع ، الات ، والمخزون من السلع الممنوعة او نصف الممنوعة . فهو اي مدخل تم انتاجه سابقا ليستخدم في مراحل الانتاج لينتج سلعا اخرى . وكمية راس المال المتاحة في

مجتمع هي ارمدة. رأس المال. وعلى ذلك فان رأس المال ياخذ مفهوم الرصيد.

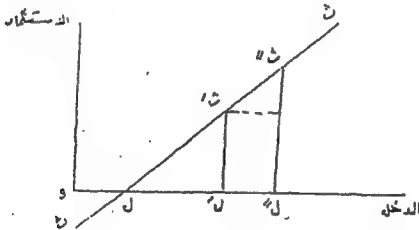
ولكى يكون الامر اكثر تحديدا ، نستثمر هو انتاج او تلك الاموال الراسمالية خلال فترة زمنية معينة ، ولا يضاع ذلك نفترض ان الاموال الانتاجية لمنشأة في ٢١ مارس عام ١٩٨١ تعادل ١٠٠ مليون وحدة نقدية ، واستثمرت ١٠ ملايين وحدة نقدية خلال العام ٨١ - ١٩٨٢ في نهاية العام التالي (٢١ مارس عام ١٩٨٢) فان رأس مالها سوف يصبح ١١٠ مليون وحدة نقدية ، فاذا ما رمزنا للاستثمار بالرمز (ث) ، (ر) لرأس المال ، (ن) الزمن عمام فان :

$$\text{ث} = \text{ر} + \text{ن} - ١$$

رأس المال والاستثمار مرتبطين ببعض من خلال الاستثمار المالى والاستثمار الاجمالى وهو الكمية الاجمالية المنفقة على الاموال الراسمالية الجديدة في العام . ولكن رأس المال يبلى كل عام نتيجة الاستهلاك او التقادم . والاستثمار المالى هو الاستثمار الاجمالى منقوص منه تكاليف الاستهلاك والتقادم (او التكاليف الاستثمارية للاهلاك) وهذه هي الاضافة المافية لرصيد رأس المال الموجود في الاقتصاد القومى ، فاذا كان الاستثمار الاجمالى مساويا للاهلاك فان الاستثمار المالى يصبح صفر ولا توجد اى اضافة الى رصيد رأس المال . اما اذا كان الاستثمار الاجمالى اقل الاستهلاك ، فان هناك استثمار سلبي ورصيد رأس المال يتناقص وعلى ذلك فمن اجل الزيادة فى رصيد رأس المال الحقيقى فى اقتصاد ما ، لابد ان تكون قيمة رأس المال الاجمالى اكبر من قيمة الاستهلاك ، بحيث يكون هناك استثمار مالى .

أنواع الاستثمارات

١ - الاستثمار التابع (المولد) هو الاستثمار الحقيقي
قد يكون تابعا - فالعوامل التي تدفع الاستثمار وتؤثر فيه هي
الربح او الدخل. اما العوامل الاخرى مثل الاثمان، الاجور
وتغيرات سعر الفائدة التي تؤثر في الارباح، وتؤثر في الاستثمار
التابع، كما ان الطلب ايضا يؤثر في الاستثمار. فعندما يتزايد
الدخل، فان الطلب على الاستثمار يتزايد وحتى يمكن ملاقة
ذلك الاستهلاك فان الاستثمار لابد ان يتزايد. وفي التحليل النهائي
الاستثمار التابع (المولد) انما هو دالة الدخل، اي ان :
 $\text{ث} = \text{د}$ (ل) فهو تابع للدخل، اي يتزايد بزيادة الدخل
وينقص بنقصان الدخل كما في الرسم التالي (شكل رقم)



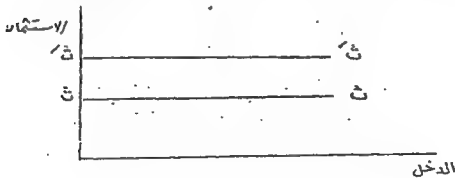
(شكل رقم)

(ث) هو منحني الاستثمار الذي يوضح الاستثمار التابع
عند مستويات مختلفة من الدخل. والاستثمار التابع يساوي
صفر عندما يكون الدخل (و ل)، وعندما يرتفع الدخل الى
(و ل٢) يرتفع الاستثمار التابع الى (ل٢ ث)، وعندما
ينخفض الدخل الى (ل١) ينخفض الاستثمار (ل١ ث)،

الميل المتوسط للاستثمار : وهو معامل الاستثمار السى
الدخل ، أى $(\frac{\Delta}{\Delta \text{الدخل}})$ فإذا كان الدخل يساوى ٤٠ مليون جنيه
والاستثمار ٤ مليون جنيه فان الميل المتوسط للاستثمار سوف
يساوى $\frac{4}{40} = 0.1$

الميل الحدى للاستثمار . وهو معامل التغير فى الاستثمار
منسوبا الى التغير فى الدخل ، أى $\frac{\Delta \text{الاستثمار}}{\Delta \text{الدخل}}$. فإذا كان التغير فى
الاستثمار يساوى ٢ مليون ، والتغير فى الدخل يساوى ١٠ مليون ،
فان الميل الحدى للاستثمار $\frac{2}{10} = 0.2$.

٢ - الاستثمار المستقل : وهو الاستثمار الذى لا يرتبط
بمستوى الدخل ، ولكن يرتبط بعوامل خارجية مثل التجهيزات
والاختراعات ، ونمو السكان والقوى العاملة ، والبحوث والمؤسسات
الاجتماعية والقانونية ، وهو لا يتأثر بالتغيرات فى الطلب
ولكنه يؤثر فى الطلب . والاستثمار الذى تقوم به الحكومة
لهاداف اقتصادية او اجتماعية او القطاع الخاص فهو استثمار
مستقل . وكذلك الاستثمارات التى تتضمن الانفاق على المباني
والسدود والطرق والمدارس والمستشفيات . الخ . وكل هذه
المشروعات عموما تعتبر استثمارات عامة . أى تقوم بها الدولة
وكل الاستثمارات التى لا بدفع اليها زيادة الدخل القومى تعتبر
استثمارات مستقلة سواء قام بها القطاع الخاص او العام
وبيانها نرى الاستثمار المستقل عبارة عن خط افقى (ث . ث) .
مواز للمحور الرأسى . كما فى الرسم التالى (شكل رقم)



(شكل رقم)

وهو يدل على انه عند كل مستويات الدخل كمية الاستثمار (و ك) تظل ثابتة، وانتقال منحني الاستثمار الى اعلى (ث ك) يدل على زيادة الاستثمار بمعدل ثابت هو (و ك) عند كل مستويات الدخل. وعندما نقوم بدراسة توزيع الدخل لسان منحني الاستثمار المستقل دائما ما يوضع فوق منحني الاستهلاك (س س) الذي يقطع خط 45° .

محددات الاستثمار :

قرار الاستثمار في اصول راسمالية جديدة يعتمد على ما اذا كان معدل العائد المتوقع على الاستثمار الجديد اكبر او اقل من سعر الفائدة الذي يدفع على الوديعة. التي سوف توجه الى شراء هذه الاصول. وطالما ان المعدل المتوقع للعائد من الاستثمار اكبر من معدل الفائدة فان قرار الاستثمار يتخذ بشراء الاصول الانتاجية.

وفي الحقيقة، هناك ثلاثة اعتبارات تؤخذ في الاعتبار عند اتخاذ اي قرار استثماري. فهناك تكلفة الاصول الانتاجية، وهناك معدل العائد منها خلال عمرها الانتاجي، وهناك معدل الفائدة السائد في السوق. ولقد جمع كينز هذه العوامل الثلاثة في مفهومه من الكفاية الحدية لرأس المال (ك ح ر).

الكفاية الحدية لرأس المال (ك ح ر) - الكفاية الحدية لرأس المال هي اعلى عائد متوقع من اضافة وحدة واحدة من الاصول الراسمالية بعد تغطية تكاليفها. او هي معامل العائد الاضافي المتوقع من اضافة وحدة واحدة من سلع رأس المال بالنسبة لثمن عرضها. فاذا كان العائد المتوقع (ت) هو مجموع غلة الاصل الصافية طوال فترة عمره الانتاجي، بينما ثمن عرض هذا الاصل (ع) هو تكلفة الحصول عليه، فان $ك ح ر = \frac{ت}{ع} \times 100$

وإذا كان ثمن عرض الأصل الرأسمالي هو ٢٠٠٠٠ جنيه، والعائد السنوي هو ٢٠٠٠ جنيه، فإن الكفاية الحدية لهذا الأصل تساوي $\frac{2000}{20000} \times 100 = 10\%$ ، وبذلك تكون الكفاية الحدية لرأس المال هي نسبة الأرباح المتوقعة من استثمار معين إلى ثمن رأس المال.

كيشير يربط بين العائد المتوقع من الأصل الانتاجي وبين ثمن عرض هذا الأصل ليحدد الكفاية الحدية لرأس المال، ويسرى أن الكفاية الحدية لرأس المال هي المعدل الذي لو خصمت به قيم العوائد المتحققة سنوياً من الأصل خلال فترة حياته الانتاجية لكانت هذه القيمة الحالية مساوية لثمن عرض هذا الأصل. ويمكن التعبير عن ذلك كما يلي :

$$(1) \quad \frac{1}{(1+r)} + \frac{2}{(1+r)^2} + \frac{3}{(1+r)^3} + \dots + \frac{20}{(1+r)^{20}} = 1$$

حيث أن (ع) هي ثمن العرض أو ثمن تكلفة الأصل الرأسمالي (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠) هي الفترات المتوقعة في سنوات بقاء الأصل الانتاجي الأولى والثانية.. حتى آخر العمر الانتاجي، (ر) هي معامل الخصم الذي يجعل مجموع غلات الأصل عبر الزمن الانتاجي مساوياً حالياً لقيمة الأصل (القيمة الحالية للفترات = ثمن الأصل) وعلى ذلك فإن (ر) معدل الكفاية الحدية لرأس المال هي معدل الخصم الذي يساوي بين جانبي المعادلة - فإذا كان ثمن الأصل الجديد يساوي (١٠٠٠ جنيه) وكان عمره الانتاجي عامان، ومن المتوقع أن يغل الأصل في العام الأول (٥٠٠ جنيه) وفي العام الثاني (٦٠٥ جنيه) فإن معدل الكفاية الحدية لرأس المال الذي يساوي بين ثمن الأصل والفترات المتوقعة لهذا الأصل هو (١٠٪) وذلك أن :

$$1000 = 500 + \frac{500}{(1+r)} = 1000$$

وفي المعادلة السابقة (١) فإن $\frac{1}{(1+r)^t}$ تعطي القيمة الحالية للعائد ، والقيمة الحالية للمدفوعات التي سوف يتم استلامها في المستقبل ، تعتمد على معدل الفائدة التي تخضع به :

فلو توقعنا ان ما تفلته آلة في عام هو (١٠٠ جنيه) وان معدل الفائدة هو (٥ ٪) ، فإن القيمة الحالية لالة سوف تساوي $(\frac{100}{1.05})$ ، وذلك عندما نأخذ في الاعتبار سعر الفائدة وان الالة سوف تستهلك في عام ١ اي تساوي $\frac{100}{1.05} = 95.24$ جنيه (١٠٥) .

اما اذا افترضنا ان الايراد من الاله سوف يكون (١٠٠ جنيه) وعمرها الانتاجي عامين ، فإن القيمة الحالية سوف تساوي $\frac{100}{1.05} = 90.70$ جنيه . وعلى ذلك فإن القيمة وعلى ذلك فإن القيمة الحالية لراس المال ترتبط عكسيا بسعر الفائدة . فاختفاض سعر معدل الفائدة يرفع من القيمة الحالية للاصل ، والعكس صحيح . فمثلا اذا كان معدل الفائدة (٥ ٪) ، فإن القيمة الحالية لاصل قيمة (١٠٠ جنيه) لعام واحد سوف تكون (٩٥.٢٤ جنيه) بينما لو ارتفع سعر الفائدة الى (٧ ٪) فإن القيمة الحالية سوف تقل الى (٩٣.٤٥ جنيه) . واذا وصل الى (١٠ ٪) كانت القيمة الحالية (٩٠.٩١ جنيه) .

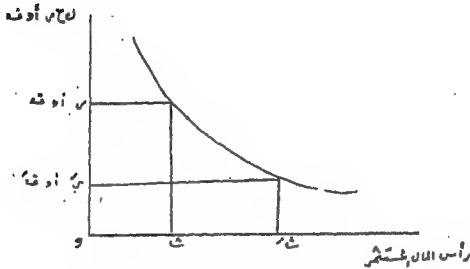
وبطبيعة الحال فإن معدل الكفاية الحدية لراس المال هو المعدل المتوقع للعائد بالاضافة الى تكاليف السلعة الرأسمالية الجديدة . ومن اجل التعرف على ما اذا كان الأمر يستحق شراء الأصل ، من الضروري مقارنة القيمة الحالية للاصل بثمن العرض . فاذا كانت القيمة الحالية تتجاوز تكلفة شراء الأصل فإن ذلك يدفع على شراؤه ، وعلى العكس اذا ما كانت القيمة الحالية للاصل اقل من تكلفة الحصول على الأصل فإنه لا يستحق الاستثمار في الحصول عليه .

ونفس النتيجة نحمل عليها بمقارنة معدل الانتاجية الحدية لرأس المال بمعدل الفائدة في السوق. فإذا كان معدل الانتاجية الحدية لرأس المال اكبر من معدل الفائدة في السوق للارصدة المقترضة ، فان ذلك يدفع الى شراء الاصل الرأسمالى ، والعكس صحيح. فإذا ما تساوى معدل الفائدة مع معدل الكفاية الحدية لرأس المال ، فان المنشأة تكون عند الوضع الأمثل لتشغيل رأس المال. فإذا ما كان معدل الكفاية الحدية لرأس المال اكبر من معدل الفائدة فان هناك ميئلاً لدى المنشآت لى تقتضى لى تقوم بزيادة الاستثمار فى اصول جديدة . أما اذا كان معدل الكفاية الحدية لرأس المال اكبر من معدل الفائدة ، فان المنشآت لن تقتضى ولن يتم اى استثمار فى اصول جديدة . وهكذا يكون شرط التوازن للمنشأة للوصول الى الوضع الاستثمارى الأمثل هو التساوى بين معدل الكفاية الحدية لرأس المال ومعدل الفائدة .

وفى حالة اختلال التوازن بين الانتاجية الحدية لرأس المال ومعدل الفائدة فيمكن ازالته بتغيير كل من رأس المال المستثمر (رصيد رأس المال) ومن ثم تغيير معدل الكفاية الحدية لرأس المال ، أو تغيير معدل الفائدة ، أو كلاهما . ويجب أن نعلم انه بينما يمكن تغيير رصيد رأس المال المستثمر ببطس فان التغيرات فى معدل الفائدة ذو اهمية كبيرة فى استعادة التوازن . وهذه الحقيقة يمكن تطبيقها على المنشأة وكذلك تطبيقها ايضا على الاقتصاد القومى .

منعنى الكفاية الحدية لرأس المال ، ويوضح الرسم التالى (شكل رقم) منعنى الكفاية الحدية لرأس المال نفسى الاقتصاد القومى . وهو ذو انحدار سالب من اعلى اليسار الى ادنى اليمين ، وهو ما يدل تناقص معدل الكفاية الحدية لرأس المال مع زيادة حجم رأس المال المستثمر ، والعكس صحيح ، وذلك

٦ لانطباق قانون تناقص الغلة. وهو ما يؤدي الى تناقص
الانتاجية الحدية المادية لرأس المال وكذلك لتناقص الناتج
الحدى بزيادة استخدام وحدات اكثر من رأس المال.



(شكل رقم)

عندما نقيس رأس المال المستثمر على المحور الأفقي
ومعدل الكفاية الحدية لرأس المال على المحور الراسى ، فإذا
كان رأس المال المستثمر (و ث) فان الكفاية الحدية لرأس
المال تكون (و ر) . فإذا زاد رأس المال المستثمر الى (و ث)
فان معدل الكفاية الحدية لرأس المال يتناقص الى (و ر)
وزيادة رأس المال المستخدم من (ث) الى (و ث) يؤدي الى
زيادة حجم الاستثمار المافى في الاقتصاد القومى .

بالاضافة الى ذلك ، فإنه للوصول الى الحجم الأمثل
(المرغوب فيه) لرأس المال المستخدم في الاقتصاد القومى
فان معدل الكفاية الحدية لرأس المال يجب أن يساوى معدل
الفائدة . فإذا كان الموجود المستخدم من رأس المال هو (و ث)

كما في الرسم السابق، وكان معدل الكفاية الحدية لرأس المال هي (و ر) ، وكان معدل الفائدة (ف) هو (و ر) كما فسي الرسم السابق أيضا . فان كل فرد في المجتمع يستطيع أن يقتصر ارضة نقدية تبعا لمعدل الفائدة يقوم باستثمارها في اصول انتاجية راسمالية . وذلك لأن معدل الكفاية الحدية لرأس المال (ك ح ر) اكبر من معدل الفائدة (ف) لأن (و ر > ف) . وسوف يستمر هذا الاتجاه حتى ينخفض معدل الكفاية للحدية لرأس المال الى مستوى معدل الفائدة ويتساوى ليصبح كل منهما متساوي (و ر = ف) ، وعند هذا التساوي يمل الاقتصاد القومي الى المستوى الأمثل لحجم رأس المال المستخدم او المستثمر في عمليات الإنتاج الاجتماعي . وانخفاض معدل الكفاية الحدية لرأس المال إنما يرجع الى زيادة كمية رأس المال المستخدم من (و ث الى و ك) وهو الحجم من الاستخدام لرأس المال المطلوب تشغيلها (الحجم الأمثل المرغوب فيه) . وهذا الزيادة في استخدام اصول انتاجية جديدة (و ث الى و ك) تشكل الاستثمارات الصافية التي تمت في المجتمع . الا انه يجب ملاحظة ان معدل الفائدة هو الذي يحدد الحجم الأمثل لرأس المال الواجب استثماره في الاقتصاد القومي ، ومعدل الكفاية الحدية لرأس المال يرجع اليه تحديد الكمية المرغوب فسي استثمارها تبعا لسعر الفائدة . اما المنحنى السلبي للكفاية الحدية لرأس المال فإنه يدل على انه عندما ينخفض سعر الفائدة فان الحجم الأمثل لرأس المال المستخدم يتزايد .

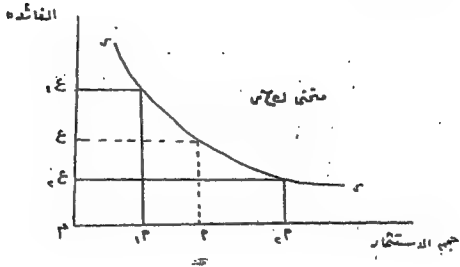
ويجب أن يكون واضحا ان الفلات الصافية ليست متعادلة في كل سنة وان معدل زيادة الغلة عن التكاليف يتغير أمسا لتغير الغلة المتوقعة او لتغير التكاليف او تبعالهما معا .

وإذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال السابقة هي المتعلقة بالاصل الواحد وتحكم الاستثمار الفردي فاننا لابد أن

نعرف الكفاية الحدية لرأس المال على مستوى المجتمع حينئذ تحكم الاستثمار على مستوى المجتمع . وفي هذا المجال يــــرى كينز ان الكفاية الحدية لرأس المال بصفة عامة في فترة زمنية معينة ماهي الا أعلى الكفايات الحدية للامول المختلفة التي يمكن انتاجها . فاذا كانت لدينا عدة اصول انتاجية هي ١ ، ب ، ج ، د وكانت الكفاية الحدية لرأس المال في هذه الامول هو ١٠ ٪ ، ٨ ٪ ، ٦ ٪ على التوالي فان الكفاية الحدية لرأس المال تعتبر ١٠ ٪ ، اذ انها سوف تكون اعلى معدل للفلات المتوقعة زيادة عن التكاليف المتوقعة لانتاج وحدة اضافية او حدية من النوع الاكثر ربحا من الامول الراسمالية . اذ الواضح ان الفرص الاستثمارية التي لم تستخدم سوف تستغل طالما ان المعدل لزيادة الفلة من التكاليف تزيد عن معدل سعر الفائدة ويستمر الاستثمار الى ان يتعادلا ، اي انها تعكس اعلى عائــــد يحمل عليه المجتمع اذا اضاف الى الانتاج الحالي وحدة جديدة من الامول .

وبالطبع فانه من المنطقي بالنسبة للمستثمر الذي يريد اضافة وحدة جديدة من اصل من الامول ان يقوم بمســــتل تقديرات شخصية ومن ثم يبحث عن الفلات المتتابة التي يقلها كل اصل من الامول المختلفة ثم يختار الاصل الذي تكون معدلته الانتاجية الحدية لرأس المال فيه اكبر مايمكن . الا ان الاقبال على الامول الانتاجية ذات الكفاية الانتاجية الحدية العالية لرأس المال سوف يؤدي الى ان تتجه بهذا المعدل الى التنافس وذلك لان الفلات المتوقعة تنهبط بزيادة العرض من هذا النوع من الامول ، وكذلك لان زيادة العرض تزيد من التكاليف في الفترة القصيرة ، وان كان من الممكن ان لا ترتفع في الفترة الطويلة ويمكن تكوين جدول (او منحني) يبين مقدار الاستثمارات التي يتعين زيادتها في فترة معينة لتخفيض الكفاية الحدية لرأس المال الى اي معدل ، او بعبارة اخرى جدول الكفاية الحدية

لراس المال ، ويعرض هذا الجدول بيانيا منحنى الكفاية الحديدية
لراس المال كما يلي :



وفي الرسم السابق (شكل رقم) حيث نجد أن المحور
(س) يمثل حجم الاستثمار في فترة معينة ، والمحور (ر) يمثل
سعر الفائدة السائد ، أي المنحنى (ر ر) يمثل الكفاية الحديدية
لراس المال بمدة عامة ، أي يوضح حجم الاستثمار الذي يقوم به
المجتمع في فترة معينة عند سيادة مستويات معينة من أسعار
الفائدة .

فإذا كان سعر الفائدة عند المستوى (ع) فإن حجم
الاستثمار في الفترة موضع الاعتبار يصبح (م ١) لكن لو هبط
سعر الفائدة إلى المستوى (ع ٢) فإن حجم الاستثمار يزيد
فيصبح معادلا الكمية (م ٢) ، أما إذا ارتفع سعر الفائدة
إلى المستوى (ع ١) فإن حجم الاستثمار يهبط إلى الكمية ١
وهذه العلاقة بين حجم الاستثمار وسعر الفائدة تتحكم فيها

الكفاية الحدية لرأس المال α ، ان المتكثمين يحاولون دائما الوصول بأرباحهم الى اقصى حد ممكن وعلى هذا فانهم يقدمون على الإستثمار فى الأصول الجديدة ويستمررون فى اتجاههم النسبى الحد الذى يوضح عنده معدل الخصم الذى يساوى صافى الفلات المتوقعة بنفقة الاحلال معادلا لسعر الفائدة. وهو ما يوضح العلاقة بين الإستثمار ومعدل سعر الفائدة ففى ظل منحني معين للكفاية الحدية لرأس المال يجب ان ينخفض سعر الفائدة لكى يزداد حجم الإستثمار . او على حد تعبير كينز فان الحافز على الانتاج لكمية معينة من السلع الرأسمالية يتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال ومدى ارتفاعها نسبيا عن سعر الفائدة.

ومن ثم نجد ان سعر الفائدة يلعب دورا هاما فى تحديد حجم الاستثمار وبالتالي حجم التوظيف وكلما كان سعر الفائدة اكثر انخفاضا كلما ادى ذلك الى زيادة حجم الاستثمار والتوظيف تبعا لارتفاع الكفاية الحدية لرأس المال نسبيا عن سعر الفائدة.

لذا ما الترفنا ان سعر الفائدة قد انخفض الى الصفر فان تراكم الأصول الرأسمالية سوف يؤدي الى انخفاض الفلات المتوقعة الى الحد الذى تتعادل مع التكلفة أى ان الأصول الرأسمالية لم تعد نادرة وانها تدبر غلات صافية تعادل نفقة انتاجها ، ومن ثم تصبح الكفاية الحدية لرأس المال معادلة للصفر .

الا ان هناك قوى ديناميكية مستمرة عبر الزمن مثل زيادة حجم السكان والتقدم التكنولوجى والتوسع فى حيازة اقاليم جديدة غير مستغلة بالاضافة الى الحروب تؤدي الى عدم هبوط الفلات المتوقعة الى الكفاية الحدية لرأس المال حالة

هبوط سعر الفائدة أى أنه بالرغم من هبوط سعر الفائدة فإنه يمكن الإبقاء على معدل الكفاية الحديدية لرأس المال مرتفعاً عند مستوى يكفى لتجنب حدوث بطالة حادة وهو ما حدث خلال القرن التاسع عشر حيث استطاعت هذه القوى وخاصة الحبيروتيا الإبقاء على معدل مرتفع للكفاية الحديدية لرأس المال. أما خلال الثلث الأول من القرن العشرين فإن معدل نمو السكان فى تناقص بالإضافة الى توقف الفتوحات الأوروبية والغزو الخارجى وانحصر التقدم التكنولوجى فى انتاج الات توفر استخدام رأس المال وهو ما يعنى نمواً فى نسبة الأصول الرأسمالية الى الانتاج. وفى ظل هذه الظروف كان تراكم رأس المال فى الفترة ١٩٢٢ - ١٩٢٩ فى الولايات المتحدة كافيًا لخفض معدل الكفاية الحديدية لرأس المال ليعادل سعر الفائدة، ومن ثم ضعف الاستثمار وكانت النتيجة البطالة العامة عام ١٩٢٩ (١).

وطالما أن الاستثمار يعتمد على توقعات المنظمين والمنتجين للغلات المتوقعة مستقبلاً، فإن هذه التوقعات إنما تعتمد إما على حقائق ومعلومات معروفة لنا، أو احتمالات مستقبلية يمكن التنبؤ بها مع اختلاف درجة دقة التقييم وصحته.

أما الحقائق التى يمكن معرفتها فهى حجم الموجود من السلع الاستثمارية المختلفة ومدى قوة طلب المستهلكين على السلع التى يتطلب انتاجها كميات كبيرة من رأس المال وهى توقعات فى الأجل القصير وتعتمد على معرفة المبيعات الناجمة عن انتاج الأصول الرأسمالية الحالية أى فى ظل ثبات حجم المشروع وتغير حجم الانتاج فقط.

أما الأحداث المستقبلية فمن بينها التغييرات المستقبلية في نوع وكمية الأصول الرأسمالية أو التغيير في الأذواق وتوسيع الطلب الفعال والتغييرات في وحدة الأجر بالنسبة للمنتج وباختصار فحالة التوقع النفسية يطلق عليها توقعات الأجل الطويل وذلك تمييزاً لها عن التوقعات في الأجل القصير والتي تقوم على تقدير المنتج للثمن الذي يحمل عليه السلعة حينما ينتهي من انتاجها باستخدام الآلات والأدوات الإنتاجية الموجودة فعلاً. وعلى ذلك فإن التوقعات طويلة المدى تعتمد على تقدير المبيعات التي يأمل المنظمون ببيعها في المدة الطويلة نتيجة للتغير في حجم الانتاج والتغير في حجم المشروع أو بناء مشروعات جديدة. وتوقعات الأجل القصير أكثر شبهاً أما توقعات الأجل الطويل فهي عرفة لتقلبات عنيفة وشاذة.

وانتهى كينز إلى أن حقائق الموقف الحالي تدخل السبيل حد كبير في تكوين آراء المنظمين عن التوقعات طويلة الأجل واستنتج أن التوقعات طويلة الأجل يتوقف عليها اصدار قرارات ارباب الأعمال من حيث التنبؤ بالاتجاهات المحتملة ، وكذلك فإن هذه القرارات تعتمد إلى جانب التنبؤ على مدى الثقة في هذه التنبؤات . فإذا توقع المنظمون تغييرات كبيرة وكانوا غير متأكدين من اتجاه وشكل هذه التغيرات وتأثيراتها فإن درجة الثقة سوف تكون ضعيفة . وبالرغم من أن هذه المسألة يعطيها ارباب الأعمال أهمية زائدة لأنها تكون الركيزة الأساسية في اتخاذ القرارات بالنسبة لهم فإن الاقتصاديين السابقين لم يعطوها أهمية كبيرة عند تحليلهم للظواهر الاقتصادية كما لم يوضحوا كذلك أن علاقتها بالمشاكل الاقتصادية انمسا تنشأ من خلال تأثيرها على منحني الكفاية الحدية لرأس المال وهكذا أكد كينز أن حالة الثقة هي من أهم العوامل المحددة للكفاية الحدية لرأس المال .

وسابقا كانت المعلومات ضئيلة عن العوامل التي تحكم عائد الاستثمار لفترة مستقبلية طويلة بل قد تكون معدومة في بعض الاحيان اما الآن فان السوق متسعة وكذلك ظهر في النظام الراسمالي فصل الادارة عن الملكية وكذلك ظهر عامل له اهمية بالغة هو البورصات التي جعلت مهمة التوقع أيسر الا انها جعلت الاداة الاقتصادية اكثر تعرضا لعدم الاستقرار والتغيرات اليومية في قيمة الاوراق المالية ولو انها تسهل انتقال الاستثمارات القديمة بين الافراد وبعضهم البعض الا ان لها تاثيرها القاطع على معدل الاستثمار الحالي. فلا معنى لتشديد ممنع جديد بتكلفة اعلى من ثمن الشراء لمصنع قائم مما شل فهناك بعض انواع الاستثمار التي يحكمها متوسط توقعات من يتعاملون في البورصات كما توفعها اسعار الاوراق المالية بدرجة اكبر من توقعات المنظمين المحترفين. فالاستثمار الذي يعتمد على اصدار اوراق مالية وطرحها في السوق يتوقف الاكتتاب فيها لاثك على قيمة الاوراق المالية لمشروعات الاستثمار المشابهة اكثر من اعتمادها على الغلات المتوقعة لهذا الاصل (بافتراض ثبات سعر الفائدة) فاسعار الاوراق المالية الحالية تؤثر في اسعار الاوراق المالية الجديدة التي تطرح، فبالاسعار الحالية للاوراق المالية في نوع معين من الاصول في سوق الاوراق الحالية انما توجه او تتفمن ارتفاع الكفاية الجديدة لهذا النوع من الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة ومن ثم يكون الحافز على الاستثمار فيها قويا .

واذا كانت الاسعار منخفضة فمن الافضل شراء الموجود او القوائم ولا حاجة الى انشاء جديد فثمن العرض سوف يزيد عن ثمن السوق والكفاية الحدية سوف تكون اقل من سعر الفائدة .

واذا تم توجيه الاستثمارات الجديدة على اساس قيمة الاوراق المالية السائدة في البورصات وتحددت هذه القيم على

أساس تنبؤات سليمة ودقيقة عن حالة المنشآت وامكانياتها
واحتمالات نجاحها لكان ذلك مقبولا، أما وجود البورصات فقد
أتاح الفرصة أمام عدد كبير من المتعاملين والجاهلين لظروف
الاستثمارات المختلفة للتأثير في الأسعار وسجدان أي تغيير
فجائي في الرأي بين فريق من المتعاملين (وقد يكونوا سيئى
النية) قد يخلق موجة عامة من الشعور النفسى ومن ثم يؤثر
في قيم الأوراق المالية ، وهذا لا أثر له على الإطلاق بل ويختلف
تماماً عما توحى به دراسة الغلات المتوقعة . وعندما تنتهى
الحالة النفسية التى استولت على المتعاملين وتتغير ومن ثم
تحدثاشارا عكسية ومن ثم تنقلب البورصات موجات من التفاضل
والتشاؤم التى تعطى أثارا سيكة على الحياة الاقتصادية .

وكذلك فإن كينز يرى أن المتعاملين في البورصة مسرّن
المحترفين ، يهمهم إلا تعظيم دخلهم فقط من التعامل فى
البورصة ولذلك فإنهم لا يحاولون إعطاء تقدير سليم للاستثمارات
بالتعرف على قيمة الغلات الحقيقية المتوقعة للامل فى عشر
سنوات أو أكثر بل يهتمون بعمل تخمينات عن تقدير السوق
لهذا الامل فى الأيام القليلة المقبلة ونى احسن الحالات اسابيع
مقبلة إذ هو يربح ويعيش على الارباح الراسمالية التى
تتحقق له نتيجة التخمينات السليمة .

وبدلا من أن تعمل البورصات كجهاز لإعطاء التقديرات
الدقيقة عن الغلات المتتابة فى المدة الطويلة لانواع الاستثمارات
المختلفة يقوم هذا الجهاز بإعطاء تقديرات عن كيفية تقدير
الرأى الجماعى للاستثمارات فى ظرفاىام أو اسابيع قلائل، وتغير
هذا الرأى بين فريقين من المتعاملين يؤدي إلى حدوث تغييرات
حادة فى التوقعات بالنسبة للمستقبل وقد اثبتت الحوادث أن
البورصات تتعرض لموجات من التفاضل والتشاؤم تؤدي السى
تقلبات الاقتصاد القومى .

- وقد دفع ذلك بكينز الى التفكير فى جعل شراء استثمار معين مسألة مثل الزواج الكاثوليكي لا يمكن الافتراق عنه -
الا بالموت او لسبب جسيم حتى يجبر المستثمر على ان يدخل فى اعتباره احتمالات الاجل الطويل . الا ان كينز عاد مرة اخرى الى القول بان هذا العجل سوف يحول الاستثمارات القديمة الى شكل جامد وهو ما يعوق الاستثمار الجديد الى حد كبير وخاصة اذا كان هناك اساليب بديلة امام الافراد للاحتفاظ بالمدخرات كالاكتناز او الاقراض .

ولذلك فان العلاج لازمات الثقة التى تنتاب الحيساة الاقتصادية هو الا نترك للافراد حرية الاختيار بين انفاق الدخل وبين استثماره فى احد الامول الرأسمالية وخاصة فى فترات الشك فى نجاح الاستثمار . ومن ثم يجب توجيه الدخل الى زيادة الانفاق على الاستهلاك كبديل للاستثمارات الجديدة اى زيادة الانفاق الاستهلاكي مع نقص حجم الاستثمارات الجديدة ، وهذا يكون احدى دوافع شك من عدم توجيه الدخل الى ايهما .

وبصرف النظر عن عدم الاستقرار الذى يسود الحيساة الاقتصادية نتيجة المفارقة فهناك عوامل القلق التى ترجع الى طبيعة الانسان نفسه فالكثير من نشاطنا الايجابى يعتمد على التفاؤل اكثر منه على اساس الاحتمالات الرياضية فالكثير من تصرفاتنا قد ترجع الى العفوية اكثر من اعتمادها على القياس العلمى . وهذا يعنى ان الازمات او الكساد الاقتصادى سسوف تتزايد حدته وان الرواج الاقتصادى يتوقف الى حد كبير على عوامل سياسية واجتماعية فخوف رجال الاعمال والمنظمين واصحاب المشروعات الفردية من ومول حكومة ذات ميول اشتراكية او تبسنى الحكومة لمشروع للانعاش الاقتصادى قد يؤدى الى كساد تجارتهم او صناعتهم ولا يرجع ذلك الى تقدير معقول قدر ما يرجع الى تغير فى حالة التفاؤل النفسية التى تستولى عليهم .

ولا يجب أن نستنتج من هذا أن كل شيء يتوقف على الموجبات
النفسية التي لا ضابط لها ولكن نود أن نعطى أهمية للحالسة
النفسية التي يمكن أن تعود وتؤثر في تصرفات الأفراد وتحدد
بدائلهم والتي قد تكون بعيدة على البدائل الصحيحة .

.....

الفصل الخامس : مضاف الاستثمار

قدم مفهوم المضاف لأول مرة الأستاذ كاهن R.F.Kahn في مقال له بعنوان " العلاقة بين الاستثمار المحلي والبطالة " عام ١٩٣١. ومضاف كاهن كان مضافا عن العمالة والتشغيل. ولقد أخذ كثير فكرة المضاف ليصاغ منها مضاف الاستثمار.

يعتبر كينز نظريته في المضاف جزءا مكمل لنظريته في التشغيل. فالمضاف تبعاً لمفهوم كينز هو إقامة علاقة محكمة بين الدخل الكلي والتشغيل الكلي من ناحية، ومعدل الاستثمار من ناحية أخرى وتقوم على أساس الميل للاستهلاك. وهي تدلنا على أن الدخل القومي سوف يتزايد بمضاف معين يتجه للزيادة في الاستثمار. فإذا زاد الاستثمار بمقدار (ث) فإن الدخل القومي (ل) يتزايد بمضاف (ن) ومن ثم تكون الزيادة في الدخل القومي مساوية لحاصل ضرب حجم الاستثمار في هذا المضاف أي ($ل = ن \cdot ث$). ولذلك فإن مضاف الاستثمار هو المعامل الذي يزيد به الدخل القومي نتيجة زيادة محدد في الاستثمار. ومن ثم فإن ($ن = \frac{ل}{ث}$) حيث (ن) تعبر عن المضاف، بينما (ث) تعبر عن الاستثمار، (ل) تعبر عن مقدار التغير. (زيادة أو نقص) (ن) تعبر عن قيمة المضاف.

وأهم عنصر في نظرية المضاف هو ذلك المعامل (ن) الذي يعبر عن القوة التي تستطيع كمية من الاستثمار الإضافي أن تزيد من حجم الدخل القومي، وقيمة المضاف تتحدد بالميل الحدي للاستهلاك، وبينهما علاقة طردية. ففي الوقت الذي يكون فيه الميل الحدي للاستهلاك مرتفعاً، فإن قيمة المضاف تكون أيضاً مرتفعة، وعندما تكون قيمة الميل الحدي للاستهلاك منخفضة تكون قيمة المضاف منخفضة. والعلاقة بين المضاف والميل الحدي للاستهلاك يمكن متابعتها رياضياً كما يلي :

$$\begin{aligned} J\Delta &= \Delta + \Delta \quad \text{(حيث } \Delta \text{ هي حجم الاستهلاك)} \\ J\Delta &= \Delta + \Delta \quad \text{(حيث } \Delta \text{ هي الميل الحدي)} \\ &\text{للاستهلاك} \end{aligned}$$

$$\Delta = J\Delta - \Delta$$

$$\Delta = \frac{J\Delta}{J\Delta + 1}$$

$$\frac{1}{M-1} = \frac{J\Delta}{\Delta}$$

$$\left(\frac{J\Delta}{\Delta} = N \right) \quad \frac{1}{M-1} = N$$

$$\left(\text{حيث } \Delta \text{ هي الميل الحدي للاذخار} \right) \quad \frac{1}{J} = N$$

وطالما أن (م) هي الميل الحدي للاستهلاك، فإن
المضاعف (ن) بحكم التعريف لابد أن يساوي (١ - $\frac{1}{J}$)
الميل الحدي للاذخار أي يساوي ($\frac{1}{J}$) . ويمكن إيضاح مضاعف
الاستثمار في شكل جدول من القيم المفترضة للميل الحدي
للاستهلاك أو الميل الحدي للاذخار كما هو في الجدول التالي
(جدول رقم ٥)

(جدول رقم ٥)
اشتقاق مضاعف الاستثمار

الميل الحدي للاستهلاك $\frac{\Delta}{J\Delta}$	الميل الحدي للاذخار $\frac{J\Delta}{\Delta}$	المضاعف الاستثماري
١	١	١
٢	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$
٣	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{3}$
٤	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$
٥	$\frac{1}{5}$	$\frac{1}{5}$
٦	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$
٧	$\frac{1}{7}$	$\frac{1}{7}$
٨	$\frac{1}{8}$	$\frac{1}{8}$
٩	$\frac{1}{9}$	$\frac{1}{9}$
١٠	$\frac{1}{10}$	$\frac{1}{10}$
مستمرة	مستمرة	مستمرة

والجدول يوضح قيمة للمضاعف تختلف تبعا لقيمة الميل الحدى للاستهلاك ، وهو يساوى مقلوب الميل الحدى للدخـل . وبينما الميل الحدى للاستهلاك اكبر من واحد صحيح فانه اقل من واحد صحيح اى أن (1 < الميل الحدى للاستهلاك < صفر) فان المضاعف دائما يكون بين واحد صحيح ومالانهاية (٥٥) مضاعف الاستثمار < 1) . فاذا كان مضاعف الاستثمار واحد صحيح فان ذلك يعنى ان كل الزيادة فى الدخل تدخر ، وانه لا يوجد ما ينفق على الاستهلاك لان الميل الحدى للاستهلاك صفر ، ومن الساحة الأخرى عندما يكون المضاعف مالانهاية ، فان ذلك يعنى ان الميل الحدى للاستهلاك يساوى واحد صحيح ، وان الزيادة فى الدخل تنفق بالكامل فى الاستهلاك ، وهذا سوف يقود الاقتصـاد القومى الى التشغيل الكامل ، وكذلك لايجعل هناك اى حدود للتفخم ، بل سوف يدفع ذلك الى التفخم ، وهى حالة تسابرة الحدوث . وعلى ذلك فان قيمة مضاعف الاستثمار تتراوح ما بين واحد صحيح ومالانهاية .

طريقة عمل مضاعف الاستثمار :

المضاعف يعمل للامام وكذلك يعمل للخلف .

١ - طريقة عمل المضاعف للامام : نظرية المضاعف تشرح الاثر التراكمى للتغيرات فى الدخل نتيجة للتغيرات فى الاستثمار من طريق اثار الانفاق الاستهلاكى . وسوف نعرض التحليل المتتابع الذى يوضح حركة تولد الدخل . فالزيادة فى الاستثمار تقود الى زيادة الانتاج التى تخلق الدخل الذى تولد الانفاق الاستهلاكى . هذه المراحل المستمرة تتفاعل مرحلة بعد اخرى حتى نصل الى مرحلة لا يتحقق فيها اى زيادة فى الدخل او الانفاق .

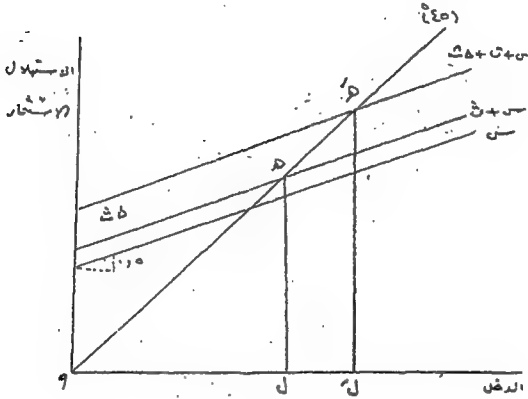
نفرض ان الميل الحدى للاستهلاك فى مجتمع يساوى ($\frac{1}{p}$) والانفاق الاضافى على الاستثمار (التفسير فى الاستثمار) يساوى

(١٠٠ جنيه) وحسب الميل الحدى للاستهلاك فان نصف الزيادة فى الدخل سوف تنفق على الاستهلاك (٥٠ جنيه)، وهذا الانفاق الإضافى سوف يزيد من الانتاج وكذلك يزيد من الدخل مرة ثانية بنفس القيمة (٥٠ جنيه) ، والزيادة فى الدخل الجديدة سوف يتوجه نصفها الى الاستهلاك تبعا للميل الحدى للاستهلاك (٢٥ جنيه) . وهكذا تتجدد الدورة مرة بعد أخرى مع تناقص قيمتها (من ٥٠ جنيه الى ٢٥ جنيه الى ١٢.٥٠٠) حتى تصل القيمة السس المفروء وهذه الدورات المتجددة والمتناقصة لتولد الدخل . تنتهى الى زيادة الدخل بمقدار (٢٠٠ جنيه) . ويمكن الوصول الى ذلك باستخدام الصيغة الرياضية السابقة حيث يمكن التعرف على قيمة المضاعف ابتداءً من قيمة الميل الحدى للاستهلاك فاذا كان الميل الحدى للاستهلاك $\frac{1}{4}$ فان المضاعف سوف يساوى (٢) ، وبذلك تكون الزيادة فى الدخل حسب الصيغة ($\Delta = 2 \times$)
 $\times \Delta = 2 \times 100 = 200$ جنيه)

(جدول رقم ١)
تتابع عمل المضاعف

الزيادة فى الاستثمار	الزيادة فى الدخل	التغير فى الاستهلاك	التغير فى الادخار
١٠٠	١٠٠	٥٠	٥٠
	٥٠	٢٥	٢٥
	٢٥	١٢.٥٠	١٢.٥٠
	١٢.٥٠	٦.٢٥	٦.٢٥
	٦.٢٥	٣.١٢٥	٣.١٢٥
	٣.١٢٥	١.٥٦٢	١.٥٦٢
	١.٥٦٢	٠.٧٨١	٠.٧٨١
	٠.٧٨١	٠.٣٩٠	٠.٣٩٠
١٠٠ تقريباً	٢٠٠ تقريباً	١٠٠ تقريباً	١٠٠ تقريباً

ويمكن ايضاح طريقة عمل المضاعف ببيانها علي النحيو
الوارد في الرسم التالي (شكل رقم ٠)

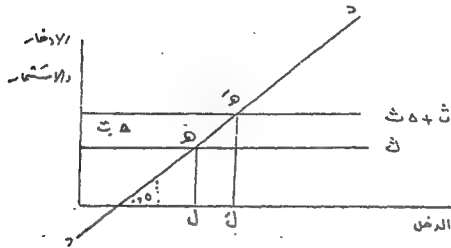


(شكل رقم)

يتبين من الشكل السابق ان ميل منحنى دالة الاستهلاك
(س) هو (٥٠°) وهو يعبر الميل الحدي للاستهلاك. ومنحنى
الاستهلاك بالاضافة الى الاستثمار (س + ث) يتقاطع مع خط ٤٥°
عند النقطة (هـ) ليشير الى مستوى توازن الاقتصاد القومي
عند مستوى من الدخل يساوي (و ل) وبعد الزيادة في
الاستثمار التي تمثلها المسافة بين المنحنيات (س + ث) ،
(س + ث + هـ) فان هذا الخط الجديد يتقاطع مع خط ٤٥°
في نقطة جديدة (هـ) لتحدد حجم الدخل القومي الجديد والمساوي
(و ك) والزيادة في الدخل (ل ل') تساوي ضعف المسافة

الممثلة للزيادة في الاستثمار (بين المنحنيات س + ث ، س + ث
 + Δ ث) .

ونفس النتيجة يمكن الحصول عليها من الميل الحدي للإدخار
 إذ أن الدخل عندما تتزايد ، فإن الإدخار أيضا يتزايد
 ليتساوى على الاستثمار في نقطة توازن جديدة عند مستوى آخر من
 الدخل كما في الرسم التالي (شكل رقم ...) .



(شكل رقم)

ففي الرسم نرى أن دالة الإدخار تنحدر بميل يساوي (٠.٥)
 لتوضح أن الميل الحدي للإدخار = ٠.٥ ، والخط (ث) هو منحنى
 دالة الاستثمار الذي يقطع منحنى الإدخار عند النقطة (هـ)
 لتحديد نقطة توازن الاعتماد القومي عند مستوى من الدخل
 يساوي (ل) . إلا أن زيادة الاستثمار بمقدار (Δ ث) يرفع
 منحنى الاستثمار إلى (ث + Δ ث) الذي يقطع منحنى الإدخار
 عند النقطة (هـ') لتحديد نقطة توازن جديدة للاقتصاد القومي .

عند مستوى من الدخل أكبر هو (و ل) . ونجد ان زيادة الاستثمار أدت الى زيادة الدخل بكمية مضاعفة هي (ل ل) .

٢ - طريقة عمل المضاعف الى الخلف . التحليل السابق أوضح طريقة عمل المضاعف الى الامام . اما الآن اذا تناقص الاستثمار بدلا من زيادته ، فان المضاعف يعمل الى الخلف على عكس الاسلوب السابق . فتخفيض الاستثمار سوف يؤدي الى تقلص تناقص الانتاج وتناقص الدخل وبالتالي تناقص الاستهلاك وتناقص الاستهلاك سوف يؤدي بدوره الى تناقص الدخل الذي يؤدي السني تناقص الاستهلاك في دورات متتالية ايضا لننتهي الى نقصان الدخل الكلي بمقدار اكبر من مقدار تناقص الاستثمار . فبالاذا افترضنا ان الاستثمار تناقص بمقدار (١٠٠ جنيه) وكان الميل الحدى للاستهلاك (٥٠) . وبالتالي فان المضاعف (٢) ، فبان التراجع في الدخل سوف يستمر حتى ينتهي الى التناقص بمقدار (٢٠٠ جنيه) . ويمكن الوصول الى ذلك عن طريق الاسلوب الرياضي

$$[- \Delta L = n \cdot \Delta K] \text{ ان } (- \Delta K = 100 - x \cdot 2 = 100)$$

ومن المعروف ان مقدار تزايد تراجع الدخل تبعاً لعمل مضاعف الاستثمار انما يعتمد على قيمة الميل الحدى للاستهلاك وزيادة الميل الحدى للاستهلاك تزيد من قيمة المضاعف وتعمق من تراجع الدخل ونقصانه ، والعكس صحيح . فعلى العكس ارتفاع قيمة الميل الحدى للادخار تخفف من قيمة المضاعف وتخفف من تراجع الدخل وتقلل من مدى نقصانه ، والعكس صحيح . وعلى ذلك فان المجتمع الذي يرتفع فيه الميل الحدى للاستهلاك (ينقص الميل الحدى للادخار) سوف يعاني بشكل كبير عند انخفاض حجم الاستثمار ، اذا ان حجم المضاعف كبير ، وسوف يؤدي الى زيادة حجم انخفاض الدخل في المجتمع الذي يكون فيه الميل الحدى للاستهلاك صغيراً (الميل الحدى للادخار كبيراً) اذا سوف يكون المضاعف اقل ، ومن ثمة انخفاض الدخل اقل من انخفاض حجم الاستثمار .

المفروقات التي يعتمد عليها المضاعف

نظرية كينز في المضاعف تعمل في ظل افتراضات معينة
تجد من عمل المضاعف هي :

١ - ان التغيرات تحدث في الاستثمار المستقل مع التزاي
شبات الاستثمار المولده .

٢ - الميل الحدي للاستهلاك تظل ثابتة خلال فترة التحليل .

٣ - ان الاستهلاك دالة الدخل الجارى .

٤ - ليس هناك اية فترة ابطاء في مراحل عمل المضاعف في
الزيادة . (او النقص) في الاستثمار تقود سريعا وفي الحال
الى الزيادة (النقص) في الدخل .

٥ - المستوى الجديد للاستثمار يعمل اليه بمجرد الانتهاء
من مراحل عمل المضاعف .

٦ - هناك زيادة صافية في الاستثمار .

٧ - السلع الاستهلاكية متاحة للاستجابة للطلب الفعسالم
الذي يحدث .

٨ - هناك فائض في الطاقة الانتاجية لانتاج الطمسسمع
الاستهلاكية لتقابل الزيادة في الطلب الاستهلاكي بزيادة الدخل
نتيجة زيادة الاستثمار .

٩ - الموارد الاخرى للانتاج ايضا متاحة في الاقتصاد
القومي .

١٠ - المجتمع الذي تحدث فيه اثار المضاعف هو مجتمع
صناعي .

١١ - الاعتماد مغلق لايتأثر بالتجارة الدولية .

١٢ - ليس هناك اى تغيرات في الائتمان .

١٣ - اهمال اثر بعض الاستهلاك على الاستثمار .

١٤ - ان الاقتصاد القومي لم يصل بعد الى مستوى التشغيل

الكامل .

الفصل السادس • المعجل

كان أول من ناقش العلاقة بين التغيرات في الاستهلاك وصافي الاستثمار هو الاقتصادي كارفر " T-N. Carver " عام ١٩٠٣. ثم قام التاليو بالتحليل التفصيلي لعمل المعجل عام ١٩٠٩، ثم قدم مبدأ المعجل كلارك عام ١٩١٧، ثم أدخله فسي تحليل دوره الأعمال هيكس وسامولسون وهارود بعد ذلك .

مبدأ المعجل

يقوم مبدأ المعجل على حقيقة ان الطلب على السلع الرأسمالية مشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية ،حيث أن الأول هو الذي يدفع بالانتاج .

ومبدأ المعجل يشرح المراحل التي يتم من خلالها زيادة (او نقص) الاستثمار في السلع الرأسمالية الانتاجية نتيجة لزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية . والمعجل هو المعامل بين الاستثمار المولد والزيادة الأولية في الانفاق الاستهلاكي .

$$\Delta I = \frac{\Delta C}{s} = m$$
 اذا كانت (م) تدل على قيمة المعجل فان ($\frac{\Delta C}{s}$) أو ($\Delta I = m \cdot \Delta C$) حيث ان (ΔC) التغير الصافي في الاستثمار (ΔI) التغير الصافي في الانفاق الاستهلاكي .
 اذا كانت الزيادة في الانفاق الاستهلاكي هي (١٠٠٠ جنيه) فانها سوف تؤدي الى زيادة في الاستثمار قدرها (٢٠٠٠ جنيه) ،وهو مايعنى ان المعجل يساوى (٢) .

المفهوم السابق للمعجل تم توسيعه بواسطة هكس Hicks كمعامل للاستثمار المولد بالنسبة للنتاج . فالمعجل (ع) مساوى للتغير في الاستثمار بالنسبة للتغير في الدخل ، او معامل انتاجية رأس المال . وهو يعتمد على التغير النسبي في الناتج (ΔI) والتغيرات في الاستثمار (ΔC) . ويوضح ان الطلب على السلع الرأسمالية لايشق فقط من الطلب على السلع الاستهلاكية بل من اى طلب مباشر على الناتج القومى .

فلى أى اقتصاد ، الحجم المطلوب من رأس المال يعتمد على التغيرات فى الطلب على الإنتاج . وأى تغير فى الناتج سوف يقود الى التغير فى حجم رأس المال . وهذا التغير فى حجم رأس المال يساوى حاصل ضرب المعجل (ع) فى الزيادة فى الناتج او بمعنى آخر مساويا لحجم الزيادة فى الناتج مضاعفا بقيمة المعجل ، أى ان $(\Delta C = E \cdot \Delta L)$. فإذا كانت قيمة آلة تساوى اربع وحدات نقدية وكان انتاجها يساوى وحدة واحدة نقدية ، فإن قيمة المعجل تساوى (٤) ، أى منظم يرغب فى زيادة الناتج بوحدة واحدة سنويا يجب عليه ان يستثمر اربع وحدات نقدية فى هذه الآلة . وعلى ذلك فإنه فى أى اقتصاد يكون فيه المعجل اكبر من واحد صحيح ، نجد ان انتاج وحدة اضافية واحدة من الناتج تحتاج الى كمية من الاستثمار الصافى اكبر منها (أى كمية من الاستثمار اكبر من وحدة واحدة) فالاستثمار الاجمالى فى الاقتصاد سوف يساوى احلال الاستثمارات المستهلكة بالإضافة الى الاستثمار الصافى . فإذا افترضنا ان احلال الاستثمارات (سواء بالنسبة للاستهلاك او للاحلال) ثابت ، فإن الاستثمار الاجمالى سوف يختلف تبعاً لمستوى الاستثمار المطابق لمستوى الانتاج .

ومبدأ المعجل يمكن التعبير عنه بهذه المعادلة التسمى

لدمها الاستاذ برومان Prooman .

$$C_n = E \cdot (L_n - L_{n-1}) + I$$

حيث أن (C_n) هى الاستثمار الاجمالى فى الفترة (n)
و (E) هى المعجل ، (L_n) هى الناتج القومى فى الفترة (n)
(L_{n-1}) هى الناتج القومى فى السنوات السابقة ($n-1$) ،
(I) هى احلال الاستثمارات .

وهذه المعادلة تدلنا على ان الاستثمار الاجمالى خلال الفترة (n) يعتمد على التغيرات فى الدخل (L) من الفترة

(ن - 1) الى الفترة (ن) مضاعفا بقيمة المعجل (ع) بالإضافة الى الاستثمارات المتفقة على الاحلال.

ولوصول الى الاستثمار المافى (ث م) فان الاستثمار فى الاحلال يجب ان يطرح من كل من طرفى المعادلة لان الاستثمار المافى فى الفترة (ن) هو :

$$\begin{aligned} \text{ث م} &= \text{ع} \cdot (1 - \text{ل} - \text{ل} - \text{ل} - 1) \\ \text{ع} &= (\text{ل} - \text{ل} - 1) \end{aligned}$$

وهذه المعادلة الافضل ان تكون (أ = ث = ع ل) حيث (أ = ل = ل - ل - 1) . وفى الحقيقة ان اختلاف بين هذه المعادلة (أ = ث = ع ل) التى قدمها الاستاذ مكس ، وتلك التى قدمها سامولسون وهى (أ = ث = ج أ س) ، فالمعجل فى كلاهما (ع) ، (ج) ، واحد ، ولكن الاختلافان هيكس اخذ بالزيادة فى الناتج الكلى النهائى (أ ل) بينما سامولسون اخذ بالزيادة فى الطلب على السلع الاستهلاكية (أ س) . وعلى ذلك فسيان صيغة هيكس أخذت بالزيادة فى الناتج الكلى النهائى (أ ل) بينما سامولسون اخذ بالزيادة فى الطلب على السلع الاستهلاكية (أ س) . وعلى ذلك فان صيغة هيكس للمضاعف هى (ث م = ع (ل - ل - ل - 1) بينما صيغة سامولسون هى (ث م = ج ، ج (س - س - 1) . ولكن الصيغة الشائعة بشرح مبدا المعجل هى صيغة هيكس .

فإذا كان (ل - ل - 1) فان الاستثمار المافى خلال الفترة (ن) ايجابى ، ومن الناحية الاخرى اذا كان (ل - ل - 1) فان الاستثمار المافى سلبى ، او أن هناك نقبسى وتراجع فى الاستثمار فى الفترة (ن) .

طريقة عمل المعجل

سوف نوضح طريقة عمل المعجل من خلال مثال افتراضى فى
الجدول الشالى (جدول رقم) .

(جدول رقم)
طريقة عمل المعجل

عدد السنوات	الناتج الكللى	رأس المال المطلوب	الاستثمار فى الاحلال	الاستثمار الصافى	الاستثمار الاجمالى
(١)	(٢)	(٣)	(٤) +	(٥)	(٦) =
ن	١٠٠	٤٠٠	٤٠	صفر	٤٠
ن + ١	١٠٠	٤٠٠	٤٠	صفر	٤٠
ن + ٢	١٠٥	٤٢٠	٤٠	٢٠	٦٠
ن + ٣	١١٥	٤٦٠	٤٠	٤٠	٨٠
ن + ٤	١٣٠	٥٢٠	٤٠	٦٠	١٠٠
ن + ٥	١٤٠	٥٦٠	٤٠	٤٠	٨٠
ن + ٦	١٤٥	٥٨٠	٤٠	٢٠	٦٠
ن + ٧	١٤٠	٥٦٠	٤٠	- ٢٠	٢٠
ن + ٨	١٣٠	٥٢٠	٤٠	- ٤٠	صفر
ن + ٩	١٢٥	٦٠٠	٤٠	- ٢٠	٢٠

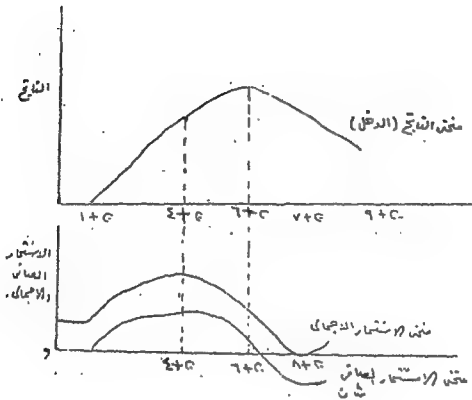
الجدول يتابع التغيرات فى الناتج الكللى ، رأس المال ،
الاستثمار الصافى ، والاستثمار الاجمالى عبر فترة زمنية . مع
افتراض ان قيمة المعجل (ع = ٤) ، وبذلك فإن رأس المال
المطلوب فى كل فترة هو اربعة اضعاف كمية الناتج فى هذه
الفترة كما هو واضح فى العمود الثالث . وسوف نقترض ان الاستثمار
فى الاحلال مساوى ١٠ ٪ من رصيد رأس المال فى الفترة (ن)
والذى نجده يساوى (٤٠) طوال الفترة . الاستثمار الصافى فى
العمود (٥) مساوى اربعة اضعاف التغيرات فى الناتج من فترة

الى الفترة السابقة. فمثلا، الاستثمار المافى فى الفترة
 $(ن + ٣ = ع (ل - ل - ١) أو (٤٠ = ٤ (١١٥ - ١٠٥))$
 وهذا يعنى أن الزيادة فى الطلب على الناتج الكلى بمقدار
 (١٠) يؤدي الى زيادة فى الطلب على سلع رأس المال (اللات)
 يساوى (٤٠) اذا ما كان المعجل يساوى (٤) . وتبعاً لذلك فإن
 الطلب الكلى على سلع رأس المال (اللات) يرتفع الى (٨٠) منه
 (٤٠) للاحتلال، (٤٠) مافى رأس الاستثمار. وعلى ذلك فإن الجدول
 يوضح ان مافى الاستثمار يعتمد على التغير فى الناتج الكلى
 وقيمة المضاعف.

وهكذا فإن الزيادة فى الطلب على السلع النهائية
 (الناتج) يرفع من قيمة الاستثمارات ليجعلها قيمة موجبـة
 فان انخفاص هذا الطلب يجعل قيمة الاستثمارات سلبية. ففى
 الجدول السابق الناتج الكلى (العمود ٢) يتزايد بمعدل
 متزايد من الفترة $(ن + ١)$ حتى الفترة $(ن + ٤)$ ومن ثم
 يتزايد الاستثمار المافى فى العمود (٥) . وبعد ذلك يتزايد
 بمعدل متناقص فى الفترة $(ن + ٥)$ حتى الفترة $(ن + ٦)$ ، ولذلك
 نجد الاستثمار المافى يتناقص. أما فى الفترة $(ن + ٧)$ حتى
 $(ن + ٩)$ ، فإن الناتج الكلى يتناقص، ولذلك فإن الاستثمار
 المافى يصبح سلبياً.

ويمكن ايضاح مبدأ المعجل بيانياً فى الرسم التالى
 (شكل رقم ٠).

حيث نرى فى الرسم التالى منحنى الناتج الكلى أو الدخل
 الكلى $(ل)$ يتزايد بمعدل متزايد حتى $(ن + ٤)$ ثم بمعدل
 متناقص حتى $(ن + ٦)$. ثم بعد ذلك يبدأ فى النقصان. والمنحنى
 $(ث ن)$ فى الرسم السفلى يوضح ان ارتفاع الناتج يؤدي الى
 زيادة الاستثمار المافى حتى الفترة $(ن + ٤)$ لان الناتج
 يتزايد بمعدل متزايد، ولكن عندما يتزايد الناتج بمعدل



(شكل رقم)

متناقض بين الفترة ($n + 4$ حتى $n + 6$)، فإن الاستثمار الصافي يتناقص . وعندما يبدأ الناتج الكلى يتناقص ابتداءً من الفترة ($n + 7$) فإن الاستثمار الصافي يصبح سلبياً . والمنحنى العلوي في الجزء السفلي من الرسم يمثل الاستثمار الإجمالي وسلوكه مشابه لسلوك منحنى الاستثمار الصافي . ولكن هناك فرق في أن الاستثمار الإجمالي ليس سلبياً ، ولكنه في الوقت الذي يصبح فيه مساوياً للصفر في الفترة ($n + 8$) فإن منحنى الاستثمار الإجمالي يبدأ في الارتفاع . وذلك لأنه في الوقت الذي يكون فيه الاستثمار الصافي سلبياً ، فإن استثمارات الإحلال تأخذ وضعها العادي تبعاً للمعدل الثابت السابق (٤٠) .

الطروى التي يقوم على مبدأ المعجل

يقوم مبدأ المعجل على الافتراضات التالية :

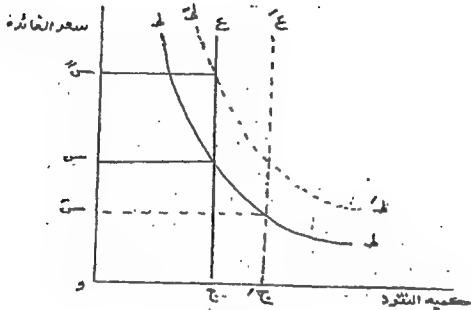
- ١ - مبدأ المعجل يفترض ثبات معامل إنتاجية رأس المال.
- ٢ - يفترض أن الموارد متاحة دون أى عقبات .
- ٣ - يفترض مبدأ المعجل أن الزيادة فى الطلب دائمة .
- ٤ - يفترض أيضا أنه لا توجد زيادة أو نقص فى الطاقة الإنتاجية للمشروعات .
- ٥ - يفترض أن هناك مرونة فى عرض رأس المال والاقتمان.
- ٦ - ويفترض أن أى زيادة فى الناتج تقود حالا إلى الارتفاع فى الاستثمار المالى .

.....

الفصل السابع - نظرية الفائدة مكد كينز.

سبق أن أوضحنا ان كينز رفض مبدأ حياد النقود وأن مستوى الدخل القومي هو الذي يؤثر على الادخار واعتبر أن سعر الفائدة ليس مكافأة للانتظار وتأجيل الاستهلاك إنما هو مكافأة عدم الاكتنار للنقود في شكل مدخرات نقدية محبوسة عن التداول وأن دور سعر الفائدة ينحصر في توزيع المبالغ المدخرة بين الشكل السائل والشكل غير السائل (سندات مثلاً) وعلى ذلك فان ارتفاع سعر الفائدة يؤدي بالافراد الى التنازل في السيولة والاحتفاظ بالنقود وتحويلها الى سندات فالفرق عند كينز يقوم بقرارين الاول هو الادخار وهذا يعتمد على حجم الدخل الذي يحدد حجم الادخار اما القرار الثاني فهو تحويل المدخرات الى استثمار ويخضع لسعر الفائدة .

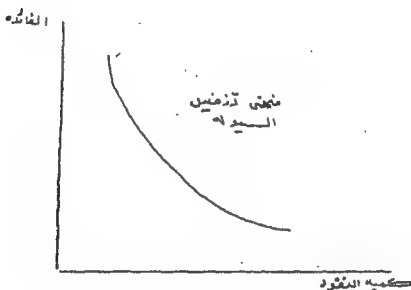
وسعر الفائدة هو ذلك الثمن الذي يعادل بين كمية النقود التي يحتفظ بها الافراد تبعاً لتفضيلهم للسيولة وبين كمية النقود كما تقررها السلطات النقدية وهي تمثل عرض النقود في المجتمع . اي أن سعر الفائدة يوازن بين الطلب على النقود لذاتها وبين عرض النقود الذي تتحكم فيه السلطات النقدية . ويتوقف منحى الطلب على تفضيل السيولة امانحنى العرض النقدي فيتوقف على كمية النقود التي تملؤها السلطات النقدية في البلاد وبذلك يكون سعر الفائدة ظاهرة نقدية بحتة ويمكن تمثيل العلاقة بين الطلب على النقود وعرض النقود كما يلي :



(شكل رقم ١٥)

في الشكل السابق نجد ان عرض النقود عديم المرونة وهو ما يعني ان كمية النقود ثابتة في الفترة القصيرة حيث تلزم بتحديد السلطات النقدية ويعبر عنها الخط المستقيم ج ع وهو خط عمودي على المحور الافقي دلالة على ان المرونة تساوي صفر، وتكون الكمية المعروفة من النقود هي (و ج) وتظل ثابتة ما لم يحدث تغيير لحجم النقود . فاذا كان الطلب على النقود يمثل المنحنى (ط ط) فان سعر الفائدة يتحدد عند النقطة (أ) التي تحقق التعادل بين عرض النقود والطلب عليها . فاذا انتقل منحنى عرض النقود الى الامام بعيدا عن نقطة الاصل ليعبر عن زيادة كمية النقود بواسطة السلطات النقدية لتصبح (و ج) فان سعر الفائدة لابد ان ينخفض من (و س) الى (و س) وذلك في حالة عدم تغير الطلب على النقود (عند زيادة التفضيل النقدي) .

أما إذا زاد التفصيل النقدي فإن منحنى الطلب ينتقل إلى الأمام بعينه (ط'ط') مع بقاء كمية النقود أي مع ثبات العرض النقدي (و ج) فإن سعر الفائدة لابد أن يرتفع من (و س) إلى (و س') ويمكن تمثيل العلاقة بين سعر الفائدة وتفضيل السيولة بيانياً كما يلي :



(شكل رقم ١٦)

حيث نجد أن منحنى تفضيل السيولة يتحدد من أعلى اليسار إلى أدنى اليمين ليعبر عن العلاقة العكسية بين كمية النقود وسعر الفائدة إذ كلما زادت كمية النقود كلما انخفض سعر الفائدة بافتراض ثبات التفصيل النقدي .

ويرى كينز أن التفصيل النقدي لدى الأفراد يتوقف على حد كبير على الحالة السيكولوجية التي تسود في المجتمع وهي تتوقف على ثلاثة دوافع هي :

- أ - دافع المعاملات .
- ب - دافع الاحتياط .
- ج - دافع المضاربة .

وهذه الدوافع لا تتعادل في تأثيرها على التفضيل النقدي إذ يمثل الدافع الأخير أهمها على الإطلاق ومع ذلك فإنه لا يمكن إهمال الدافعين الأولين لأنه نظراً لأن النقود تعتبر كمية واحدة فإن زيادة الطلب النقدي تبعاً لدافع المعاملات تؤدي تأثيراً بالتخفيف على كمية النقود المخصصة لدافع المضاربات بالتالي سوف يؤثر على سعر الفائدة ولذلك سوف نوليها كل الاهتمام .

أ - دافع المعاملات

ويتمثل في رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود لفترة زمنية تقضي ما بين الحصول على الدخل وانفاقه . فطالما أن الأفراد يحصلون على دخولهم شهرياً فإنه لا بد من الاحتفاظ بكمية من النقود تكفي للإنفاق طوال الفترة بين استلام الدخل وانفاقه . فإذا حصل فرد على دخله الشهري في أول الشهر بمقدار تسعون جنيهاً وكان ينفق كل يوم ثلاثة جنيهات حتى يمل رصيد النقدي إلى الصفر آخر الشهر فإن متوسط ما سوف يحتفظ به من النقود هي ١٥٠ جنيه وهذا الرصيد يختلف تبعاً لحجم الدخل وتبعاً لطول الفترة بين استلام الدخل وانفاقه .

وكذلك بالنسبة للمنظمات الإنتاجية فإن كل منظمة لا بد أن تحتفظ بارصدة نقدية تكفي لتغطية نفقاتها خلال الفترة بين الانفاقات المستمرة أي نفقاتها اليومية على الإنتاج وبين حصولها على دخلها من مبيعات إنتاجها في السوق . وهذا الرصيد النقدي المحتفظ به يختلف أيضاً تبعاً لحجم النشاط التجاري

للمنظمة وكذلك تبعا لطول الفترة بين الانشاق على الانتساج
والحمل على المتحملات النقدية لشمن بيع المنتجات .

ب - دافع الاحتياط :

يقوم الافراد والمنظمات بالاحتفاظ بالنقود بسبب الخوف
من المستقبل ومواجهة الطوارئ ودفع الاخطار من طريق الاحتفاظ
بالاموال السائلة اى بالنقود كمستودع للقيم . والطلب على
النقود تبعا لهذا الدافع تخضع للعوامل النفسية المحيطية
بالفرد وفي فترات الكساد والتشاوم قد يزداد الطلب على
النقود لمواجهة تقلبات المستقبل اما في حالات الرواج والانتعاش
الاقتصادي فقد يقل طلب الافراد للنقود .

ونفس الوضع بالنسبة للمنظمة فهي ايضا تحتاج الى نقود
حاضرة لتتواجه اى مسؤوليات غير متوقعة او عقد صفقات طارئة
ولا شك ان ملاذارما تحتفظ به لدافع الاحتياط يتغير حسب درجة
ثراء الفرد وكذا المؤسسة ومدى امكانية الحصول على القروض
وبالتالى تبعا لدرجة نمو الاسواق المالية التى يمكن من
طريقها تحويل الاوراق المالية الى نقود بسرعة وبدون خسارة .

ج - دافع المضاربة

يعتبر هذا الدافع للاحتفاظ بالنقود من نتائج فكر كينز
حيث وجد انه يمكن الاحتفاظ بالنقود لاستخدامها في المضاربة
وتحقيق ارباح نتيجة للتغير في قيمة السندات التى ترتفع
قيمتها او تنخفض وفقا لتغييرات سعر الفائدة . فطالما أن
الغلة السنوية للسنوات محددة فان تغيير سعر الفائدة سوف
يغير من اسعارها فمثلا لو ان سندا حكوميا اصدر حينما كان
سعر الفائدة ٤ ٪ فمعنى هذا ان كل مشتري يمكنه ان يحمل على

غلة (أى دخل) قدره أربعة جنيهات كل سنة عند شراؤه لسند قيمته ١٠٠ جنيه ، وسوف تظل هذه الغلة ثابتة طوال فترة بقائه السند منهما تغير سعر الفائدة فى السوق . فإذا فرض وانخفض سعر الفائدة الى ٢٪ فان سعر السوق للسند سوف يكون هو ٢٠٠ جنيه ، ذلك ان المشتري الجديد سواء لديه الحمول على سند يعطى عائد ٢ جنيه ويدفع ١٠٠ جنيه ثمتا له ويحصل على سند يعطى عائد ٤ جنيه وثمنه ٢٠٠ جنيه وبذلك فان السند الذى يعمل ٤ جنيهات لابد ان تكون قيمته ٢٠٠ جنيه فى ظل سعر الفائدة الجديدة . وبالعكس لو ارتفع سعر الفائدة فى السوق من ٤٪ الى ٨٪ فان قيمة السند سوف تنخفض الى النصف لان ١٠٠ جنيه سوف تغل دجلا قدره ثمانية جنيهات أما السند الذى لدينا سوف يغل اربعة جنيهات فقط ، فالمشتري لن يدفع فيه اكثر من خمسين جنيها .

وعلى ذلك فان الافراد يمكنهم تحقيق الارباح وذلك بشراء السندات عندما يرتفع سعر الفائدة (وعندما يتوقعون أنها لن ترتفع أكثر من ذلك وانها مقبلة على الانخفاض بعد ذلك) ويقومون ببيعها عندما تنخفض سعر الفائدة قيمة السندات التى قاموا بشراؤها . أما عند انخفاض سعر الفائدة فان الافراد يملكون الاحتفاظ بالنقود سائلة ولا يشترو سندات ، لان سعر الفائدة عندما يرتفع بعد ذلك سوف يخفض فى هذه السندات

وهكذا يزيد التفجيل النقدي مع انخفاض سعر الفائدة والعكس صحيح .

وهذه الدوافع الثلاث هى التى تحدد الطلب على النقود وهذه الدوافع هى المحددة لتغييرات فى الطلب على النقود وهى التى تسبب التقلبات فى حجم التوظيف ويلاحظ ان الطلب على النقود تبعا لدافع المعاملات او الاحتياط انما يتأثر بمستوى الدخل بينما كمية النقود التى يحتفظ بها الافراد بدافع المضاربات الذى تتوقف على سعر الفائدة .

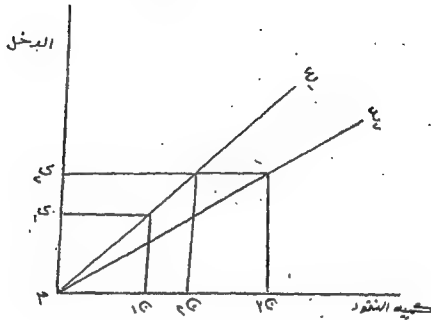
ويمكن تقسيم التفصيل النقدي الى قسمين الاول (ض ١) والثانى (ض ٢) والاول هو التفصيل النقدي الناشئ عن دافع المعاملات ودافع الاحتياط وهو يتوقف على مستوى الدخل اما الثانى وهو الجزء الناشئ عن دافع المضاربات فيتوقف على سعر الفائدة . فاذا رمزنا لكمية النقود التى يحتفظ بها المجتمع تحت تأثير القسم الاول (ض ١) بالرمز (ن ١) وبالكمية التى يحتفظ بها تحت تأثير (ض ٢) بالرمز (ن ٢) وكمية النقود كلها اى عرض النقود هي (ن) فان (ن ١) تكون دالة للدخل (ى) ، (ن ٢) تكون دالة لسعر الفائدة (ع) ويمكن التعبير عن هذه العلاقات رياضيا كما يلى :

$$ن = ن ١ + ن ٢$$

$$ن ١ = ض ١ (ى)$$

$$ن ٢ = ض ٢ (ع)$$

ويلاحظ ان النقود التى يخلقها النظام النقدي فى حياة الافراد ، أو بعبارة اخرى العرض الكلى للنقود (ن) تعادل الكمية الكلية التى يحتفظ بها الافراد . وبالرغم من أن الكمية المطلوبة من النقود فى ظروف معينة تعادل الكمية المعروضة منها الا ان الكمية المطلوبة تختلف وتتغير بتغير الظروف أى ان هناك منحني للطلب على النقود (التفصيل النقدي) يوضح الكميات المطلوبة فى الظروف المختلفة . وحيث ان العوامل التى تؤثر فى الطلب على النقود هي سعر الفائدة ومستوى الدخل فانه يمكننا ان نقوم برسم منحنيات للتفصيل النقدي توضح كمية النقود التى يرغب المجتمع فى الاحتفاظ بها عند مستويات مختلفة من الدخل وعند اعمار مختلفة الفائدة . نفس الشكل التالى . (شكل رقم ١٧) يمكن ايضا العلاقة بين ثلاث متغيرات هي (ن) كمية النقود ، (ع) سعر الفائدة ، (ى) مستوى الدخل .



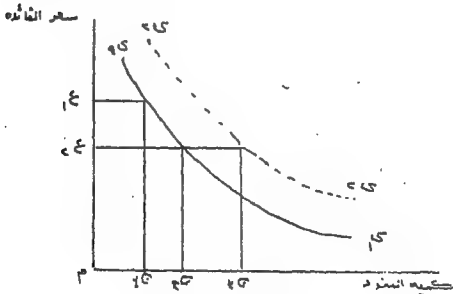
(شكل رقم ١٧)

وفي الرسم السابق يمكن بدلا من رسم منحنيات تمثيل الطلب على النقود عند مستويات مختلفة من الدخل فاننا افترضنا سيادة سعر معين للفائدة ومن ثم يمكن تحديد كمية النقود المطلوبة عند مستويات الدخل المختلفة عند مستوى معين لسعر الفائدة يحدده الخط (ع ١) . وبنفس الاسلوب فان المنحنى (ع ٢) سوف يمثل كمية النقود المطلوبة عند مستويات مختلفة من الدخل وحينما يكون سعر الفائدة عند مستوى اقل اى عند المستوى (ع ٢) وكذلك لقد عبرنا عن منحنيات التفضيل النقدي بخطوط مستقيمة رغم انها يمكن ان تكون في شكل منحنيات الا ان التعبير بالخطوط المستقيمة انما يتضمن ان كمية النقود المطلوبة انما تزداد او تنقص بنفس النسبة التي يزداد او ينقص بها الدخل .

فعند سيادة سعر فائدة معين يحتفظ المجتمع بكمية اكبر من النقود طالما ارتفع مستوى الدخل فلو ان سعر الفائدة السائد كان (ع ١) والدخل (م ي ١) فان الطلب على النقود

يُصبح معادلا الكمية (م ن ١) - وإذا ارتفع الدخل الى المستوى (م ن ٢) فإن الكمية المطلوبة من النقود تصبح (م ن ٢) وهكذا نجد ان التفضيل النقدي يعتمد الى حد كبير على مستوى الدخل وكذلك فإنه عند مستوى معين من الدخل فإن المجتمع يحتفظ بكمية اكبر من النقود. إذا انخفض سعر الفائدة ، فعندما يكون الدخل (م ن ٢) فإن كمية النقود التي يحتفظ بها المجتمع (الطلب النقدي) عند سعر الفائدة (١ ع) هي (م ن ٢) بينما عند سيادة نفس الدخل وانخفاض سعر الفائدة ، الى المستوى (٢ ع) فإن كمية النقود التي يحتفظ بها المجتمع تصبح (م ن ٣) وهي كمية اكبر .

وكذلك يمكن ايضاح التفضيل النقدي عند مستويات الدخل المختلفة وعند مستويات مختلفة من سعر الفائدة كما في الرسم التالي (شكل رقم ١٨) فيوضح المنحنى (١ ع) التفضيل النقدي عندما يكون الدخل عن مستوى معين (١ ع) وتبين لمستويات مختلفة من اسعار الفائدة وكذلك التفضيل النقدي عندما يتغير المنحنى المعبر عن مستوى اخر من الدخل (ليكون اكبر) .



(شكل رقم ١٨)

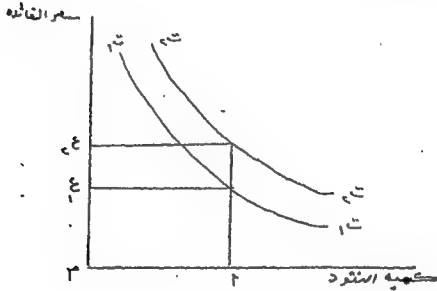
ف نجد ان المجتمع يحتفظ بكميات اكبر من النقود من دخله الثابت عندما تنود اسعار الفائدة منخفضة نسبيا منها في حالة ارتفاع سعر الفائدة . فاذا كان الدخل عند المستوى (١) وسعر الفائدة (م ع ١) فان كمية النقود المطلوبة تصبح (م ن ١) اما عندما ينخفض سعر الفائدة الى (م ع ٢) فسان كمية النقود المحتفظ بها تزداد الى الكمية (م ن ٢) .

وكذلك فانه عند مستوى معين لسعر الفائدة نجد ان المجتمع يحتفظ بكمية اكبر من النقود كلما زاد حجم الدخل . فعند سعر الفائدة (م ع ٢) ومستوى من الدخل (١ ي) يكون طلب المجتمع على النقود معادلا للكمية (م ن ٢) ولكن اذا زاد الدخل الى (٢ ي) وظل سعر الفائدة ثابت عند المستوى (م ع ٢) فان التفضيل النقدي سوف يزيد لتصبح الكمية المطلوبة من النقود هي (م ن ٣) .

التفضيل النقدي وسعر الفائدة :

من المعروف ان ثمن التوازن لاي سلعة انما يحدده طلب وعرض هذه السلعة ، وكذلك فان سعر الفائدة يحدده التفضيل النقدي وكمية المعروض من النقود . وفي الدراسات الاقتصادية السابقة تفترض ثبات عرض السلعة ومن ثم فالكمية المطلوبة منها في السوق تتوقف على ثمن التوازن اي اننا كنا نفترض توقف الكمية المطلوبة من سلعة على الثمن الذي يسود بالرغم من ان هذا الافتراض يعطى نصف الحقيقة فقط اذ ان الثمن في حد ذاته ليس متغيرا مستقبلا بل هو متغير تابع . ولمعرفة ان الطلب على النقود وعرض النقود يحددان سعر الفائدة سوف نفترض مؤقتا ولدواعي السهولة ان عرض النقود ثابت ثم نفترض مرة اخرى ان عرض النقود يمكن ان يتغير بينما التفضيل النقدي ثابتا .

فإذا كان المحور (س) يمثل كمية النقود والمحور
(م) يمثل أسعار الفائدة .



(شكل رقم ١٩)

ففي حالة ثبات كمية النقود (عرض النقود) نجسد أن
المنحنى (ت ١) يمثل كمية النقود المطلوبة عند كل سعر
من أسعار الفائدة فنجد (ع ١) تمثل سعر الفائدة حينما تكون
كمية النقود ثابتة عند المقدار (م ١) فلو أن جميع الأفراد
رغبوا في حيازة كمية اكبر من النقود عند كل معدل للفائدة
وهو ما ينقل منحنى التفصيل النقدي إلى اليمين أي إلى
الوضع (ت ٢) (في الشكل رقم ١٩) فإن نقطة التوازن الجديدة
تقع على المنحنى (ت ٢) . وما دام عرض النقود ثابت عند
المستوى (م ١) فإن سعر الفائدة الوحيد الذي يحتفظ عنده
الأفراد بالكمية (م ١) هو (ع ٢) أي أن سعر الفائدة قد ارتفع
من (ع ١) إلى (ع ٢) تبعاً لزيادة التفصيل النقدي .

الا أن النموذج السابق مبسط للغاية لأنه لن يسمح بشراء أو بيع السندات عندما ينتقل منحنى التفصيل النقدي من وضع لآخر، ففي الحالة السابقة لن يستحوذ الشخص على كمية اكبر من النقود أو يستحوذ آخر على عدد اقل من السندات، أو بمعنى آخر يراجع الأفراد نظرتهم الى القيمة النسبية للنقود والسندات فتقل درجة رغبتهم في الاحتفاظ بالسندات وتزداد رغبتهم فسي الاحتفاظ بالنقود وعلى هذا تهبط اعمار السندات لقلة الرغبة فيها بما يؤدي الى ان يحدث ارتفاع في سعر الفائدة وانخفاض اعمار السندات رغم انه قد لا يحدث بالضرورة تغير في اعمار يستحوذ عليه الأفراد من نقود أو سندات .

ولاشك أن التغيرات المستمرة في نظر الأفراد لاسعار السندات تكمن وراء تغير سعر الفائدة . فإذا توقعت مجموعة من الأفراد ان اسعار السندات على وشك الهبوط فإنهم سسوف يفضلون الاحتفاظ بشرواتهم في شكل نقود وعلى هذا فسسوف يقدمون على بيع السندات وقد يحدث التوقع عكسيا بارتفاع قيمة السندات بانخفاض سعر الفائدة وبذلك يفضلون شراء السندات عن الاحتفاظ بالنقود سائلة . اما الاتجاه الذي سسوف يأخذه سعر السندات فهو يتوقف على ما اذا كان متوقعا الهبوط اسعار السندات يبيعون كمية اكبر أو اقل من الكمية مسن السندات التي يشتريها . متوقعوا ارتفاع اسعار السندات فإذا ما زاد مجموع ما بيع من سندات على مجموع ما اشترى مسن سندات فان اسعار السندات تنخفض وترتفع اسعار الفائدة ولكن لو زاد مجموع المشتري من السندات عن مجموع ما بيع منهما لارتفعت اسعار السندات وانخفضت اسعار الفائدة . وهكذا فإذا كانت النتيجة المافية لتمرقات المتعاملين تعمل على ارتفاع التفضيل النقدي فان سعر الفائدة سوف يرتفع ولو كانت النتيجة المافية أن

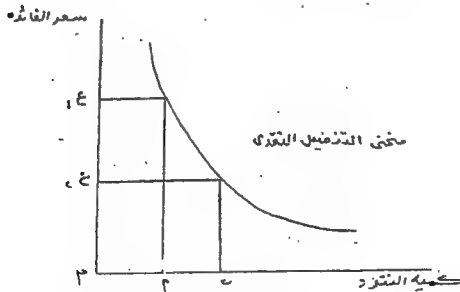
يقل التفضيل النقدي عند كل مستوى من أسعار الفائدة فإن
سعر الفائدة سوف ينخفض .

ولكننا في عرضنا السابق افترضنا دائما ثبات كمية
النقود فلو افترضنا ان الافراد قد استقر رأيهم في النهاية
على تفضيل النقود على السندات فلن يتسنى لهم ذلك لان كمية
النقود الاضافية المرغوب فيها ليست موجودة فلا يمكن لافراد
المجتمع ان يحتفظوا بكمية اكبر من النقود الا اذا زاد عرض
النقود الكلى ولكن حيث ان عرض النقود ثابت فلا بد ان يحدث
رد فعل اخر اى لابد من تغير أسعار السندات وأسعار الفائدة .

اى ان العرض الكلى للنقود يذهب الى المجموعة التى
تفضل الاحتفاظ بها عند المستوى الجديد لسعر الفائدة والمعروف
من السندات يذهب الى المجموعة التى تفضل الاحتفاظ بها عند
مستويات أسعارها الجديدة . ومن المحقق ان تزداد حركية
المعاملات فى السندات سواء بالبيع او الشراء كلما كان التغير
حادا فى أسعار السندات وفى أسعار الفائدة . فالتحركات العنيفة
الحادة . والتحول عن الاحوال العادية السائدة انما يعنى ان فكرة
الافراد عن المستقبل غير واضحة وانها قد تغيرت فجأة وانهم
يجهلون ما سوف يأتى به المستقبل المجهول . وعلى هذا تختلف
وجهات النظر من شخص لآخر اختلافا بينا ، وهذه هى الحالة
الواقعية وهى حالة بالغة التعقيد .

سبق ان اشرنا الى ان سعر الفائدة يتوقف على التفضيل
النقدي كما يتوقف على الكمية المعروفة من النقود والتغيرات
فى كمية النقود لاشك سوف تحدث متغيرا فى سعر الفائدة طالما
ان التفضيل النقدي لا يتغير بنفس الدرجة . والان نفترض انه
يمكن تغير العرض الكلى للنقود وان التفضيل النقدي سـوف

يظل ثابتاً ومن المعروف ان الهيئة المسيطرة على العرض النقدي هي البنك المركزي وان البنك المركزي يمكنه تغيير العرض الكلي عن طريق اشرافه على النظام النقدي واستخدام لذلك اساليبه الخاصة واسيما السوق المفتوحة حينئذ يشتري البنك المركزي اوراقاً مالية قدرها ١٠٠٠ جنيه فان الائتمان قد يزيد بمقدار ١٠٠٠٠ عشرة الاف جنيه اذا كانت نسبة الاحتياطي ١٠٪ والعكس صحيح ولكن سوف نفترض سهولة العرضانه فسي حالة شراء البنك المركزي لاوراق مالية بكمية ١٠٠٠ جنيه فان الودائع بالبنك التجارية سوف تزيد الى ١٠٠٠ جنيه فقط ونهمل الزيادة غير المباشرة الاخرى . فاذا قرر البنك المركزي شراء اوراق مالية فان الاثر المباشر هو انه يخلق كمية اضافية من النقود في شكل ودائع بالبنوك التجارية وعلى هذا يزداد عرض النقود ، وبافتراض ثبات التفضيل النقدي فان معدل الفائدة سوف ينخفض ويمكننا ملاحظة ذلك من الرسم التالي (شكل رقم ٢٠) حيث المنحنى (ت ن) يمثل التفضيل النقدي للمجتمع وكمية النقود الموجودة اصلا في المجتمع هي (م أ) وسعر الفائدة هو (م ع أ) .



(شكل رقم ٢٠)

فإذا ما قبل البنك المركزي على شراء السندات من السوق المالية فإن عرض النقود سوف يزداد فيصبح معسداً الكمية (م ب) وكنتيجة لذلك ينخفض سعر الفائدة ليصبح معادلاً (م ع) بدلاً من (م ١ ع) فحينما يقرر البنك المركزي الدخول في السوق المالية ليشتري السندات ويعطي نقوداً للأفراد فلا بد من انخفاض سعر الفائدة ليحضر أفراد المجتمع على تسهيل حيازة النقود الجديدة . فلو أن بعض الأفراد كان رافها في الاحتفاظ بالسندات فإن أسعار السندات ترتفع وفي هذه الحالة فإن السلطات النقدية ترفع من أسعار السندات مما يخفض من أسعار الفائدة فيزيد التفضيل النقدي . إلا أن هذه الإجراءات ترتبط على مدى تقبل الأفراد للتخلي عن السندات ودرجة تخفييلهم للنقود على السندات . أما إذا كان حمل السندات غير رافها في بيعها بالرغم من رفع السلطات النقدية لأسعارها فمن الواضح أن التفضيل النقدي لن يزداد إلا بدرجة بسيطة نتيجة انخفاض سعر الفائدة . أي أن الطلب على السيولة ليس كبير المرونة في استجابته للتغيرات في سعر الفائدة فإن التدخل لشراء الأوراق المالية من جانب البنك المركزي قد يؤدي إلى تخفيض كبير في سعر الفائدة ومن ناحية أخرى لو أن مرونة التفضيل للنقدي كبيرة فتستجيب للتغيرات في سعر الفائدة لكان على البنك المركزي شراء كميات كبيرة مسن السندات لكي يمكنه خفض سعر الفائدة .

ورغم ما قدمه كينز من خدمة للتحليل الاقتصادي وخاصة أدواته الجديدة الكفاية الحديثة لرأس المال إلا أنه يمكن توجيه بعض الانتقادات أو الاعتراضات التالية :

١) أن هناك محاولة للتبسيط الزائد إذ قصر كينز البديل للنقود على السندات بينما بدائل النقود متعددة مثل الأصول الأخرى - المختلفة كالإرض والمباني والعقارات .. الخ .

(٢) ان سعر الفائدة في بعض الحالات قد لا يكون هو الاساس الذي تقوم عليه شراء الاصول فالبيع قد يشتري الاصول ما دامت تعوض باسعار التقادم وذلك بمعرف النظر عن سعر الغائصة السائدة.

(٣) لم يذكر كينز الاشارة والعلاقات المتشابكة التي تتركها الاصول في بعضها البعض فزيادة الاقبال على شراء بعض الاصول طويلة المدى قد يكون له اشار طيبة لتشجيع الطلب على اصول اخرى .

(٤) لم يتعرض كينز لاحتمال زيادة عرض النقود حينما يزداد التفضيل النقدي .

...

العمل الثاني . سعر الفائدة والاستثمار^(١)

لقد سبق ان ذكرنا ان التفضيل النقدي يتوقف على الفائدة من ناحية كما يتوقف على مستوى الدخل من ناحية أخرى . فالتغير في التفضيل النقدي او في كمية النقود سوف يؤدي الى تغير في سعر الفائدة ومن ثم يؤثر في مستوى الدخل نتيجة احداث تغير في حجم الاستثمار وهذا التغير في الدخل سوف يؤثر بدوره في التفضيل النقدي ولذا يجدر بنا ان نحلل الان طبيعة هذا التأثير على التفضيل النقدي فبالاثر قد يحدث عن طريق دافع المعاملات او دافع الاحتياط او دافع المضاربة اي اننا سوف نحاول معرفة اي جزء من هذه يتاثر بدرجة اكبر من الجزئين الاخرين .

دعنا نفترض ان لدينا منحني معين معروف للتفضيل النقدي ونحاول ان نكتفي الاثر غير المباشرة لانخفاض في سعر الفائدة الذي ينتج عن الزيادة في كمية النقود . ان النتيجة الطبيعية لانخفاض سعر الفائدة مع ثبات منحني الكفاية الحديثة لرأس المال هو زيادة حجم الاستثمار وزيادة الاستثمار تؤدي بدورها لزيادة الدخل وتتوقف مدى الزيادة على حجم مضاعف الاستثمار ولكن زيادة الدخل تؤدي ايضا الى الزيادة في كمية النقود التي يحتفظ بها الافراد بدافع المعاملات بمدة خاصة ان سوف تمتص كمية اكبر من النقود حينما تزداد الدخول اي ان الزيادة في الطلب على النقود الناتجة عن الانخفاض في سعر الفائدة لا ترجع فقط لدافع المضاربة بل قد يكون لدافع المعاملات وربما لدافع الاحتياط ايضا اثرهما .

ومن الواضح انه عند دراسة وتحليل التوازن العيسام لا يمكننا ان نهمل رد الفعل غير المباشر في اية متغير من
(١) د . جمال الدين سعيد ، النظرية العامة لكينز ، مرجع سابق ص ٢٥٥ - ٢٥٨ .

المتغيرات فالأثار غير المباشرة للتغير في سعر الفائدة قد يكون لها نفس الأهمية التي للأثار المباشرة . فالأثر النهائي للتغير في كمية النقود بالزيادة لا يقف عند حد انخفاض سعر الفائدة بل يؤدي إلى زيادة في الدخل وحجم التوظيف . هذا علما بأن انخفاض سعر الفائدة هو حلقة هامة تماما في سلسلة الأحداث التي تجعل زيادة عرض النقود تؤدي إلى زيادة حجم العمالة أي التوظيف . أما مدى كفاية وأهمية انخفاض سعر الفائدة فليس خلق وزيادة حجم التوظيف فتتوقف على مقدار الزيادة التي يحدثها هذا الخفض في حجم الاستثمار . وهذا يتوقف في المجتمع الرأسمالي كما أوضحنا سابقا على توقعات أرباب الأعمال .

على أنه يمكننا أن نتوقع وبدرجة كبيرة من الصحة أن يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى زيادة الاستثمار فخفض سعر الفائدة على أية حال يؤدي إلى نقص الاستثمار ولو أن هذا نادرا ما يحدث كما هي الحال لو تخوف المنظمون من تدخل الحكومات وتلاميها في سعر الفائدة فقد يؤدي خفض سعر الفائدة إلى استثمار أقل بدلا من زيادة الاستثمار ولكن هذه الحالة استثنائية ولعلما تحدثه فتخوف المنظمون من اتباع الحكومة لسياسة النقد الرخيم قد يؤدي إلى هبوط منحني الكفاية الحديثة لرأس المال إلى درجة تجعل الخفض في سعر الفائدة قليل الأهمية . ولكن ليس من السهل أن يتأثر منحني الكفاية الحديثة لرأس المال ويتغير بهذه الطريقة . فمن غير المحتمل أن يكون الطلب على سلع الاستثمار قليل المرونة بالنسبة للتغير في سعر الفائدة وبدرجة تؤدي إلى هبوط الكفاية الحديثة لرأس المال بسرعة كلما زاد الاستثمار . على أنه إذا حدث هذا فلا شك أنه يعتبر نقطة الضعف في سلسلة الأحداث التي تربط بين انخفاض سعر الفائدة وبين الزيادة في حجم التوظيف .

وهنا يبين القصيد من نظرية كينز من كيفية زيادة حجم التوظيف وعلاج الكساد فالحكومات في مركز يسمح لها بان تطلب من البنك المركزي ان يقوم بعمليات السوق المفتوحة ويشتري السندات ويخفض سعر الفائدة. وسياسة "النقد الرخيم" تجعل تمويل الاستثمار عملية اقل كلفة فلو ان منحني الكفاية الحدية لرأس المال كان يميل الى الثبات نسبيا مع انخفاض سعر الفائدة لزاد الاستثمار وزادت الدخول. ولكن لو انتقل منحني الكفاية الحدية لرأس المال نتيجة للتغير في التوقعات التجارية لاصح من الضروري على الحكومات ان تلجأ الى طرق اخرى مباشرة تقوى من الاثر الذي يحدثه انخفاض سعر الفائدة اى لو ان ارباب الاعمال اجمعوا عن زيادة حجم الاستثمار لوجب على الحكومة ان تقوم بنفسها ببرامج استثمارية وهذا يؤدي الى زيادة الدخول وقد يشجع الاستثمار الخاص وبأخذه ان تدخلت الحكومة امر مرفوف فيه لو كان منحني الكفاية الحدية لرأس المال لا يستجيب للانخفاض الذي يحدث في سعر الفائدة.

ويرى كينز ان هناك دوافع قوية قد تحول دون استمرار هبوط سعر الفائدة بعد ان ينخفض الى حد معين. والسبب في ذلك يرجع الى انه عقب وصول سعر الفائدة الى هذا المستوى وليكن ٢٪ مثلا يعتقد الافراد في عدم امكان انخفاض سعر الفائدة لادنى من ذلك الحد وانه يحتمل ارتفاعه مرة اخرى وأن البنك المركزي لن يمكنه ان يرفع اسعار السندات باكثر مما حدث حتى ولو اتبل على شراء جميع السندات المطروحة في السوق. وبعبارة اخرى فان منحني التفضيل النقدي الذي يتجه الى اليمين والى اسفل يصبح افقيا وموازيا للمحور السيني.

اى ان كل النقود التي يرى البنك المركزي دفعها في الحياة الاقتصادية سوف يحتفظ بها الافراد ولكن دون ان تفسر

على أحداث خفض في سعر الفائدة والسبب في ذلك يرجع إلى
أن أسعار السندات تصبح مرتفعة جدا مما يجعل احتمال استمرار
هذه الأسعار في الارتفاع أمرا غير متوقع وينذر باحتمال
انخفاض أسعارها فكلما كان سعر الفائدة منخفضا كلما كان خطر
التعرض لخسارة رأسمالية أكبر. وكلما كان احتمال تحقيق
أرباح رأسمالية نتيجة انخفاض جديد في سعر الفائدة أقل
فالشخص قد يكون مستعدا لتحمل خسارة رأسمالية قدرها عشرة
جنيهات لو أن السند الذي قيمته ١٠٠ جنيه يدر له ١٠ جنيهات
سنويا ولكن درجة الاستعداد تكاد تنمحي لو أن السند يدر عليه
ثلث قدرها جنيهها واحدا مثلا. فمع الفائدة لن ينخفض إلى
المفر إذا أن السندات ليست بديلا كاملا للنقد فهي لا تتمتع
بنفس درجة السيولة تطلبا. وتبدو هذه الظاهرة بوضوح أكبر
في حالة الأوراق التجارية إذ لا يحتمل أن يصل سعر الفائدة
لها إلى المفر اطلاقا بل يجب أن يصل إلى المستوى الذي يغري
المقرض على مواجهة احتمال عدم السداد.

والخلاصة التي تصل إليها هي أن إمكان زيادة الاستثمار
عن طريق الاستثمار في خفض سعر الفائدة إلى حدود بعيدة قد
يغيب تحقيقه.

الدافع العالى للاحتفاظ بالنقود (١)

بالرغم من ان سعر الفائدة ظاهرة نقدية لانه بحسبلى شكل نقود (٢). ويعتمد حقا على طلب وعرض الارضة النقدية المعدة للاقراض الا ان بعض الاقتصاديين ما زال يرى ان سعر الفائدة ظاهرة حقيقية ويتحدد وفقا لقرارات الادخار والاستثمار.

ولقد سبق ان اوضحنا في عدة اماكن ان قرارات الادخار تتوقف على حجم الدخل وليس على معدل الفائدة السائد كما وضح لنا ان اثر تغيرات سعر الفائدة على الادخار ضئيلة وغير واضحة بحيث يمكن اهمالها. ومع ان التغيرات فى سعر الفائدة قد لا تؤثر فى حجم الادخار الا ان التغير فى الادخار قد يؤثر فى معدل الفائدة. فيمرح كينز بان الادخار يجب ان يدخل فمعسن قائمة العوامل التى تؤثر فى حالة التفضيل النقدي ولكنه واحد من بين دوافع كثيرة، وفى الحياة العملية هو احسب الدوافع القليلة الالهية جدا

وحيث اننا قد استبعدنا اثر تغيرات الادخار على سعر الفائدة او اعتبرناها عديمة الالهية بعد مناقشة اثر تغيرات حجم الاستثمار على سعر الفائدة. يستفاد من النظرية العامة للتوظيف ان كينز يقطع بان سعر الفائدة انما يتوقف فقط على طلب وعرض النقود وعلى هذا فالتغيرات فى حجم الاستثمار تؤثر فى معدل الفائدة ولكنه اضطر الى تعديل هذا الراى نتيجة للهجوم الشديد الذى تعرض له، وفى عام ١٩٣٧ (٣) يذكر كينز ان

(١) د. جمال الدين سعيد، النظرية العامة لكينز، المرجع السابق، ص ٢٥٨ - ٢٦٢.

(٢) فى حالات التضخم الجامع حينما نقرض النقود ينسعى على ان يكون الدفع على اساس سلعى ولكن هذا الشرط معناه ان النقود لا قيمة لها ومن ثم فهى غير مقبولة وبذلك تفقد بعض وظائفها الهامة. دكتور جمال الدين سعيد، مرجع سابق

الاستثمار قد يؤثر في سعر الفائدة ، ولكن بطريق غير مباشر ولكي يتفح لنا كيف يحدث ذلك نفترض ان ارباب الاعمال قد عدلوا فكرتهم عن الكفاية الحدية لبراس المال واقتنعوا باتجاهها نحو الزيادة . ففي ظل تعاليم كينز تمول الزيادة في برنامج الاستثمار باقتراض النقود ومن ثم يزداد الطلب على النقود . فهل يؤدي هذا إلى ارتفاع سعر الفائدة .

لا يرى كينز مانعا من ان تؤدي الزيادة في الاستثمار الى احداث تأثيرات ورد فعل في الحياة الاقتصادية من شأنها ان تحدث تغيرا في سعر الفائدة ولكن هل هذه الآثار غير المباشرة هامة ولها معنويتها . ويصرح كينز بان الاثر الذي يحدثه تغيير الاستثمار على سعر الفائدة سوف يكون عن طريق تأثيره على منحني التفضيل النقدي وان هذا التأثير غير المباشر قد يكون هاما . فلو ان زيادة في الاستثمار ادت الى ارتفاع منحني التفضيل النقدي لادى هذا الى ارتفاع سعر الفائدة . أي أن الزيادة في الاستثمار قد تؤدي الى ارتفاع سعر الفائدة بطريق غير مباشر لو ان عرض النقود الكلي بقي ثابتا . أي أن الاثر ليس نتيجة مباشرة لزيادة في الاستثمار وانما كنتيجة غير مباشرة لزيادة الطلب على النقود نتيجة لزيادة منحني التفضيل النقدي .

وفي رأي استاذنا المرحوم الدكتور جمال اندين سعيد أن تعديل كينز لارائه هو تحليل واقعي وهو لا يبسط المسائل كما هي الحال في التحليل الكلاسيكي وهو لا يتعارض إطلاقا مع ما ذهب اليه من رأي في نظريته العامة للتوظيف فما زال رأيه يختلف كلية مع ما ذهب اليه النظرية الكلاسيكية لسعر الفائدة والتي كانت ترى ان تغير حجم الاستثمار له تأثيره المباشر الاوتوماتيكي على سعر الفائدة . فكينز يرى أن التأثير - إن حدث - غير مباشر ويكون عن طريق حدوث تغير في منحني التفضيل النقدي .

ومما لا شك فيه ان هناك تارق كبير بين حدوث التغيرات
مباشرة وفقا لآراء الكلاسيك وبين حدوث التغير بطريق غير مباشر
وفقا لآراء كينز فوفقا لآراء الكلاسيك لو ان المنظمين زادوا
من حجم الاستثمار بمقدار ١٦ ٪ مثلا فان هذا يؤدي الى زيادة
في سعر الفائدة الى الدرجة التي يسمح بها منعنى عرضي
المدخرات . ففي حالة ثبات الميل للادخار فان زيادة في
الاستثمار بمقدار ١٥ ٪ سوف تؤدي الى زيادة في سعر الفائدة
اكبر من الزيادة التي تحدثها زيادة في الاستثمار قدرها ١٠ ٪
لقط اذا في هذه الحالة يتغير سعر الفائدة مباشرة مع التغير
في حجم الاستثمار .

اما في ظل التحليل الكينزي لكل ما يحدث هو ان الالتزام
نحو تمويل الاستثمار يؤدي الى زيادة رغبة المنظمين في
الاستعوار على كمية اكبر من النقود من كمية معينة ثابتة .
وهذا سوف يؤدي الى زيادة سعر الفائدة . فكينز لا يرى ما يمنع
من ارتفاع سعر الفائدة نتيجة زيادة الاستثمار ولكن درجة
الارتفاع لاتحددها مباشرة حجم الزيادة في الاستثمار . فالتأثير
على سعر الفائدة يتوقف على الحالة التي تستولي على التفضيل
النقدي للمجتمع . ويرى كينز انه يمكن تمييز نوعين من
التأثير .

أ - التأثير على المنظمين المقترفين .

ب - التأثير على كل شخص يثق دخله من البراميسج
الاستثمارية الجديدة .

لقد اطلق كينز على ذلك الجزء من التفضيل النقدي الذي
يعتمد على النشاط الاستثماري الدافع المالي او الطلب على
النقود للتمويل . فبعدها لكينز ينقسم الطلب على النقود

بدافع المعاملات الى قسمين : اولا ، الطلب الذى يتسبب عن ضرورة مضى فترة ابطاء بين اتخاذ المنظمين لقراراتهم وبين تنفيذهم لهذه القرارات والقسم الاخر يرجع الى ضرورة مضى فترة ابطاء بين استلام الافراد للدخل وبين التصرف فيه وكذلك بين تسلم المنظمين لقيمة مبيعاتهم وبين دفعهم لاجور عوامل الانتاج . فالقسم الاول هو الذى يكون الطلب على التمويل والقسم الثانى يمثل دوافع الدخل والتجارة للسيولة .

فالمنظم يحتفظ بالنقود فى شكلها السائل فى الفترة ما بين الاقتراض وما بين شرائه للالات الجديدة بدافع التمويل وعلى هذا تزداد درجة تفضيلهم النقدي . ولكن ليس من السيولة بكمكان ان نحدد كمية النقود التى يحتفظ بها خصيصا لهذا الجزء من التفضيل لى لا تخف لاية علاقة دالية بين حجم الاستثمار وكمية النقود التى يحتفظ بها بدافع التمويل .

وادخال دوافع التمويل ليس الغرض منه انكار ارتفاع سعر الفائدة اذا ما زاد الاستثمار ولكن للدلالة على ان سعر الفائدة يرتفع اذا ما صاحب زيادة الاستثمار زيادة فى الطلب على النقود ان المنظمين يقترضون فى تاريخ معين ولكنهم لا ينفقون الا فيما بعد . ومقدار الارتفاع فى سعر الفائدة نتيجة للزيادة فى الاستثمار غير معروف ولا يمكن تحديده وهو فى حالة ما يختلف عنه فى حالة اخرى . فلو ان التمويل تم عن طريق اموال سبق ان اقترضت للقيام باستثمار معين ولكنها لم تستخدم فان سعر الفائدة لن يتاثر . ولكن لو ان التمويل الجديد يتطلب البحث عن اموال جديدة فان سعر الفائدة يرتفع مالم تقدم السلطات المصرفية على زيادة الكمية المعروضة من النقود .

ولا يجب ان تقتصر المسألة على دراسة اثر زيادة الاستثمار على طلب المنظمين الذين يقومون بالاستثمار . بل ان

جزءاً من مدفوعاتهم سوف يذهب الى منتجى سلع الاستثمار الاخرى وعلى هذا. يجب معرفة تأثيرها على تفصيلهم النقدي . لاشك ان زيادة دخولهم سوف تجعلهم يحتفظون بكمية اكبر من النقود تحت دافع المعاملات. كما ان جزءاً من النقود سوف يذهب الى العمال في صناعات الاستثمار وهم بدورهم سيحتفظون بكمية اكبر من النقود تحت دافع المعاملات اذ ان دخولهم سترسب نتيجة للاستثمار الجديد.

فالنظر الى زيادة الاستثمار كعامل يؤثر مباشرة على سعر الفائدة انما هو تبسيط اكثر من اللازم للمشكلة . ان التحليل الواقعي هو الذى يقوم على التفصيل النقدي ومن ثم يمكننا ان نؤكد ان ادخال " الدافع المالى " هو اضافة جديدة تؤكد صحة نظرية كينز عن سعر الفائدة . فالاساس الذى قامت عليه نظرية كينز عن الفائدة قائم دون تغيير . فمعبر الفائدة يتوقف على الطلب على النقود وعلى عرض النقود فهو بذلك السعر الذى يحقق التعادل بين كمية النقود الموجودة وبين التفصيل النقدي للمجتمع .

الفصل التاسع • السياسة الاستثمارية

عقد كينز (١)

يرى كينز أن جهل المنظمين بالمستقبل وعدم توافر البيانات في اقتصاد رأسمالي لا يقوم على الأخذ بمبدأ التوجيه الاقتصادي ويخلق الاستثمار فيه لقرارات مجموعة من المنظمين لا تنسق جهودهم هيئة مركزية ونتيجة لعدم ثقتهم في السياسات النقدية ومدى تأثيرها في سعر الفائدة ضرورة قيام الدولة بتنظيم الاستثمار لأن لدى الدول من الإمكانيات ما يمكنها من حساب الكلفيات الحدية لاستثمار رأس المال في السلع الاستثمارية لتلكاية الحدية للأصول تعتمد على التوقعات الطويلة الأجل وهذه تجعل الطلب على سلع الاستثمار يسوده عدم الاستقرار للاستثمار حساس للتقلبات في بورصات الأوراق المالية والأخيرة تنقلب في حدود واسعة نتيجة تتابع دورات التلاؤل والتشاؤم بحيث أنه من غير المفقول أن تتطلب من سعر الفائدة أن يعكس إشار هذه التقلبات الخاصة بالأبد من تنظيم الحكومة للاستثمار أن الرقابة على الاستثمار لا يمكن أن تبقى في أيدي المشروعات الخاصة. إن الدولة في مركز أقوى كثيرا من المشروع الخاص ويمكنها تقدير الحاجات في المدى البعيد في ضوء تحقيق النفع الاجتماعي العام وهي مطالبة بل ومسئولة عن توجيه الاستثمار وهو ما أطلق عليه كينز " Socialist Investment " بحيث يجب على الدولة أن تأخذ على عاتقها مهمة رسم سياسة من شأنها الرقابة لتعكس التأثير الدورية في الاستثمار الخلباص ومواجهة الاتجاه العام الهابط للكفاية الحدية لرأس المال ويذكر كينز أنه لا يعني باشتراكية الاستثمار ملكية الحكومة للمشروعات أو قيامها بالتنفيذ انما مجرد ضمان الحجم الكافي منه وتحديد مواثده. ولكن على اتساع كيف تحقق اشتراكية الاستثمار كون ملكية الدولة ورقابته ؟ وكيف يكون الاستثمار

اشتراكيا مع بقاء الملكية والادارة في يد الافراد؟ لو انسى
تدبعت تفكير كينز لقلت انه لو قدر لهذا الرجل ان يسترسل في
دفاعه عن اشتراكية الاستثمار لوجد نفسه في مازق حرج شامسا
ولوجد نفسه امام ضرورة الاخذ بالتخطيط الشامل وهو ما يتعدى
في ظل الملكية الخاصة الكاملة لعوامل الانتاج. ان كينز كان في
اعتقادي اشتراكيا في قلبه وفكره وان كان يؤمن بالتطسور
لا الظفرة.

آراء النقاد في الكفاية الحديثة لرأس المال

لم يسلم موضوع الكفاية الحديثة لرأس المال من نقد
مربير من جانب الكتاب ويمكن ان نلخص اوجه النقد ورأينا
فيها في الآتي :

(١) بينما يمتدح المعجبون بكينز فكرته عن التوقعات
ودورها الهام في تحديد حجم التوظيف يرى النقاد انه ليس
الوحيد الذي ادرك فكرة التوقع بل يرون انه لم يدرك اهميتها
كاملة . فالنقاد يرون ان كينز قد قصر اهمية التوقع على
حجم الانتاج وعلى التوظيف بل نسي او اهمل دورها في الائتمان
واسعار الفائدة ومعدلات الاجور ، ومن ثم اخفق في ادراك ان
التوقعات تشمل جميع اوجه النشاط الاقتصادي ولا شك اننا نقبر
وجهة نظر هؤلاء الكتاب لحد بعيد ولكن مما تد يغفل لكنينز
تركيزه لاهمية التوقع على حجم الانتاج والتوظيف اهتمامه
البالغ بابرار فكرة التوازن الكلي العام وعدم اهتمامه في
نظريته بالتوازن الجزئي الذي اهتم به من سبقه من الكتاب
وفي اعتقادي لاداعي لان يؤكد كينز ما هو معروف .

(٢). يرى فريق من النقاد ومن بينهم الاستاذ فرانك نايت

ان كينز باعترافه لم يات بجديد في الكفاية الحديثة فما هي

الا نفس الاداة التي استخدمها الاستاذ فيشر في التحليل الاقتصادي ومن ثم فليل هناك من تقدم يذكر في فكرة الكفاية الحديثة عن فكرة انتاجية راس المال القديمة. والواقع وان كان كينز قد صرح بذلك الا انه لم يقدم بالكفاية الحديثة ما قدمه فيشر تماما من زيادة المفرد الذي تغلته سلع الاستثمار من تكاليف الانتاج لاسباب سبق ذكرها ولا نرى مانعا من اجمالها فيما يلي:

أ - ابراز كينز لدور التوقع كمحدد للاستثمار في المدة الطويلة بطريقة لم يسبقه اليها احد من الكتاب .

ب - ادخل كينز في تعريفه للكفاية الحديثة سلسلة متتابعة من الغلات المتوقعة فترة حياة الاصل بينما ركز غيره من الكتاب على الانتاجية الحديثة الجارية .

ج - ابرز كينز العنصر التقدي في تعريفه للكفاية بينما اهتم سابقه بها في شكل فئة طبيعية ابطال من الغزل او ارادهم من الارز . الخ .

د - جعل من الكفاية الحديثة لراس المال اداة هامة من ادوات التحليل اذا وفصها في شكل معدل يقارن بمعدل الفائدة .

هـ - ابراز عنصر المخاطرة عند تحليل الغلات .

و - ازالة اللبس والخلط بين الكفاية الحديثة وبين سعر الفائدة . الذي كان يسود الفكر الاقتصادي اذا اوضح بما لا يدع مجالا للشك انهما شيان مختلفان وليسا شيئا واحدا .

هذا فضلا عن نظريته في اتجاه معدل الكفاية الحديثة الى التناقص في الاجل الطويل وما ينطوي على هذا

من مطالبته بفكرة ثورية جديدة هي اشتراكية الاستثمار. وإننى لأرى شخصيا فى هذه الفكرة بذور التحول الاشتراكى العميق للقضاء على بعض المتناقضات فى النظام الرأسمالى وهو ما سنعود اليه عند الكلام عن الفلسفة الاجتماعية.

٣) ويرى نايت أن معالجة كينز لفكرة التوقعات كانت معقدة ولم تدرك عمومية وأهمية عامل المفارقة بالنسبة للإنتاج الرأسمالى. ففى الحياة الاقتصادية فى ظل أنظم الرأسمالية قلما بل يندر جدا ان يقوم الإنتاج السلعى على أساس طلب المستهلك النهائى المباشر. ومن ثم فان عنصر المفارقة يتغير بتغير طول المدة التى يتوقع ان تستمر فيها السلعة فى حوزة المنتج. على مدى نمو السوق واتساعه لهذه السلع وعنصر المفارقة يؤثر فى المنتجين او المشترين للسلع المعدة للاستخدام سواء فى الإنتاج ام الاستهلاك. ولكنه لا يؤثر نفسى الغلات المتوقعة.

٤) كما يرى نايت ايضا ان فكرة الكفاية الحديثة تسبب مشاكل وخلطاً يتضح عند معالجة الدورات والبطالة والتقلبات فى القيمة انما ترجع الى اشياء تخرج من محيط الطلب والعرض الحقيقى للسلعة وبعبارة اصح ترجع الى الناحية النقدية.

ويرى الدكتور جمال الدين سعيد ان نقد نايت للموضوع ليس صحيحا فكينز لم يهمل العوامل التى تلعب دورها كمسببات للدورة بل على العكس ان تحليل كينز للدورة يفصل من سبقه من الكتاب جميعا. فكينز وان ابرز اشار تقلبات معدل الكفاية الحديثة لرأسمال فى احداث الدورة الا انه كان مدركا حتى الادراك لأهمية العوامل الأخرى كالميل للاستهلاك والتفضيل الميل إلى التوفير والعوامل النقدية والسياسات المصرفية... الخ، بل انه فضل كبير فى التحليل الدخلى للنقود الذى ابرزه كينز يفصل

التحليل الكمي الكلاسيكي في تفسير التقلبات في حجم النشاط الاقتصادي العام .

٥) ويتابع نايت نكده كينز فيذكر لنا بان كينز ينادى بضرورة زيادة العائد المتوقع (بمافي ذلك الزيادة الرأسمالية التي قد تطرا على الامول) عن سعر الفائدة الذي يدفع للحصول على رأس المال كدعماء اساسية لانتاج الثروات ورؤوس الامواء الجديدة . ويرى نايت الا معنى في الراجع لاقامة خلاف بين سعر الفائدة الذي يدفع فعلا وذلك الذي قد يمكن الحصول عليه ، هذا فعلا عن ان كينز يفترض سوفا كاملة ومن ثم فلا فرق بين الاثنين .

ولكننا نجد الرد في استطراد نايت نفسه حيث يستشهد بما ورد في النظرية العامة في فصل آخر (الفصل السادس عشر) حيث يذكر كينز انه يجب اتخاذ الخطوات اللازمة لكي نضمن ان يكون سعر الفائدة متمشيا مع معدل الاستثمار الذي يحقق التوظيف الكامل . ومعنى هذا ان سعر الفائدة يجب ان يظل في مستوى منخفض جدا ولو بواسطة الدولة لكي نضمن نمو رأس المال ، وبحيث يصبح من السهل ان تصل السلع الرأسمالية الم درجة الوفرة بحيث تصبح الكفاية الحدية لرأس المال معادلة المفسر . ان لكينز فلسفة اجتماعية معينة وهي القضاء على ندرة رأس المال وهو يرى ان احد الوسائل الرئيسية لذلك هي خفض الدولة لاسعار الفائدة عن طريق الرقابة على المصارف ومن ثم فاننا على عكس ما يراه الاستاذ نايت نعتقد في اهمية التفرقة .

٦) ويرى الاستاذ بنجامين اندرسون ان كينز كان يعنى بالكفاية الحدية لرأس المال مدلولات مختلفة متضاربة فبينما هو يعرفها بانها المعدل الذي تخضع به سلسلة الغلات المتوقعة

.... الخ نجد انها تعنى فى اماكن اخرى من الكتاب التوقعات الخاصة بالارباح التجارية والتي قد ترجع الى كفاية المنظم او كفاية العمال او كفاية الآلات الرأسمالية المستخدمة او الى انحراف بين التكاليف والاثمان.... الخ. ويرى بنجامين ان فى اعتبار كينز لدرجة الثقة عاملا هاما من العوامل التى تحكم الكفاية الحدية لرأس المال ما يؤيد هذا التضارب فلاهتمام بحالة الثقة يعنى ان المنطق انما كان يوجب على كينز اعتبار الكفاية الحدية هى الأرباح التجارية وليست الغلات الصافية المتوقعة لاصل ما.

ويؤكد بنجامين صحة ما ذهب اليه من زعم بما ذكره كينز ايضا حينما عالج الدورة التجارية ونص صراحة على ان الازمة ليس سببا غالبا وفى كافة الاحوال ارتفاع سعر الفائدة ولكنها تعزى الى تمدد مفاجئ فى الكفاية الحدية لرأس المال ومعنى هذا فى نظر بنجامين ان كينز انما يلمد بالكفاية الحدية توقعات الارباح وليست الغلات الصافية للاصل.

كما يفهم من التراضى كينز ان منحني الكفاية الحدية لرأس المال يتجه مستقبلا نحو الهبوط عما كان عليه فى القرن التاسع عشر - ذلك الافتراض الذى يستند الى ان ارباح الاعمال كانت اقوى فى القرن التاسع عشر على منع الاجور النقدية من الارتفاع بدرجة اكبر من ارتفاع كفاية العمال أنفسهم - ان الكفاية الحدية لرأس المال انما تتوقف على العلاقة ايضا بين الاجور والكفاية الحدية للعمل .

وفى موقع اخر من النظرية العامة نجد ان الكفاية الحدية لرأس المال (ولاسيما بالنسبة للاصول التى تمتع بخاصية السيولة) انما تحوى عنصرا مضاربا هاما خاصا بالارباح النقدية التى يمكن للشخص توقعها من حياة الاصول فى فترة تضخم جامحة نتيجة توقع انخفاض اكبر فى قيمة النقود.

ويخلص بنجامين اندرسون من هذا الى انه كان ينبغي على صانع النظرية الجديدة ان يستخدم الالفاظ فى معان محددة اذا ما كان جادا فى نظريته . اما ان نفهم كل اسباب التغيرات فى توقع الارباح التجازية تحت عبارة واحدة هى الكفاية الحدية لرأس المال فأن هذا لن يؤدي الى تقدم يذكر فى التحليل ومن ثم يتعذر ابراز السبب والنتيجة .

وانى لاوافق بنجامين اندرسون فيما ذهب اليه من رأى فلم يكن هناك تضارب فيما يعنيه كينز بعبارة الكفاية الحدية لرأس المال . وفى اعتقادي ان تفسير كينز لاسباب التغيرات التى تطرأ على التوقعات انما يقوم اساسا على حالة الثقة . اما ردها الى عوامل اخرى تسبب تغير تقديراتنا فانما هو من قبل تعدد الاسباب المختلفة التى تؤدي الى تغير حالـة الثقة .

(٧) يرى البعض ان اعتبار كينز الكفاية الحدية ضمن المتغيرات الثلاثة المستقلة فى النظام الاقتصادى (الاستهلاك - الكفاية الحدية - سعر الفائدة) هو الاخر عرصة للطعن . فيذكر كينز فى نظريته ان منحنى الكفاية الحدية لرأس المال تطابق تماما منحنى الطلب على الاستثمار ، ولكنه فى موقع اخر اوضح ان فعلا الميل للاستهلاك لابد وان يؤثر على الطلب على الاستثمار . وبعبارة اخرى لمنحنى الكفاية الحدية لرأس المال يتوقف لحد ما على الميل للاستهلاك . والواقع ان هذا النقـد هو الاخر فعيل اذ ان كينز يرى ان هذه المتغيرات تؤثر كلها فى النظام وان هذه المتغيرات ان كان لها صفة الاستقلال الا انها تتداخل وتؤثر فى بعضها البعض .

والواقع ان علاج كينز للحافز على الاستثمار والذى استغرق ثمانية فصول باكملها اى حوالى ثلث النظرية العامة

انما يواجهنا باهم ما اتى به كينز من افكار مهما قيل مسن
انه يشير التفارب واللبس احيانا . ورغم ان كينز قد اختار
" الحافز على الاستثمار " عنوانا لهذا الجزء مما لا يتمشى - كما
يرى البعض - مع الطبيعة الثورية التي يوردها في تعاريفه
الجديدة للاستثمار والادخار اذ لا ينظر الى الاستثمار في المعنى
العادي - اى انه استخدام النقود للحصول على الخدمات الانتاجية
لخلق تيار السلع الرأسمالية - الا انه في الفلمين الحادى
عشر والثانى عشر يعيد تنظيم خطته ليحول فكرة الانتاجية
لحدية لرأس المال الى فكرة الكفاية الحدية كاداة هامة من
ادوات التحليل الاقتصادى .

....

الباب الخامس

عملية الاستثمار

المستثمر

التمويل

الفصل الأول : الأصول المنهجية للاستثمار على المستوى القومي

نماذج تجدد الانتاج البسيط

تهدف دراسة نماذج تجدد الانتاج الى بيان كيفية معالجة مشكلة الاستثمار في تخطيط التطور الاقتصادي والنمو وسوف نقتصر على دراسة هذه النماذج في حد ذاتها باعتبار انها تمثل الخطوة الاولى من سلسلة الخطوات التي تبين الكيفية التي يمكن ان تحل بها مشكلات الاستثمارية عند تحضير خطة تطور الاقتصاد القومي في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية محددة .

وترتكز نماذج تجدد انتاج راس المال الاجتماعي على نظرة لعملية تداول راس المال كواسطة لعملية تجدد الانتاج ولبيان شروط تجدد الانتاج وعلاقات التناسب اللازم توافرها لكي تتطور عملية الانتاج الاجتماعي تطورا متوازنا ومثاليا ، وهو ما عرضه ماركس في نماذج تجدد الانتاج .

وفي تحليله لهذه النماذج يبدأ من حالة افتراضية هي الحالة الساكنة ، ثم بعد ذلك في حالة اقل تجديدا وهي حالة ديناميكية .

ولا بد ان ندرس قبل البدء في دراسة نماذج تجدد الانتاج

- تداول راس المال الاجتماعي .

- اظهار الهدف من بناء نماذج تجدد الانتاج ومستوى

التجريد العلمي .

- دراسة نموذج تجدد الانتاج البسيط .

- دراسة نموذج تجدد الانتاج الموسع .

١ - تدأول راس المال الاجتماعي .

وتتم الحركة الدائرية لراس المال من خلال ثلاثة مراحل :

المرحلة الاولى :

يظهر الراسمالي في السوق كمشتري لسلع وساطل الانتاج (ادوات الانتاج + مواد اولية) وقدرة علي العمل . والنقود تتحول الي سلع وهذه هي مرحلة تحول راس المال النقدي الي راس مال منتج .

المرحلة الثانية :

هي مرحلة الاستهلاك المنتج للسلعة المشتراه بواسطة الراسمالي حيث راس المال يمر بالمرحلة المنتجة ،مرحلة تحول راس المال المنتج الي راس مال سلعي .

المرحلة الثالثة

هي مرحلة مودة الراسمالي الي السوق بوصفه بائعا يحاول تحقيق فائض القيمة الذي خلق اثناء المرحلة الثانية وذلك عن طريق بيع الناتج اى البائة المنتجة ،وهذه مرحلة تحول راس المال السلعي الي راس مال نقدي .

في هذه الدورة يظهر راس المال كقيمة تمر بسلسلة من التحولات العضوية يعتبر كل منها شرط للاخر ، اثنتان من هذه المرحلة الاولى والثالثة تنتميان الي دائرة التداول، والثانية الي دائرة الإنتاج وفي اثناء كل مرحلة من هذه المراحل شاخذ القيمة الممثلة لراس المال مظهرا مختلفا يرتبط بوظيفة خاصة تختلف من مرحلة اخرى. في المرحلة الاولى وظيفه راس المال النقدي هو تحقيق الشروط اللازمة لعملية الانتاج الاجتماعي

توة عاملة + أدوات عمل مواد أولية ليتم تحويلها الى سلع فى المرحلة الثانية ، اما وظيفة رأس المال فى صورة رأس المال المتغير هى خلق قيمة اضافية تزيد عن قيم السلع المشتراه من طريق استخدام هذه السلع استخدما منتجا . فى المرحلة الثالثة يأخذ رأس المال شكل السلع المعدة للاستهلاك المتوسط او النهائية التى لو تحقق بيعها مكنت صاحب رأس المال من الحصول على فائض القيمة الذى خلق فى المرحلة الثانية . وفى إنشاء دورة رأس المال هذه لا يتم نكث الحفاظ على القيمة التى بدأت بها الدورة وانما تزداد وهذه الزيادة تطرأ فى اثناء مرحلة الانتاج التى تقطع عملية التداول اذ ان ، رأس المال يأخذ شكلا عينيا لا يستطيع فى ظله الاستمرار فى دورته دون ان يدخل فى دور الاستهلاك المنتج (اى استخدام السلع التى اشترت فى خلق قيم جديدة) . وفى المرحلة النهائية تعود القيمة الممثلة لرأس المال - بعد ان ازداد مقدارها الآن - الى نفس الشكل الذى كانت تتخذ فى بداية الدورة السى رأس المال النقدي . هذه العملية اذن عملية حركة دائرية . والان لنبحث عملية تداول رأس المال الاجتماعى التى يتكون من مجموعها شكل عملية تجدد الانتاج (مع بعض الاختلاف عن التمثيل الماركسى) .

جوهر هذه العملية هو تحول رأس المال المتغير (٧) الذى يأخذ شكل سدى الى مدرة على العمل ومن ثم احتواء القوى العاملة فى عملية الانتاج حيث يخلق فائض القيمة ، ولكن يتم تحقيق فائض القيمة هذا - الذى يأخذ لكل سلعة - يمس - تقوم علاقات تبادلية بين الطبقات والفئات الاجتماعيه (فى صورة ديمية) وكذلك بين نروع النظام الاقتصادى (نفسه ينسحق بالشكل الحادى للسلع) . رأس المال السلعي يتحول الى رأس مال نقدي .. الآن هذا الاخير يكون فى وضع استعداد لبدء دورة جديدة والعملية الدائرية لرأس المال الاجتماعى نفسه نفس السحر السابق :

حيث (M) رأس المال النقدي .

(C) رأس المال في شكل سلع وتتحلل إلى :

$$M \rightarrow [C \xrightarrow{MP} \dot{C}] \rightarrow M$$

(L) قوى عاملة .

(MP) رأس المال المنتج .

(C) السلع المنتجة أو رأس المال الملقى .

(M) رأس المال النقدي - الناتج بعد دورة رأس المال

$$\begin{aligned} \dot{C} &= C + \Delta C \\ \dot{M} &= M + \Delta M \end{aligned}$$

ويلاحظ أن

وبذلك فإن عملية تداول رأس المال هي شكل عملية إنتاج وتجدد إنتاج ، والناتج الاجتماعي في صورته القيمة رأس المال الاجتماعي الذي يتم إنتاجه في فترة معينة ويساوي :

$$C + V + S$$

حيث أن :

(C) قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة (رأس المال الثابت)

(V) قيمة رأس المال المتغير .

(S) الشكل المادي للقيمة (فائض القيمة) .

وشكل الناتج الاجتماعي يتمثل في قدر هائل من السلع المختلفة التي تتمتع بخصائص معينة مختلفة - بلع استهلاكية . وهذا التقسيم يجعلنا نقسم الاقتصاد القومي إلى قسمين كبيرين أحدهما (I) وينتج وسائل الإنتاج (أدوات إنتاج مواد أولية) والآخر (II) وينتج مواد استهلاكية .

كل قسم من هذه الأقسام يمكن تقسيمه داخليا فمثلا القسم (I) يمكن أن يكون بداخله فرع ينتج أدوات العمسـنـل

والآخر منتج لموضوع العمل والفروع الاول يمكن تقسيمه لفسرع
ينتج ادوات عمل لانتاج ادوات العمل واخر ينتج ادوات عمل
لانتاج المواد الاستهلاكية . وعلى ذلك النحو يمكن تصور النظام
الاقتصادى مقسما الى عدة فروع ينتج كل منها ناتجا معينسا
أو مجموعة من المنتجات .

والاعتماد المتبادل بين هذه الفروع ، يتبلور لى
انتقال المنتجات بين هذه الفروع وهذا الاعتماد المتبادل
يعكس المظهر الفنى لعملية الانتاج .

٢ - الهدف من بناء النماذج ومستوى التجريد الذى يتم عنده التحليل .

لبناء نماذج تجدد الانتاج هدف مزدوج هو :

بيان شروط التناسب اللازم توافرها فى اثناء عملية
التبادل لى يتمتع الاقتصاد القومى بتطور لاتلحقه النكسات
او بمعنى اخر بيان الى اى مدى تسمح ظروف الانتاج الرأسمالى
عملية الانتاج بتطور متوازن عبر الزمان والمكان .

اما مستوى التجريد

١ - تقسيم الاقتصاد القومى الى قسمين صناعيين قسم (١)
ينتج سلع انتاجية وقسم (٢) ينتج سلعا استهلاكية (٣) .

٢ - تقسيم المجتمع الى طبقتين ، الطبقة الرأسمالية
والطبقة العمالية ، والاولى هى التى تختص بغااض القيمة عن
طريق تقديم رأس مال النقدى (استهلاك شخصى او استهلاك منتج)
وهى الطبقة التى تلعب الدور الرئيسى فى العبادلة . ثم طبقة

العمال التى تقدم قوة العمل وهى سلعة ، وهذه الطبقة تستهلك كل دخلها الاجور على السلع الاستهلاكية .

٣ - يتم التجريد من الطبقات الاجتماعية الاخرى وهذا يتعلق بهدف تحليل من اجل تسهيل دراسة نماذج تجدد الانتاج رغم ان التحليل الماركسى فى الجزء الثالث من راس المال ادخل طبقة الملاك العقاريين لمزيد من تحليل فائض القيمة .

٤ - افترض ان الاقتصاد مفلق لا يتاثر بالاقتصاد الخارجى اى الفاء العلاقات الاقتصادية الدولية واثارها بالنسبة للمجتمع محل الدراسة .

٥ - العمل والانتاج يتم فى ظروف المنافسة الكاملة .

٦ - التجريد من تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية والمبادلات .

٧ - يفترض ماركس فى نموذج تجدد الانتاج ان البعس الزمنى لدورة راس المال اى الفترة التى يستغرقها فى المراحل الثلاثة (فترة التشغيل والتداول) هو سنة . ولكن هذه السنة ليست منفصلة من عملية الانتاج وتجدد الانتاج الاجتماعى .

٨ - يتم التحليل الخاص بنماذج تجدد الانتاج فى صورة قيمة اى ان ماركس يفترض ان السلع تتبادل وفق قيمتها الامر الذى يعنى التجريد من كل انحراف للاثمان عن القيمة وقيمة اى سلعة تساوى كمية العمل المبذول لانتاجها .

٩ - ثبات انتاجية العمل وثبات الفن الانتاجى وهذا يعنى ثبات العلاقة بين راس المال ذى القيمة الثابتة ورأس المال المتغير (التركيب العضوى لراس المال) .

- ١٠ - ليس هناك معويات في الحصول على القوة العاملة .
١١ - النقود تسهل عملية التداول وتوجد في يد الطبقة الرأسمالية .

٢ - نمولج تجديد الانتاج البسيط

في بداية دراسة نمالج تجديد الانتاج يفح ماركس لنفسه السؤال التالي : كيف يستبدل راس المال المستهلك في عملية الانتاج ؟ كيف تتداخل عملية استبدال ما استهلك مسن راس المال مع استهلاك الطبقة الرأسمالية لفائض القيمة ومــــم استهلاك الطبقة العاملة لدخلها المتمثل في الاجور .

وفي هذا السؤال تكمن مقومات تجديد الانتاج البسيط فالامر يتعلق بتجديد انتاج نفس الكمية من القيمة ، اي نفس المستوى من الناتج الاجتماعي ، في صورة قيمة (الامر يتعلق باننتاج نفس قيمة الناتج الاجتماعي اذ ان الشكل العيني ليس لهذا الناتج اي مكوناته العادية يمكن ان تتغير) ، ولتجديد نفس الكمية من القيمة يتعين التعويض عما استهلك مسن راس المال اثناء فترة العملية الانتاجية دون زيادة او نقص (نفترض ان راس المال يستهلك كلية خلال العملية الانتاجية) الطبقة العاملة تخصص فائض القيمة للاستهلاك غير المنتج : فــــلا تراكم ، والطبقة العاملة تنفق كل دخلها الاجور في الاستهلاك المتمثل في شراء السلع الضرورية . على ذلك فان تجديد الانتاج البسيط يدور حول عملية الاستهلاك النهائي .

يمكن ان نحلل قيمة الناتج الاجتماعي الى ثلاثة :

- ١ - قيمة راس المال المنتج ، (ادوات + مواد موضوع العمل) التي استهلك اثناء الفترة الانتاجية ، (٢) اي قيمة راس المال ذي القيمة الثابته للمستهلك .

٢ - قيمة القدرة على العمل المستخدمة في الانتاج
(٧) قيمة راس المال المتغير.

٣ - وقيمة الناتج الفاضل اى فاضل القيمة (٥) .
نعرف كذلك ان المجتمع مقسم الى طبقتين ، الرأسماليين
والعمال والاقتصاد القوي قسمين ١ ، ٢ الاول ينتج
سلع انتاجية والثانى سلعاً استهلاكية (ضرورية وكمالية) .
٤ . قيمة الناتج الاجتماعى تقسم بين القسمين
كما يلى :

القسم الاول $C_1 + V_1 + S_1$

القسم الثانى $C_2 + V_2 + S_2$

فإذا ما ترجمت الى ارقام فان :

$$(1) \quad 4000 + 1000 + 1000 = 6000$$

$$(2) \quad 2000 + 500 + 500 = 3000$$

وتفصيل ذلك ان الرأسماليين يبدأون فى القسم الاول
بعنصر راس المال المنتج اى (وسائل انتاج + قدرة على العمل)
قيمتها = ٥٠٠٠ .

وفى نهاية المرحلة يحملون على ٦٠٠٠ من هذا الناتج
الكلى ، ٢٠٠٠ تمثل دخل الطبقتين (العمالية والرأسمالية)
فى القسم الاول . ويكون الناتج فى شكل سلع انتاجية .

كذلك بالنسبة للقسم الثانى يبدأ الانتاج بكمية من
راس المال الذى قيمته ٢٥٠٠ ، وفى نهاية المرحلة الانتاجية
يكون الناتج الكلى فى شكل سلع استهلاكية قيمتها ٣٠٠٠ ،
١٠٠٠ تمثل دخل الطبقة العاملة والرأسمالية . ولكن يتم تجديد
الانتاج فى الفترة التالية لابد ان يتم ما يلى :

التعويض عن رأس المال ذي القيمة الشابتة. الذي استهلك في قسم (III) مع انتقال قدر السلع الاستهلاكية ويتم تحقيق ذلك في شكل انتقالات للسلع بين القسم (III) والقسم (II) مع احترام علاقات تناسب معينة لكي يتم تجدد الانتاج دون هزات .

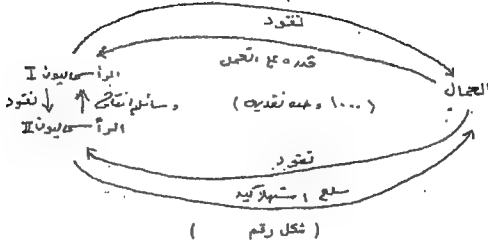
وتتحقق من خلال هذا التبادل شروط اعادة الانتاج خلال دورة رأس المال .

١ - يشتري الراسماليون في القسم الاول (I) بجزء من رأسمالهم ($\frac{1}{6}$) قدرة علي العمل من الطبقة العاملة التي تعمل في القسم (I) .

٢ - يحمل العمال على الاجور ثم ينفقونها (١٠٠٠) فلي شراء سلع ضرورية من رأسمالي القسم (II) الثاني وبذلك تنتقل السلع من القسم (II) الى القسم (I) والنقود تنتقل من العمال الى رأسمالي القسم (II) وبذلك يكونوا قد باعوا جزء من انتاجهم وحققوا جزء من رأسمالهم .

٣ - يستطيع رأسمالوا القسم الثاني (II) شراء قدر من وسائل الانتاج (لانتاج السلع الاستهلاكية) من رأسمالي القسم (I) محققين بذلك الشراء جزء من رأسمالهم ذي القيمة الشابتة من وجهة نظر رأسمالي القسم (II) وتنتقل السلع الانتاجية من القسم (I) الى القسم (II) والنقود من (II) الى (I) .

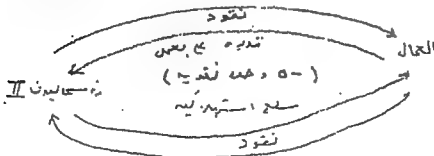
وبتحقيق رأسماليو القسم (I) جزء من انتاجهم الكلي .



- يلاحظ المعاملات السابقة لهما نفس القيمة وأن المبادلات تنم بين طبقات اجتماعية.

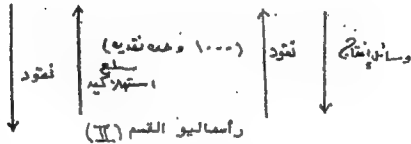
- جزء من رأس المال النقدي للرأسمالي (I) مساوي لرأس المال المتغير (V) في هذا القسم قد أتم دورته وعاد رأس المال الذي انطلقه رأسماليو القسم I على القسوى العاملة اليهم مرة أخرى وهذا سوف يمكنهم من الحصول على قوة العمل في الفترة القادمة.

٤ - يقوم رأسماليو القسم (II) بجزء $\frac{1}{6}$ رأس المال الكلى بشراء قدرة على العمل ٥٠٠ تمثل دخل الطبقة العاملة، ينفق العمال هذا الجزء على شراء سلع استهلاكية من رأسماليو القسم (II)، وبذلك يباع الرأسماليون في القسم (II) من انتاجهم ٥٠٠ وحدة تساوي (V) رأس المال المتغير في القسم الثاني.

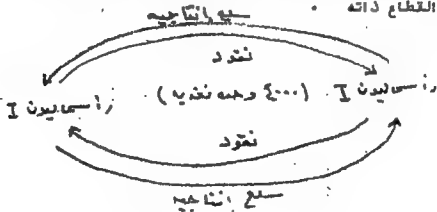


٥ - يقوم رأسماليو القسم (I) باستبدال الجزء المتمثل عندهم بفائض القيمة سلعا استهلاكية من رأسماليو القسم (II) ١٠٠٠ ويقوم رأسماليو القسم (II) بشراء الآلات انتاجية من رأسماليو القسم (I) وبذلك يجددون الجزء الباقي من رأس مالهم ويحقق رأسماليو القسم (I) فائض القيمة الذي خلقه في القسم (I) .

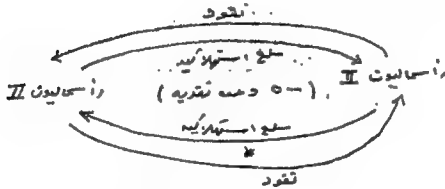
رأسماليو القسم (I)



٢ - يستبقى رأسماليو القسم (I) جزء من انتاجهم الكلي يأخذ الشكل العيني لوسائل الانتاج وتكون قيمته المادية مساوية لقيمة رأس المال الثابت المستهلك اي ٤٠٠٠ وحدة ولسي هذا النحو يتم استبدال ما استهلك من رأس مال ذي قيمة ثابتة وتتم المبادلة عن طريق المبادلة بين رأسماليو القطاع داخل القطاع ذاته .



٧ - لا يبقى في القسم (II) الا جزء يأخذ الشكل العيني
 لسلع استهلاكية وقيمتها مساوية لقيمة فائض القيمة (S) في
 القسم الثاني (II) ٥٠٠ ، وهذا الجزء يمثل فائض القيمة في
 هذا القسم تخصيص لاستهلاك الطبقة الرأسمالية من نفس القطاع
 حيث لا يتم تراكم في هذا النموذج .



وعلى هذا النحو من المبادلات التي تتم بين الطبقات
 من طريق النقود يتشكل راس المال ليطلقه الرأسماليون في
 التداول ليمتد تجديد الإنتاج .

وتستنتج ان الشروط الحيوية لتجديد الانتاج هو انه
 يتعين على القسم (II) ان يتخلى عن كمية من السلع الاستهلاكية
 يكون قيمتها مساوية لقيمة ما استهلك من راس المال الثابت
 في داخل القسم (II) اثناء الفترة الانتاجية محل الاعتبار
 وان يبادل بهذه الكمية كمية اخرى من السلع الانتاجية
 (لانتاج السلع الاستهلاكية) .

أي ان طلب القسم (I) الذي يساوي $V_1 + S_1$ على منتجات
 القسم (II) يكون مساويا لطلب القسم (I) على منتجات القسم (II)
 أي انه لابد ان تكون :

$$C_2 = V_1 + S_1$$

$$\begin{array}{ccc} & & \boxed{1000 + 1000} \\ & + & \uparrow \\ 4000 & + & 500 + 500 \\ \boxed{2000} & + & \end{array} \quad \text{أى أن}$$

وهذا هو شرط التوازن فيما يتعلق بعلاقة الاعتماد المتبادل بين قسم النظام الإقتصادى وهذا الشرط ليس بالنتيجة لشروط أكثر عمومية للتوازن يتضمنها نموذج تجديد الانتاج البسيط الذى يمدنا بنظار عام لدراسة الطلب والعرض فالعرض الكلى يتكون من مجموع انتاج القسم (I) + (II) أى سلع انتاجية + سلع استهلاكية ضرورية + سلع استهلاكية كمالية.

العرض الكلى (فى شكل قيمى) = ٩٠٠٠ أى يساوى .

$$C_1 + V_1 + S_1 + C_2 + V_2 + S_2 = 9000$$

أما الطلب الكلى فيتدخل الى طلب على السلع الانتاجية ويقتصر فى حالة تجديد الانتاج البسيط علم طلب القسم (II) على السلع الانتاجية لاستبدال ما استهلك من راس المال لى القيمة الثابتة ، وكذا فى القسم (I) ، (وقيمته = $C_1 + C_2$) . والطلب علم السلع الاستهلاكية الضرورية والكمالية ، وهو نفس هذه الحالة مساوى لمجموع الاجور ودخل الطبقة الرأسمالية فى القسمين . أما مجموع الدخل القومى (الكلى بالنسبة لماركس فى صورة قيمية) فهو الطلب على السلع الاستهلاكية الذى يساوى $(C_1 + C_2 + V_1 + S_1 + V_2 + S_2)$ والطلب على السلع الانتاجية $(C_1 + C_2)$ ، السلع الاستهلاكية والانتاجية = $C_1 + C_2 + V_1 + V_2 + S_1 + S_2 = 9000$ ومن الواضح انه عند التوازن يتعين ان يكون الطلب الكلى على السلع مساويا للعرض الكلى . ولكن ما ليس بنفس الوضع هو العلاقة الداخلية بين مختلف عناصر هاتين الكميتين الكليتين اللزامة لتحقيق هذا التوازن والقائم الفوق على هذه العلاقة الداخلية يمثل احد اهم وظائف نموذج تجديد الانتاج .

يتميز كل عنصر بطبيعة مزدوجة ويمثل هو في نفس الوقت عنصرا في الطلب وعنصرا في العرض . ولنأخذ V_2 مثلا . فهي تمثل قيمة من انتاج السلع الانتاجية ، وهي تمثل في نفس الوقت نصيب العمال في القسم الاول في الدخل القومي وانفاقه يخلق جزء من الطلب على سلع الاستهلاك الضرورية عندما يمثل عنصر معين جزء من عرض المنتجات في احد القسمين القسم (I) ويمثل في نفس الوقت جزء من الطلب على منتجات نفس القسم فان الامر يتعلق بمبادلة داخلية في القسم محل الاعتبار . على العكس من ذلك ، المبادلة بين القسم (II) تعني ان الطبيعة المزدوجة للعنصر موزعة بين القسم (II) والقسم (I) فانه لا بد ان يخلق العرض في قسم ويخلق الطلب في الاخر في هذه الحالة . يعكس التبادل الضرورة الفنية للاعتماد المتبادل بين قسمي الاقتصاد القومي والتي تقوم على التقسيم الاجتماعي للعمل وهي ضرورة تستدعي استخدام الناتج في قسم معين للانتاج والاستهلاك في قسم اخر .

بطبيعة الحال ، هذا التوازن العام يتضمن انه قد تحلق لكل قسم التوازن بين الطلب على منتجاته وعرضه من هذه المنتجات ، فاذ اخذنا القسم (II) فان ذلك يعني ان $C_2 + S_2 = C_1 + V_1 + S_1$ من هذه المعادلة نحمل على شرط التوازن فيما يتعلق بالعلاقة مع القسم (I) اي $C_1 + S_1 = C_2 + V_2 + S_2$ وكذلك توازن الطلب والعرض بالنسبة للقطاع (II) حيث ان :

$$C_1 + V_1 + S_1 = C_2 + V_2 + S_2$$

وعدم توافر هذه الشروط هي المسئلة عن عدم تحقيق التوازن في واقع الاعتماد الرأسمالي وحتى في غياب هذه العوامل فالنظام ليس محصفا اختلال التوازن ، اذ انه عند مستوى التجريد الذي يتم عنده التحليل الخاص بنموذج امادة الانتاج البسيط يجب ان تراعى مايلي :

- يتعين ان تتحقق الشروط اللازمة لاعادة الانتاج ، وخاصة تلك المتعلقة باستبدال ما استهلك من وسائل الانتاج الثابتة على نحو منتظم ، على نحو يحترم علاقات التناسب التي يتضمنها صراحة او ضمنها نموذج تجدد الانتاج .

وقد افترض في هذا النموذج ان وسائل الانتاج الثابتة تستهلك كلية في خلال الفترة الانتاجية وهو فرض بعيد مسن الواقع اذ يوجد من أضرار استهلاك وسائل الانتاج الثابتة على دفعات زمنية متتالية . فعادة ما يكون عمر وسائل الانتاج الثابت اكثر من دورة راس المال . واذا ما تم الاستهلاك المالي اى فى صورة نقدية سنويا وبصفة منتظمة فان الاستبدال المعينى لادوات الانتاج لياخذ مكانه الا فى نهايته (ممارسة تزييد المشكلة تعقيدا عندما يتم الاستهلاك المالي عن طريق تجنب جزء من النقود بقصد استبدال الآلة استبدالا معينا فى نهاية عمرها) يكون الطلب الكلى عند مستوى اقل من مستوى التوازن ، ومن ثم يخل هذا الاخير ، وعلى العكس عند قيام موجة من الاستبدال المعينى - بالاضافة الى المعدل العادى للاستهلاك يعجز العرض عن مواجهة الطلب ويخل التوازن ومع ذلك فانه من المبرر البدء بتحليل تجدد الانتاج البسيط :

- اولا : من وجهة نظر كمية القيمة .

- ثانيا - لان تحليل تجدد الانتاج يمثل خطوة منهجية ضرورية للتحليل الذى يدخل فيها تراكم راس المال لعنصر من عناصر الواقع الراسمالى . ادخال هذا العنصر يجعل الصورة اقل تجريدا و اقرب لنا الى نموذج تجدد الانتاج على نطاق متع .

الفصل الثاني • نموذج تجديد الانتاج على نطاق متسع .

إذا قام الرأسماليون ، بدلا من اتفاق كل فائض القيمة على الاستهلاك غير المنتج ، باستخدام جزء من فائض القيمة الذى تم تحقيقه والذى يأخذ شكلا نقديا فى التوسع فى رأس المال ، أى شراء عناصر إضافية من رأس المال المنتج أى استهلاكه استهلاكاً منتجا فى الفترة الانتاجية القادمة فإن رأس المال المتزايد يسمح بأن يكون مستوى الانتاج اعلى فى الفترة القادمة ، (تجديد الانتاج يتم على نطاق متسع) .

على هذا النحو نرى انه لى يتم التوسع فى رأس المال الاجتماعى يتعين على الرأسماليين ان يذخروا من ايرائهم (النقدي) (أى جزء من فائض القيمة) بقصد استخدامه كـ رأس مال نقدي اجمالى :

الاكتنار (بالمعنى الذى يستخدم فيه ماركس هذا الاصطلاح) ليس له مكان فى التحليل . لانه لن يودى على الإطلاق الى زيادة الانتاج فى الفترة القادمة . ولكى تتم زيادة الانتاج فى الفترة القادمة يتعين ان تكون فى استطاعة رأس المال النقدي الاجتماعى (الذى يودى فى الفترة القادمة الى التوسع فى الطاقة الانتاجية) ان يجد فى السوق - عند تحويله - العناصر الطبيعية للانتاج كـ رأس المال المنتج أى أدوات انتاج ومواد موضوع عمل إضافية وقدراف اضافى من القدرة على العمل ، ولكى يتوافر قدر اضافى من العناصر الطبيعية لسراس المال المنتج فى نهاية الفترة الحالية فانه يتعين ان تكون الطاقة الانتاجية على نحو يمكن من ان يكون الناتج الكلى رائدا على ما يلزم لاستبدال ما استهلك من رأس المال فى القيمة الثابتة وما هو لازم لاستهلاك الطبقة العاملة المستخدمة حاليا

وكذلك ما هو لازم لاستهلاك الطبقة الرأسمالية. هذا القدر الرائد الذى يأخذ الشكل العينى للسلع الانتاجية لانتاج السلع الانتاجية و انتاج السلع الاستهلاكية (التى تستخدم فى الفترة التالية ، كسلع استهلاكية تسمح باستخدام جزء اضافى من القوى العاملة ، كما يسمح كذلك بزيادة الاستهلاك غير المنتج للطبقة الرأسمالية) أى أن تراكم رأس المال لا يستبعد الزيادة فى استهلاك الطبقة الرأسمالية. إذ زيادة الاثنين تتم فى نفس الوقت . . كرد على من يقولون ان مصدر رأس المال هو الادخار وان هذا الادخار هو حرمان من استهلاك حال . . ومن ثم فان مصدر الفائدة هو مكافأة الامتناع عن الاستهلاك بل اثر لامكانيية تجديد الانتاج على نطاق متسع فى انتاج عناصر اضافية من رأس المال المنتج فى خلال الفترة السابقة ، أى عناصر تزيد على حاجة الانتاج البسيط (زيادة الانتاج تتم عن طريق التوسع فى الوحدات الانتاجية الموجودة حاليا او عن طريق بناء وحدات جديدة او بالطريقتين فى نفس الوقت) . على عكس الحال فى حالة تجديد الانتاج البسيط الناتج الكلى للقسم الاول ، ولنفرض انه IP يتعين ان تكون قيمته اكبر من قيمة وسائل الانتاج اللازمة لاستبدال ما استهلك من رأس المال فى القيمة الثابتة فى القسم الاول بالإضافة الى القسم الثانى ولذلك فإن :

$$C_2 + C_1 > IP \text{ وهذه تمثل اول الشروط اللازمة}$$

لوجود تجديد الانتاج على نطاق واسع ومن ناحية اخرى ، بما أن فائض القيمة فى القسم الاول سيخصص الآن للتوسع فى رأس المال فى القيمة الثابتة فى هذا القسم الاول (ومن ثم يتعيّن أن يأخذ الشكل العينى لوسائل الانتاج لانتاج وسائل الانتاج) ، لم يعد من الممكن استبدال هذا الجزء مع جزء من السلع الاستهلاكية التى ينتجها القسم الثانى (وهذا على خلاف تجديد الانتاج البسيط حيث فائض القيمة فى القسم الاول يخص كلية لاستهلاك

يتطلع الرأسماليون الى فائض قيمة اكبر في الفترة القادمة يقوم هؤلاء بتركيم جزء من فائض القيمة في صورته النقدية لشراء وسائل انتاج اضافية وقدرة على العمل اضافية ففى الفترة القادمة هذا التراكم النقدى ينتج عن بيع دون شراء. اما فيما يتعلق بالشكل العينى لفائض القيمة نلاحظان فائض القيمة (zk) ياخذ فى حالة تجدد الانتاج البسيط ، الشكل العينى للسلع انتاجية لانتاج السلع الاستهلاكية . اما فى حالة تجدد الانتاج على نطاق متسع فان جزء من فائض القيمة قسم (zk) يتعين ان ياخذ الشكل العينى لسلع انتاجية لانتاج السلع الانتاجية . اما فى القسم الثانى فيحدث تغيير فى الشكل العينى لفائض القيمة لمصلحة السلع الاستهلاكية الضرورية (سلع الاجور) على حساب السلع الكمالية .

ويمكن التعبير عن ذلك اختصارا بالقول بان الفرق بين نموذج تجدد الانتاج البسيط ونموذج تجدد الانتاج على نطاق متسع يتمثل فى كيفية الاستخدام (فى انتاج تشكيلة من السلع) فى كل حالة .

هذا ويتعين ملاحظة ان المهم هو هذا الفرق الكيفى بين النموذجين فغالبا ما يعرف تجدد الانتاج على نطاق متسع بانتاج كمية اكبر من الناتج الاجتماعى وهو تعريف غير دقيق اذ يغفل اذ يغفل الفرق الكيفى بين النوعين من تجدد الانتاج . ولم يبق قبل العرض لميكانيزم تجدد الانتاج على نطاق متسع الا التفرقة بين الطريقتين لاتمام هذا النوع من تجدد الانتاج . ففى الاول تنتج الزيادة فى الانتاج - على فرض ثبات التكوين العنوى لرأس المال - من استخدام قوة اضافية من العمل وكمية اضافية من وسائل الانتاج . تتم زيادة الانتاج عن طريق التغير فى التكوين العنوى لرأس المال على نحو ينتج معه زيادة فى الناتج الكلى دون استخدام قوة عاملة جديدة . وفى الواقع

الزيادة تتم بتطوير الانتاج عن طريق هذان النوعان من تجدد
الانتاج على نطاق متسع .

ميكانيزم تجدد الانتاج على نطاق متسع :

من وجهة النظر الكمية نقطة البدء فى تجدد الانتاج على
نطاق متسع هى تجدد الانتاج البسيط ، ومن ثم نبداً بنموذج
تجدد الانتاج البسيط .

$$\begin{array}{rcl} 1000 & + & 1000 + 4000 \text{ القسم الاول} \\ 500 & + & 2000 \text{ القسم الثانى} \end{array}$$

لكى نتحقق امكانية تجدد الانتاج على نطاق متسع يجيب
ان يكون هذا التغيير كفى ويتمثل فى تجميع وظيفى مختلف
لعنصره على أن يتضمن هذا التجميع الجديد الذى تحدثنا منه
سابقا الترتيب الجديد للعناصر كما يلى :

$$\begin{array}{l} IP > C_1 + C_2 \\ IIP < V_1 + S_1 + V_2 + S_2 \end{array}$$

هذا الشرط يتحقق اذا تم ترتيب عناصر النموذج على
النحو التالى ، وهو الترتيب الذى يمثل النموذج الاول للتراكم .

$$\begin{array}{l} 1000 + 4000 \text{ القسم الاول} \\ 750 + 1500 \text{ القسم الثانى} \end{array}$$

وعلى ذلك يكون الناتج الاجتماعى المتحقق على النحو
التالى :

$$\begin{array}{l} 6000 = 1000 + 1000 + 4000 \text{ القسم الاول} \\ 7000 = 750 + 750 + 1500 \text{ القسم الثانى} \end{array}$$

التكوين العفوى لرأس المال يختلف في القسم الثاني من القسم الأول فهو ١ : ٤ في القسم الثاني ١٠ : ٢ في القسم الأول. فإذا افترضنا أن معدل التراكم في القسم الأول بمعدل ٥٠ ٪ من فائض القيمة وأن رأس المال المتراكم يوزع بين رأس المال ذي القيمة الثابتة ورأس المال المتغير بنسبة ٤ + ١ (وهذه النسبة تمثل التكوين العفوى لرأس المال في هذا القسم) يكون التراكم في هذا القسم هو ٥٠٠ وحدة (من فائض قيمة = ١٠٠٠ وحدة) يتم توزيعها على النحو التالي : ٤٠٠ رأس المال ذي قيمة ثابتة ، ١٠٠ في رأس المال المتغير ، ولكي يزيد رأس المال القسم الأول في بداية الفترة القادمة يتعين بأن يأخذ فائض القيمة في هذا القسم الأول الشكل العيني لسلع إنتاجية لانتاج السلع الانتاجية في حدود ٤٠٠ وحدة ولسلع إنتاجية لانتاج السلع الاستهلاكية في حدود ١٠٠ وحدة ، ولكي يتمكن القسم الأول من الانتاج على نطاق متع في الفترة القادمة يتعين عليه :

أولاً - أن يستبدل ما استهلك من رأسمال ذي القيمة الثابتة من طريق الإبقاء على قيمته ٤٠٠ من انتاجه هو (وهي سلع إنتاجية لانتاج السلع الإنتاجية) .

ثانياً - أن ينقل إلى القسم الثاني سلعاً إنتاجية (لانتاج سلع استهلاكية) قيمتها ١٠٠٠ مبادلة بسلع استهلاكية ضرورية (لضمان استهلاك العمال المستخدمين فعلاً في القسم القسم الأول (يتم ذلك من طريق شراء عمال القسم الأول لسلع استهلاكية ضرورية من رأسمالي القسم الثاني ثم شراء هؤلاء السلع الإنتاجية (لانتاج السلع الاستهلاكية) من رأسمالي القسم الأول) .

ثالثاً - أن تنتقل إلى القسم الثاني كمية من السلع الإنتاجية (لانتاج السلع الاستهلاكية) قيمتها ٥٠ (الجزء من المخصص لاستهلاك رأسمالي القسم الأول في مقابل سلع استهلاكية) .

هذه المبادلات الثلاث تمثل جزءاً من تجدد الانتاج البسيط مع فارق في قيمة هذه المبادلات هي ٢٠٠٠ في حالة تجدد الانتاج البسيط ، اما في حالة تجدد الإنتاج على نطاق متسع فقيمتها ١٥٠٠. هذا راجع الى انه في الحالة الأخيرة نصف فائض القيمة في القسم الاول يخصم للتراكم ومن ثم يكون (٢٠) أقل مما هو عليه في حالة تجدد الانتاج البسيط .

رابعاً - ان يستبقى من انتاجه الكلى سلعا انتاجية (لانتاج السلع الاستهلاكية) قيمتها ٤٠٠ وحدة . وهو ما يمثل الزيادة الاحتمالية في رأس المال ذي القيمة الشابتة في القسم الاول .

خامساً - ان ينقل الى القسم الثاني سلعا انتاجية (لانتاج السلع الاستهلاكية) قيمتها ١٠٠ وحدة في مقابل سلع استهلاكية ضرورية ، لاستهلاك الجزء الإضافي من القوة العاملة الذي يتم استخدامه في خلال الفترة القادمة في القسم الاول نتيجة لتراكم رأس المال بقيمتها تساوي قيمة الجزء الإضافي رأس المال المتغير في القسم الاول في أثناء الفترة القادمة (لنرى الآن ما يحدث في القسم الثاني) .

أ - من طريق المبادلات التي تكلمنا في أولا ، وثانيا وثالثا يتلقى القسم الثاني من القسم الاول وسائل الانتاج اللازمة لاستبدال ما استهلك من رأس المال ذي القيمة الشابتة أي ما قيمته ١٥٠٠ وحدة .

ب - من طريق المبادلة التي تكلمنا عنها في " خامساً " يتلقى القسم الثاني من القسم الاول وسائل الانتاج (لانتاج السلع الاستهلاكية) التي تتمثل مضافة الى رأس المال ذي القيمة الشابتة ١٠٠ وحدة في الفترة القادمة .

- استهلاك الطبقة الرأسمالية في القسم الثاني (S) ٦٠٠
 ويزيد رأس المال الثابت في القسم الثاني (SAC) ١٠٠ (رأس المال
 الإضافي). وبذلك سوف يتم التبادل بين القسم الأول بمقدار
 (٧) ١٠٠ قيمة رأس المال المتغير في القسم الأول يتبادل مع
 رأسمال القطاع الأول في شكل سلع استهلاكية لعمال القطاع
 الأول في شكل سلع استهلاكية لعمال القطاع الأول، ثم تبادل بين
 القسم الأول بمقدار (SAY) ١٠٠ تنتقل إلى رأسماليو القسم
 الثاني في مقابل سلع استهلاكية للعمال الإضافيين في القسم
 الأول، ثم يقوم رأسماليو القطاع الثاني باستبدال ١٦٠٠ وحدة
 لرأسماليو القسم الأول للحصول على سلع انتاجية من القسم الأول.

وبذلك يتبين ان تجدد الانتاج على نطاق متسع يستلزم
 شرط الاعتماد المتبادل بين القطاع الأول والثاني ويتضمن
 انتقال سلع قيمتها ١٦٠٠ وحدة بين القسم الأول والقسم الثاني
 أي أن :

$$V_1 + S_1 + S_1 A_1 = C_2 + S_2 A_2$$

طلب القسم الأول على منتجات القسم الثاني يتعين أن
 تساوى طلب القسم الثاني على منتجات القسم الأول في حدود
 تجديد رأس ماله الثابت الأملي والإضافي، وذلك هو الشرط الذي
 لا يتحقق التوازن بدونيه .

على هذا النحو تتوافر الشروط اللازمة لتجدد الانتاج
 في الفترة القادمة في بداية هذه الفترة يبدأ نظام الانتاج
 برأس مال اجتماعي مقسم على النحو التالي :

القسم الأول	$4400 + 1100$	
	C_1	$V_1 = 27900$
القسم الثاني	$1600 + 800$	
	C_2	V_2

إذا لم يتغير فائض القيمة فإن المرحلة المنتجة لرأس المال تنتهى بانتاج كلى قيمته ٩٨٠٠ هذا الناتج الكلى يقسم بين القسمين على النحو التالى :

$$\begin{aligned} & ٦٦٠٠ = ١١٠٠ + ١١٠٠ + ٤٤٠٠ \quad \text{القسم الاول} \\ & \quad \quad \quad = ٩٨٠٠ \\ & ٣٢٠٠ = ٨٠٠ + ٨٠٠ + ١٦٠٠ \quad \text{القسم الثانى} \\ & \quad \quad \quad \text{وفقا لهذا نجد ثانية أن} \end{aligned}$$

$$IP > C_1 + C_2$$

$$IP < V_1 + S_1 + V_2 + S_2$$

وهو اختلال مقصود من اجل المرحلة القادمة وحيث يستمر التراكم ، فإن القسم الاول يشهد تركيب ٥٠ ٪ من فائض القيمة أى ما قيمته ٥٥٠ وحدة بينما يخصص البنىف الآخر لاستهلاك الطبقة الرأسمالية فى نفس القسم والجزء من فائض القيمة المحصول الى رأس المال المتغير فى القسم الاول فى الفترة التالية يكون بنسبة ٤ ٪ ١. ويؤثر ذلك على القسم الثانى والمبادلات التى يتعين ان تاخذ مكانا لى يتم تجدد الانتاج التالية ويمكن تمويرها على النحو التالى :

مبادلات خارجية	مبادلات داخلية	مبادلات خارجية م. داخلية
١١٠ S _{CV}	٤٤٠ S _{CC}	٤٤٠٠ + ١١٠٠ + ٥٥٠ C ₁ + V ₁ + S ₁
٢٥ S _{AV}	١١٠ + ٥٥ S _{CC} + S _{AV}	٥٦٠ + ٥٠ S + S _{CC}
مبادلات	مبادلات خارجية	مبادلات داخلية
مبادلات	مبادلات خارجية	مبادلات خارجية
داخلية		

وفقا لهذا يتعين على رأسمالى القسم الثانى تركيب

كمية من القيمة مساويا لـ ١١٠ + ٥٠ + ٥٥ + ٢٥، منها ١٦٠

لراس المال ذى القيمة الثابتة الاضافى ٨٠٠ لراس المال
المتغير الاضافى (للاحتفاظ بالتكوين العفوى لراس المال كما
هو ٢ : ١ حيث التراكم يتم بواقع ٢٠ ٪) . ولكى تتواءم
العناصر العينية لتجدد الانتاج فى الفترة القادمة يلزم ان
تكون المبادلات بين الطبقات الاجتماعية ومكوناتها على النحو
الذى يخلق تيارا مع السلع بين القسم الثانى والقسم الاول
مشابها للتيار الذى ينعكس على الشكل عاليا . وكنتيجة لذلك
تبدأ عملية الانتاج فى الفترة القادمة براس مال اجتماعى
قيمته ٨٦٩٠ موزعة بين القسم الثانى والاول وبين راس المال ذى
القيمة الثابتة (راس المال الثابت والمتغير على النحو
التالى) :

$$\begin{array}{rcl} \text{القسم الاول} & ١٢١٠ + ٤٨٤٠ & \\ & & = ٨٦٩٠ \\ \text{القسم الثانى} & ٨٨٠ + ١٧٦٠ & \end{array}$$

فى نهاية المرحلة الانتاجية لراس المال يكون الناتج
الكلى كالتالى :

$$\begin{array}{rcl} \text{القسم الاول} & ١٢١٠ + ١٢١٠ + ٤٨٤٠ & = ٧٢٦٠ \\ & & ١٠٧٦٠ \\ \text{القسم الثانى} & ٨٨٠ + ٨٨٠ + ١٧٦٠ & = ٣٥٠٠ \end{array}$$

ومقارنة النماذج الممثلة للفترات المتعاقبة تبين أن
استهلاك الطبقة الرأسمالية يزيد مع تراكم راس المال ثم يتبع
ذلك موجة جديدة من التراكم ليزيد حجم (قيم) راس المال
المنتج ، فيكون الانتاج الاجتماعى اكبر . وعلى هذا النحو
يكون تراكم راس المال هو الذى يلعب الدور الرئيس فى
تجدد الانتاج على نطاق متسع . وادخال هذا العامل يزيد الصورة

تعقيدا فيما يتعلق بشروط التوازن وعلاقات الاعتماد المتبادل التي تتضمنها ومن ثم يلزم بلورة الفروق بين تجدد الانتاج البسيط وتجدد الانتاج على نطاق متسع فيما يخص شروط التناسب اللازم توافرها بين اجزاء النظام الاقتصادي :

اولا - مع ادخال تراكم راس المال تتحدد مكونات الطلب الكلى على نحو مغاير ، فالطلب على وسائل الانتاج مثلا لم يعد يتحدد فقط بمعدل استبدال راس المال لى القيمة الشابهة فى القسم الثانى وانما كذلك بمعدل التراكم ، وبالنسبة التى ينقسم وفقا لها الجزء المتراكم بين راس المال لى القيمة الشابهة وراس المال المتغير (اى النوبة فى القسم الثانى الممثلة للتكوين العفوى لراس المال فى القسم الثانى) .

ثانيا - لى تتحقق امكانية التراكم لم يعد النصيب النسبى لكل من المكونات العينية للعرض الكلى كما كانت عليه رغم ان قيمة العرض الكلى قد لا تتغير . ففى القسم الاول تجد ان التغير قد يكون فى مصلحة وسائل الانتاج لانتاج وسائل الانتاج (لى علاقتها بوسائل الانتاج لانتاج السلع الاستهلاكية) .

ثالثا - فى حالة تجدد الانتاج على نطاق متسع يتفحصن التوازن العام بالطبيعة - شرطا اضافيا مؤداه ان الجزء المتراكم من فائض القيمة يتعين توزيعه بين القسم الاول والثانى وبين فروعها وفقا للنسب التى تحقق التناسب بين اجزاء النظام الاقتصادى ، وهى نسب تتداخل على نحو مركب كما راينا فى التحويلات المختلفة للعلاقة بين عناصر تجدد الانتاج .

رابعا - فى حالة تجدد الانتاج البسيط ، شروط التوازن تحتوى على بعد زمنى واحد اعتبرناه ممثلا للفترة التى تستغرقها دورة راس المال الاجتماعى . الوضع يختلف فى حالة

تجدد الإنتاج على نطاق متسع فالتوازن الذى يحتل فى الفترة الأولى مثلا نتيجة لادخال تراكم رأس المال (واختلال التوازن ينعكس فى اختلال التوازن الذى تحدثنا عنه) يتحقق ثانية فى اثناء الفترة التالية ، والفترة التالية (ت ٢) الناتج الكلى فى الفترة ١ = ٦٠٠٠ . هكذا الناتج الكلى لا يستخدم كلية (لا يطلب) الا فى اثناء الفترة ت ٢ حين يستخدم على النحو التالى :

$$\begin{aligned} & ٤٤٠٠ (\text{القسم الاول}) \\ & ١٦٠٠ (\text{القسم الثانى}) \end{aligned}$$

فيكون المجموع ٦٠٠٠ . والامر كذلك بالنسبة للقسم الثانى فانتاجه الكلى فى الفترة ت ١ = ٣٠٠٠ . هذا الناتج يستخدم فى الفترة ت ٢ على النحو التالى :

$$٣٠٠٠ = ٥٠٠ + ٦٠٠ + ٧٥٠ + ١٠٠ + ٥٠٠ + ١٠٠٠$$

يترتب على ذلك انه بالنسبة للنظام بأكمله ، الناتج الكلى للفترة (ت ١) هو = ٦٠٠٠ + ٣٠٠٠ = ٩٠٠٠ لا يستخدم كلية الا فى خلال الفترة التالية ت ٢ :

$$٩٠٠٠ = ٦٠٠ + ٥٠٠ + ٨٠٠ + ١١٠٠ + ١٦٠٠ + ٤٤٠٠$$

على هذا النحو التوازن العام لكل فترة يتحقق فقط فى الفترة القادمة ولكى يتحقق التوازن اذن من فترة لآخرى يتعين ان تتوافر شروط معينة للتناسب ولإقامة علاقات الاعتماد

المتبادل بين القسم الاول والثاني في كل فترة . فيما يتعلق بهذه العلاقات والنسبة التي يتعين أن ينقل وفقا لها تيار المنتجات بين الأقسام نلاحظ ما يلي :

أولا - التشابه الهيكلي لهذه العلاقات في كلا النموذجين نموذج تجدد الانتاج المبسط ونموذج تجدد الانتاج على نطاق متسع .

ثانيا - ان شروط الاعتماد المتبادل والتناسب لمسي حالة تجدد الانتاج على نطاق متسع تتضمن تلك الخاصة بتجديد الانتاج البسيط .

ثالثا :توافر شروط التوازن هذه تضمن للنظام الاقتصادي تجدد الانتاج بشكل متوازن . على نطاق متسع من فترة انتاجية لآخرى .

في أثناء تطور النظام يجب احترام النسب التي يتعين أن تتم وفقا لها المبادلات بين اجزاء الاقتصاد القومي توفر له تطورا دون نكسات أي تطورا متوازنا لا تشويه الهياكل الاقتصادية . فالى أي حد يوفر واقع الاقتصاد الرأسمالي للعملية الانتاجية هذا التطور المتوازن الذي توصلنا الى شروطه من خلال دراستنا لنماذج تجدد الانتاج .

ومن دراسة بنماذج تجدد الانتاج يبين :

- ان عملية الانتاج هي في ذات الوقت عملية لتجديد الانتاج .
- شروط تجدد الانتاج ، تخلق في الانتاج وتتحقق من خلال

التبادل .

- انه لكي يتم تجدد الانتاج لابد ان يتم التبادل على

نحو يتضمن :

- شروط التوازن العام .

- شروط التوازن العام . بالنسبة لكل قسم من اقسام الاقتصاد القومى .

- شروط التناسب بالنسبة للاعتماد المتبادل بين الاقسام .

- انه كى يتم تجدد الانتاج على نطاق متسع لابد من

التراكم .

- ان التراكم يفترض التحيز لنصيب القسم الاول من

الموارد الانتاجية (وجود شروط التطور) وامكانية ذلك .

- ان التراكم مشروط بالفائض الذى ينتج فى القسم

الاول .

- ان التراكم يمثل اختلالا للتوازن فى فترة القياس

بالاستثمار (الحدث) ثم يتم استعادة التوازن فى الفترة

اللاحقة .

ان التراكم يجد ممدده فى الفائض الذى انتج فى الفترة

السابقة .

التطور لا يحدد فقط بمعدل التراكم وانما كذلك بكيفية

توزيعه بين القطاعات ، اى انه لن يكون التطوير متوازنا

الا بمراعاة شروط تناسب معينة فى توزيع الموارد بين الفروع .

الباب السادس تحديد مستوى العمالة
والتفهم والانكماش

الطلب الأول • مستوى

العمالة

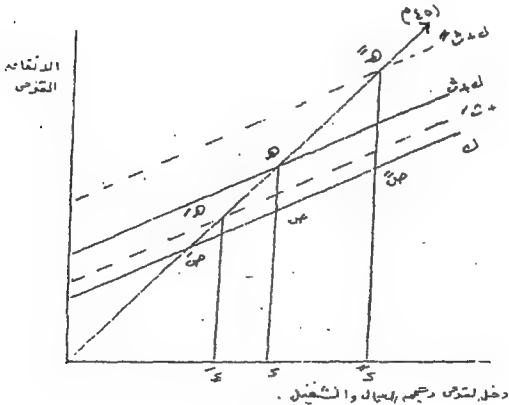
سبق أن انتهى التقليديين الى أنه مادام الطلب الكلى على المنتجات يماوى العرض الكلى لها وان كل عرض لابد أن يوجد الطلب المساوى له فانه تبعاً لسيادة حالة المنافسة الكاملة لابد ان يتجه الانتاج نحو التشغيل الكامل الذى يكفل العمالة الكاملة للاقتصاد القومى .

ولكن هذا التحليل وهذا البناء النظرى الذى اتامه التقليديين اعترف عليه كينز بشدة حيث اثبت انه يمكن للاقتصاد القومى فى ظل النظام الرأسمالى ان يتوازن عند وضع يكون فيه الناتج القومى غير كاف لتوفير فرص العمالة الكافية لتشغيل كافة الافراد الراغبين فى العمل والقادرين عليه ، وان هذا الوضع قد يستمر لفترة طويلة دون ان يحدث ان يتجه النظام الاقتصادى او تتحرك فيه بعض القوى الاقتصادية للقضاء على هذه البطالة الموجودة . اى انه لا توجد تلك التلقائية التى تدفع النظام الاقتصادى دائماً الى مستوى التشغيل الكامل ، بل انه من الممكن ان يتوازن النظام الاقتصادى عند مستوى التشغيل الناقص وان يحتوى على قدر معين من البطالة وبالتالي فانه من الممكن ان يتعرض للكساد لفترة طويلة .

ويذهب كينز فى كتابه النظرية العامة الى ان حالة التشغيل الكامل ماهى الا حالة نادرة واحدة يمر بها الاقتصاد القومى وأن هناك حالات متعددة للاقتصاد القومى قد يتوازن فيها عند مستوى من التشغيل الكامل أو التشغيل الناقص أو عند مستوى اكبر من مستوى التشغيل الكامل ولكن ليس يعنى ذلك انه لا يمكن تحقيق حالة التشغيل بل انه من الممكن الوصول الى هذه الحالة والمحافظة عليها ولكن ليس من طريق تلقائية النظام الاقتصادى الرأسمالى ولكن من طريق تدخل الدولة لتحقيق هذه الحالة عن طريق السياسات المالية والنقدية ، اى عن طريق التدخل من جانب الدولة فى الحياة الاقتصادية .

ويمكن الاستعانة مرة أخرى بما سبق ان ذكرناه عمن توازن الدخل القومى حيث ان توازن الدخل القومى ومن ثم مستوى العمالة والتشغيل يتوقف على الميل للاستهلاك والميل للاستثمار "الاستثمارات الجديدة" اى يتوقف على دالة الاستهلاك ودالة الاستثمار مع ملاحظة انه لا يوجد فى اى وقت الا مستوى واحد للتوازن للدخل القومى والتشغيل ويمكن الاستعانة بالرسم التالى (شكل رقم ٧) من اجل تحديد مستوى التوازن للتشغيل القومى وتحديد حجم العمالة حيث يظهر المحور الافقى حجم الدخل القومى وحجم العمالة المشغلة اما على المحور الرأسى فيظهر حجم الانفاق القومى .

وطالما ان الدخل القومى وحجم العمالة يتحدد تبعاً لدالتى الاستثمار والاستهلاك فانه عندما يكون مستوى الاستهلاك يمثله خط الانفاق الاستهلاكى ومستوى الاستهلاك بالإضافة الى الاستثمار هو ك + ث يمثله ك + ث الذى يمثل زيادة حجم



(شكل رقم ٧)

الانفاق الكلى فان النقطة ه تمثل نقطة التوازن للدخل القومى والعمالة والتشغيل ويكون حجم العماله والتشغيل فى المجتمع يساوى آ د ، وسوف يظل هذا الحجم من العماله والتشغيل كما هو بدون تغيير طالما انه ليست هناك اى قوة تدفع الى تغيير هذا الوضع المتوازن ، فاذا ما ظلت دالتى الاستهلاك والاستثمار فى حالة ثبات دون تغيير فلن يوجد ما يستدعى تغيير هذا الوضع المتوازن سواء بزيادة حجم العماله او انقاص حجم العمالة .

وهذا الوضع الذى تتحقق فيه العماله الكاملة هو وضع واحد من عدة اوضاع يتخذها الاقتصاد القومى ، وهذا الوضع يتسم بانه لا يوجد معه اى دافع لدى المنتجين لتغيير الناتج او العماله سواء بالزيادة او النقصان . وعند هذا المستوى من الناتج والعماله يكون ثمن الطلب الكلى مساويا لثمن العرض الكلى . وهذا الوضع قد يكون الوضع الذى تتحقق فيه العماله الكاملة والتشغيل الكامل او قد يكون وهما يتسوازن فيه الاعتماد القومى دون ان يصل الى مرحلة التشغيل الكامل أى يتوازن توازنا عند مستوى من التشغيل الناقص تظهر لبعده البطالة بوضوح . وقد يكون هذا الوضع التوازنى للاقتصاد القومى عند مستوى اكبر من مستوى العماله الكاملة .

وفى الواقع فان مستوى توازن الاقتصاد القومى من عند مستوى العماله الكاملة والتشغيل الكامل لا يمكن أن يتحقق الا فى حالة واحد هى حالة تساوى الانفاق على الاستثمار القومى مع الفرق بين حجم الدخل القومى عند مستوى التشغيل الكامل وحجم الانفاق الاستهلاكى الذى يتناسب مع هذا المستوى نفسه ، اى يتساوى الانفاق الاستثمارى مع حجم الادخار الكلى عند مستوى العماله الكاملة ، واذا لم يتحقق هذا التساوى فان مستوى العماله والتشغيل سوف يكون عند مستوى اقل من مستوى العماله الكاملة .

وعلى ذلك فإنه لكي يتم توازن الاعتماد القومي عند مستوى العمالة الكاملة لابد ان يكون حجم الانفاق على الاستثمارات والذي يقاس بالمسافة الرأسية بين خط الاستهلاك ك وخط الانفاق ك + ث والذي يساوى ص هـ يساوى حجم الادخار وهو الجزء من الدخل القومي الذي لم ينفق على الاستهلاك وهو يساوى د هـ - د ص (حيث أن د هـ = أ د يساوى الدخل القومي، وما دام حجم الاستهلاك من الدخل القومي يساوى د ص فيكون الحجم من الدخل القومي الذي لم ينفق على الاستهلاك " المدخر " يساوى د هـ - د ص = ص هـ) وبذلك فان شرط تحقيق توازن الدخل القومي عند مستوى العمالة الكاملة سببه هو تحقيق الشرط السابق وهو تساوى حجم الانفاق الاستثمارى الجديد ومقدار الفرق بين حجم الدخل القومي عند مستوى العمالة الكاملة وحجم الانفاق الاستهلاكى الذى يتناسب معه وسوف يظل التوازن عند مستوى التشغيل الكامل موجودا طالما هذا الشرط متحققا.

أما حالة التشغيل الناقص فان السبب الأساسى لحدوثها هو تقلب مستوى الاستثمار، حيث ان الاستهلاك يتسم بالثبات النسبى أى أن دالة الاستهلاك سوف تظل باقية كما هى، أما الاستثمار فإنه يخضع لاعتبارات نفسية ومؤثرات خارجية تؤثر على توقعات المنتجين والمشروعات عن نتائج الاستثمار فى ظل الظروف المتوقعة لحجم الانفاق على ما يقومون بانتاجه. فإذا ما توقع المستثمرون انفاقا اقل او كانوا متشائمين من نتائج الاستثمار فان هذا سوف يؤدي الى انخفاض حجم الاستثمار وستنتقل دالة الاستثمار من موقعها الى موقع منخفض وتؤثر على خط الانفاق الكلى فينخفض الى مستوى اقل حيث يصبح ك + ث ويتحدد اسفل مستوى التوازن للدخل القومي الجديد يصبح ك + ث ويتحدد اسفل مستوى التوازن للدخل القومي الجديد بتلافى خط الانفاق الكلى مع خط هـ عند النقطة هـ - ويصبح حجم العمالة والتشغيل د - بدلا من أ د وهو حجم مسن

العماله اقل من الحجم السابق بمقدار d^* . ولقد افترضنا شبات دالة الاستهلاك وعدم تأثرها، اما اذا ما انخفضت h الى الاخرى فان خط الانفاق الكلى سوف ينخفض اكثر مما سبق وسوف يكون حجم العماله والتشغيل اقل مما سبق .

وهذا المستوى من التوازن الجديد سوف يظل سائما طالما انه لم تتغير دالة الاستهلاك والاستثمار، ولن يعود الاقتصاد القومى الى ماكان عليه من مستوى للعماله والتشغيل الكامل الا بزيادة دالة الاستثمار الى المستوى الذى تعوض حجم الادخار القومى، الا ان تزايد دالة الاستهلاك، يؤدى ايضا الى نقصان دالة الادخار. اى انه فى كافة الحالات لابد ان ترتفع دالة الانفاق الكلى سواء عن طريق زيادة الاستثمار او زيادة الاستهلاك بحيث تعوض هذه الزيادة النقص فى الانفاق الناتج عن الادخار.

اما اذا توقع المنتجين واصحاب المشروعات ان المستقبل افضل وسوف يزداد الانفاق على منتجات الاستثمار فانهم يتوقعون بزيادة حجم الاستثمار وبذلك تنتقل دالة الاستثمار الى اعلى عن موقعها الاعلى ويصبح خط الانفاق القومى الجديد هو h^* حيث ازداد الانفاق على الاستثمار واصبح h^* وهو اكبر من حجم الانفاق الاستثمارى السابق . ويتم توازن الدخل القومى عند النقطة h^* نقطة التقاء خط الانفاق القومى مع خط h^* ، ويتحدد حجم الدخل القومى بالمقدار d^* و d^* هو h^* وسوف يزيد حجم العمالة بمقدار d^* ايضا وهو حجم من العمالة اكبر من الحجم السابق .

هذا بالطبع بافتراض ان دالة الاستهلاك لم تتغير اما اذا تغيرت دالة الاستهلاك بالزيادة فان خط الانفاق القومى سوف يتزايد اكثر مما سبق وسوف يؤدى الى زيادة حجم العمالة .

الذى تتخلق فيه كمية من العمالة A^2 سوف يظل كما هو دون تغيير طالما ان دالة الاستهلاك ودالة الاستثمار كما هما بدون تغير . ويلاحظ ان زيادة الانفاق القومى بعد وصول الاقتصاد القومى الى مستوى العمالة الكاملة سوف تنعكس فى ارتفاع مستوى الاسعار . وبذلك اثبت كينز ان حالة العمالة الكاملة ليست الا حالة واحدة يواجهها او يمر بها الاقتصاد القومى سواء بالصدفة او من طريق التدخل الحكومى . لكن يظل الاستثمار الجارى مساويا لحجم الفرق بين الدخل القومى عند مستوى التشغيل الكامل وحجم الانفاق على الاستهلاك . " أى الادخار القومى " .

.....

المحل الثاني - التضخم

ينصرف التضخم كظاهرة نقدية في معناها العام إلى الزيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار سواء كانت هذه الزيادة في النقود ترجع إلى زيادة حجم الإصدار النقدي أو التوسع في حجم الائتمان. وعلى ذلك فإننا عندما نواجه اتجاهًا مستمرًا نحو ارتفاع الأسعار فإن هذه الحالة توصف اقتصاديًا بالتضخم، وعلى العكس عندما نواجه حالة انخفاض دائم ومستمر للأسعار فإننا نكون بمقدور حالة توفيق اقتصاديًا بالانكماش.

ولم الواقع فإن حالة التضخم تشير إلى أن المشتريين ينفقون أو يحاولون الانفاق على شراء السلع والخدمات كميات من النقود متزايدة بنسبة أكبر من نسبة التزايد في حجم المنتج من السلع والخدمات. أما في حالة الانكماش فإِنَّ الانفاق يكون بنسبة أكبر من نسبة انخفاض حجم السلع والخدمات المنتجة.

ألا أنه يوجد فارق جوهري بين حالة التضخم والانكماش ذلك أن حالة التضخم وارتفاع الأسعار لا يماحيها أي زيادة في العمالة أو الناتج القومي بينما في حالة الانكماش ينخفض مستوى العمالة والناتج القومي أو الدخل القومي. فزيادة الانفاق النقدي على مستوى المجتمع تؤدي في حالة عدم وصول الاقتصاد القومي إلى مرحلة التشغيل الكامل إلى زيادة متناسبة في حجم العمالة والتشغيل حتى يصل الاقتصاد القومي إلى التشغيل الكامل، أما بعد ذلك فإن أي زيادة في الإنفاق النقدي بعد ذلك تؤدي إلى الارتفاع في مستوى الأسعار. وليس ذلك يقول كينز أن الارتفاع في مستوى الأسعار بعد وصول المجتمع إلى مرحلة التشغيل الكامل هي الحالة التي يمكن

تسميتها بالتفخم الحقيقي حيث تبلغ مرونة عرض المنتجات بالنسبة لما يحدث من تغير في الطلب الفعال صفراً ، أما ارتفاع الأسعار قبل الوصول الى مستوى التشغيل الكامل فإنه يعتبر تضخماً بل هو زيادة في الأسعار فقط ، ويمكن تسميته بشبه التفخم إذا أنه يعتبر الثمن الذي يدفعه المجتمع لمزيد من العمالة والانتاج والتشغيل يصاحبه زيادة في العمالة والانتاج ، أما في حالة التفخم الحقيقي فإنه لمن صاحب التفخم أي ارتفاع في العمالة أو التشغيل والانتاج .

أسباب التفخم

مما سبق يتضح أن سبب التفخم قد يكون نتيجة لزيادة الطلب على السلع والخدمات وهو ما يعرف بجذب الطلب أو قد يكون السبب في التفخم هو الارتفاع في نفقات الانتاج وهو ما يسمى برفع النفقة .

أ) جذب الطلب

سبق أن درسنا في تحليل العمالة والتشغيل أن العوامل المؤثر في توازن الدخل القومي والمحدد لحجم العمالة والتشغيل هو الاستثمار وأنه في حالة ارتفاع حجم الاستثمار عن الأذخار فإن ذلك سوف يؤدي إلى ازدياد الدخل القومي إلا أن هذه الزيادة قد تكون زيادة حقيقية في الدخل القومي عن طريق ارتفاع حجم الناتج المادي من السلع والخدمات أو قد تؤدي إلى زيادة غير حقيقية وتطور في شكل زيادة الدخل القومي النقدي عن طريق ارتفاع مستوى الأسعار دون زيادة الناتج المادي من السلع والخدمات الأمر يتوقف على كلا الحالتين على حالة العرض الكلي ، وإذا ما كانت الزيادة في الاستثمار قد تمت في الوقت الذي فيه منحى العرض الكلي افقياً تماماً وهو ما يعني أن مرونة عرض المنتجات بالنسبة للزيادة في الطلب الفعال مرونة كاملة ومن ثم فإن الزيادة

فى الطلب الفعال " الانفاق القومى " سوف تنعكس فى زيادة الناتج المادى وهو ما يعنى زيادة حجم الدخل القومى زيادة حقيقية . اما اذا حدثت الزيادة فى الاستثمار فى حالة يكون فيها منحنى العرض الكلى قريباً من الشكل الراسى وهو ما يعنى انخفاض مرونة العرض الكلى انخفاضاً كبيراً وهو ما يودى الى أن تكون الزيادة التى يمكن ان نحمل عليها من الناتج المادى ذات تكاليف مرتفعة للغاية . وهكذا فـسكان الزيادة فى الطلب الفعال فى هذه الحالة سوف تنعكس فى ارتفاع أسعار المنتجات بنسبة اكبر من الزيادة فى كمية هذه المنتجات وسوف يشهد الاقتصاد القومى زيادة فى الدخل النقدى بنسبة اكبر من نسبة زيادة الدخل القومى الحقيقى فى شكل سلع وخدمات مادية . اما اذا كان منحنى العرض الكلى فى شكل راسى تماماً فان هذا يعنى انعدام مرونة العرض ، ومن ثم فان اى زيادة فى الطلب الفعال سوف تنعكس فى زيادة الدخل القومى النقدى دون اى زيادة فى الدخل القومى الحقيقى فى شكل سلع وخدمات مادية .

وفى الواقع ان الزيادة فى الطلب الفعال قد تظهر لى احد القطاعات الاقتصادية ويمتدأثره الى بقية القطاعات الأخرى ، او قد يظهر فى كافة القطاعات الاقتصادية مرة واحدة .

ومن المتصور ان يكون السبب فى زيادة الطلب الفعال هو زيادة الانفاق الاستثمارى لارتفاع الكفاية الحدية لمراس المال " نسبة ربحية الاستثمار " ، او لسهولة الحصول على الائتمان او رخص تكلفته ، او قد يحدث زيادة مفاجئة فى الاستهلاك نتيجة ارتفاع الميل للاستهلاك نظراً لسيادة نمط من الاستهلاك الترفى للمجتمع او تخفيض الضرائب او زيادة المدفوعات التحويلية ، او بمعنى اشم اعادة توزيع الدخل القومى فى صالح الطبقات ذات الميل الأكبر للاستهلاك .

ب) دفع النفقات

قد يحدث ارتفاع في مستوى الأسعار دون ان يكون هناك زيادة في الطلب الفعال تستلزم هذا الارتفاع في مستوى الأسعار وهذا النوع من الارتفاع في مستوى الأسعار يمكن ان يظلم عليه التضخم التلقائي (١)، والذي يتسبب في دفع النفقات اما أسباب ارتفاع النفقات فيرجع الى ارتفاع أسعار المواد الأولية والنصف مصنوعة أو مستلزمات الانتاج عمومًا والمستخدمه في عملية الانتاج وخاصة اذا كانت هذه المستلزمات تستورد من الخارج ومن يلد يسوده التضخم فان هذا التضخم بالطبع سوف ينتقل من البلد الاجنبى الى داخل المجتمع عن طريق استيراد مستلزمات الانتاج التي ترتفع أسعارها في بلدها الاصلى بفعل التضخم، ويسمى بالتضخم المنتول .

وارتفاع أسعار المواد الغذائية عادة في أى مجتمع تؤدي الى مطالبة العمال برفع مستوى أجورهم، وهو ما يؤدي الى ارتفاع أهم بنود تكاليف الانتاج وهى الأجور ومن ثم يسود ذلك الى ارتفاع أسعار المنتجات مما يساهم في دفع النفقات للأسعار وظهور التضخم . وكذلك فانه عندما يشوب السوق عناصر احتكارية فان هذه المشروعات الاحتكارية تعمل دائما على ارتفاع هامش الربح الذى يحمل عليه المحتكرون والذي تتضمنه أثمان المنتجات ومن ثم نجد أسعار هذه المنتجات ترتفع باستمرار تبعاً لعامل واحد هو رفع نسبة الأرباح للمنتجين الاحتكاريين أو المستوردين الاحتكاريين مما يترجم بارتفاع مستمر في مستوى الأسعار .

أنواع التضخم

هناك أنواع متعددة للتضخم ابتداءً من التضخم المريح الى التضخم المكبوت الى التضخم الجامع، وهى لا تختلف الا في

(١) دكتور احمد جامع ، النظرية الاقتصادية ، المرجع السابق ص ٣٩٠ .

درجة السيطرة على ارتفاع الاسعار او في النسبة التي ترتفع بها هذه الاسعار.

أ) التضخم المريح والتضخم المكبوت

التضخم المريح هو الارتفاع في مستوى الاسعار المستمر والذي لا تتدخل السلطات الحكومية في اخفائه او معالجته لمنع الاسعار من مواصلة ارتفاعها. اما التضخم المكبوت فهو ذلك الارتفاع في الاسعار الذي تخفيه الدولة بواسطة اصدار قوانين تسعير المنتجات باقل من الاسعار التي سوف ترتفع اليها لسو لم تكن هناك قوانين للاسعار. وقد قامت الدول الاوروبية خاصة انجلترا باصدار القوانين المنظمة للاسعار أو توزيع السلع بالبطاقات لمنع ارتفاع الاسعار، ويعيب هذه الطريقة في معالجة التضخم بتوزيع السلع أو التسعير ظهور السوق السوداء التي ترتفع فيها اسعار السلع في الخفاء باكثر مما تحدده الدولة.

ويعيب تدخل الدولة لكبح جماح التضخم بواسطة الاسعار القانونية نقص عرض المنتجات باختلاف هذه المنتجات من الاسواق وتسريبها الى السوق السوداء حيث تنباع بالاسعار التي تحددها قوى العرض والطلب وبذلك فان تدخل الدولة لتسعير المنتجات يؤدي الى سوء توزيع الموارد الاقتصادية حيث تنصرف الموارد الاقتصادية الى انتاج السلع التي لا تخضع للتسعير وهي عادة السلع الكمالية وعدم توجيه هذه الموارد لانتاج السلع الضرورية أو السلع الاجرية. فضلا على ان عدم توازن السلع عموما نتيجة التسعير الحكومي، يفقد الافراد الحافز على العمل حالة وجود كميات من النقود لديهم بدون وجود السلع التي يحتاجون اليها فيفضلون الامتناع عن العمل حتى تنتهي كمية النقود التي يحوزونها.

في التضخم الجامع

وهو الارتفاع المستمر للأسعار حيث ترتفع الأسعار بسرعة من اسبوع الى اسبوع بل من يوم الى يوم وترى ارتفاع الأسعار تبعاً لارتفاع النفقات وارتفاع النفقات تبعاً لارتفاع الأسعار يدخل الاقتصاد القومي في حلقة مفرغة من ارتفاع الأسعار وتنفطر الأفراد الى التخلص من النقود بمبادلتها بالسلع لتلافى ارتفاع أسعارها في المستقبل القريب والقريب جداً . وبالطبع فان قيمة النقود سوف تزداد تدهوراً باستمرار ارتفاع الأسعار والتفخم . وإذا كان هذا هو سلوك المستهلك فان المنتجين اراء توقعهم لارتفاع الأسعار في المستقبل يقومون بالانتاج من اجل التخزين للبيع في المستقبل عندما ترتفع الأسعار اكثر فاكثر وهو ما يوسع من الفجوة بين الطلب المتزايد والعرض المتناقص بمناسبة اقبال المنتجين على التخزين .

ومثال هذا النوع من التضخم ما حدث في ألمانيا عام ١٩٢٣ حيث وصلت الأسعار الى اقصى ارتفاع حيث بلغ ثمن رغيف الخبز نصف مليار من الماركات الألمانية وثمان غلبة الكبريت مليار مارك ، ولأنك أن السبب في ذلك هو طبع كميات هائلة من النقد بالإضافة الى زيادة سرعة تداول النقود نتيجة اقبال الأفراد على استبدال النقود بالسلع . وفي هذه الحالة من التضخم تميح النقود وسيطافق للتبادل وتفقد وظيفتها كمخزن للقيم .

محتويات الكتاب

٦
١٥	٢ - الباب الثاني: النظرية الكلاسيكية.....
٢٤	الفصل الأول : الأصول المنهجية والمفاهيم
٢٤	المفكرية للنظرية الكلاسيكية.....
٢٤	الفصل الثاني : نظرية الطلب الكلي.....
٣٠	الفصل الثالث : نظرية العمالة.....
٣٧	الفصل الرابع : تقييم النظرية الكلاسيكية.....
٤٧	٣ - الباب الثالث : نظرية الدخل القومي.....
٥١	الفصل الأول - الانتاج القومي.....
٥٤	الفصل الثاني : الناتج القومي.....
٦٤	الفصل الثالث : الدخل القومي.....
٦٩	الفصل الرابع : دورة الدخل القومي.....
٧٩	٤ - الباب الرابع : نظرية الطلب الفعال عند كينز.....
٨١	الفصل الأول : الطلب الفعال.....
٩٥	الفصل الثاني : دالة الاستهلاك.....
١٠٧	الفصل الثالث : محددات دالة الاستهلاك.....
١١١	الفصل الرابع : دالة الاستثمار.....
١٣٠	الفصل الخامس : مفاعيل الاستثمار.....
١٣٨	الفصل السادس : المعجل.....
١٤٥	الفصل السابع : نظرية الفائدة عند كينز.....
١٦١	الفصل الثامن : أثر الفائدة والاستثمار.....
١٧٠	الفصل التاسع : السياسة الاستثمارية عند كينز.....
١٧٩	٥ - الباب الخامس : عملية الاستثمار على مستوى الالتزام القومي.....
١٨١	الفصل الأول : الأصول المنهجية للاستثمار على المستوى القومي.....
١٩٦	الفصل الثاني : نموذج تجدد الانتاج على نطاق متع
٢١١	الباب السادس : تحديد مستوى العمالة والتخخم والانكماش.....
٢١٣	الفصل الأول : مستوى العمالة.....
٢١٩	الفصل الثاني : التخخم.....

رقم الايداع ٣٢٨٣

I. S. B. N الترقيم الدولي

977-00 - 3119 -4



Bibliotheca Alexandrina



0515848